

335

DATE	ISSUED TO

2269.3702.F7.335
France. Treaties, etc., 1954-
1959 (Coty)
al-Ittifaqiyat al-Faransiyah
al-Tunisi-yah wa-mulhaqatuha

[illegible]

Princeton University Library



32101 073552927

France. Treaties, etc. 1954-1959 (Coty)

الاتفاقيات الفرنسية التونسية

ومُلحقاتها

١٩٥٥

2269

'3702

F7

'335

قوله في قوله

قوله

قوله

الاتفاقات الفرنسية التونسية

وملحقاتها

إن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وجلالة باى تونس :
بوازع ما لهما من مثل أعلى واحد فى السلم والتعاون والرقى ووفاء منهما للتقاليد التى
تربط بين فرنسا وتونس منذ عهد بعيد وعزما منهما على أن ينميا فى المستقبل ما بين
البلادين من علائق ود وتضامن متينة دائمة .
ويقيناً منهما بأن نمو البلاد التونسية فى نطاق الاستقلال الداخلى سيكسب المجموعة
الفرنسية التونسية انتعاشاً وفاعلية جديدين وسيتمكن البلادين المحنفة كل منهما
بشخصيتها من تحقيق التطور المتناسق لمصيريهما .
واقناعاً منهما بأن تنمية المؤسسات التونسية وكذلك المبادئ الحرة للجمهورية
الفرنسية وللمجموعة « العالم الحر » كل ذلك يؤكد إرادة الحكومتين للنهوض بروابط
التعاون بينهما على أساس صيغ تقرر بالتشاور الحر فى نطاق احترام كل واحدة منهما
لسيادة الأخرى وذلك لفائدة مصالحهما المشتركة .
بناء على ما بلغه الشعب التونسى من الرقى وحرصاً على ضمان حقوق الفرنسيين
المقيمين بتونس ومصالحهم قررا إبرام هذه الاتفاقية العامة وكذلك الاتفاقيات الخاصة
والاتفاقات والبروتوكولات الإضافية الممضاة بتاريخ اليوم التى يتكون من مجموعها
« الاتفاقيات الحالية » .

وعينا لهذا الغرض كمفوضين عنهما :

عن جلالة باى تونس : السيد الطاهر بن عمار والسيد المنجى سليم .
وعن رئيس الجمهورية الفرنسية : السيد ادغار فور والسيد بيار جولى الذين اتفقوا
بعد أن تبادلوا وثائق الاعتمادات المستوفاة لشروط الصحة الواجبة ، اتفقوا على ما يأتى :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — ان الاتفاقيات الحالية تكون كلا واحداً وهى تقر بين فرنسا وتونس
تعاوناً هما عازمتان على توثيقه وتنميته فى جميع الميادين .

٥-8-72

1945

ولهذا الغرض تشترك الحكومتان في العمل ضمن هيئات التعاون المشتركة المنصوص عليها في الاتفاقيات الحالية وضمن مؤسسات أخرى قد تتكون عند الحاجة بالتشاور بين الحكومتين .

مادة ٢ - يبقى العمل جارياً بالمعاهدة المبرمة في ١٢ ماي ١٨٨١ في القصر السعيد وبالاتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ بين الجمهورية الفرنسية وجمالة باي تونس . أما المادة الأولى من اتفاقية المرسى فقد ألغيت .

مادة ٣ - تعترف الحكومتان بأولوية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالنسبة للقانون الداخلي .

مادة ٤ - منذ التاريخ الذي تتم فيه المصادقة على هذه الاتفاقيات تعترف فرنسا وتعلن الاستقلال الداخلي لتونس الذي لا يكون له من الحدود والتحديد إلا ما تنص عليه هذه الاتفاقيات والاتفاقيات الجارية بها العمل الآن باعتبار أن من المتفق عليه هو أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية تبقى على حالتها الراهنة ويبقى العمل بها جارياً كما كان ذلك إلى يومنا هذا .

مادة ٥ - تعترف تونس لجميع الذين يعيشون فوق أرضها بالتمتع بحقوقهم و ضمانات أشخاصهم . وهي الحقوق المنصوص عليها في وثيقة حقوق لإنسان .

وتبعاً لذلك فهي تلتزم من ناحية بأن تتخذ جميع التدابير الفعلية والقانونية التي تضمن بها للأجانب في نطاق التشريع الداخلي حرية نشاطهم الثقافي والديني والاقتصادي والمهني أو الاجتماعي . وتلتزم من ناحية أخرى - طبقاً لتقاليدها - بالمساواة التامة بين مواطنيها مهما كانت جنسيتهم أو اعتقادهم الديني وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والحريات الشخصية والعامة والاقتصادية والدينية والمهنية أو الاجتماعية أو الحقوق الجماعية المعترف بها بصورة عامة عند الدول المتمدينة .

وفيما يتعلق بالرعايا الفرنسيين فإن الاتفاقية المؤرخة بهذا اليوم عن حالتهم الشخصية توضح الحقوق التي تضمنها لهم البلاد التونسية .

مادة ٦ - طبقاً لهذه الاتفاقيات فإن كلا من فرنسا وتونس تعترفان لمواطني الدولة الأخرى بحقوق خاصة تختلف عن حقوق الأجانب فيهما .

استناداً على ما جاء في ديباجة هذه الاتفاقية فإن الحكومتين سوف تدرس كل منهما المبادئ والصيغ التي تمكن التونسيين بفرنسا والفرنسيين بتونس من التمتع بإمكانات الإقامة وممارسة الحقوق السياسية .

مادة ٧ — اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للبلاد التونسية واللغة الفرنسية لا تعتبر لغة أجنبية في تونس . والاتفاقيات الحالية هي التي تحدد وضعها الرسمي .

مادة ٨ — تلتزم الحكومة الفرنسية بأن تستشير جلالة الباي في مفاوضاتها الدولية التي تخص تونس وحدها والمصالح التونسية . وبأن تحيطه علماً بجميع المفاوضات الأخرى الدولية التي تهم البلاد التونسية .

والمعاهدات التي يجب أن تطبقها البلاد التونسية تسلم لجلالة باي تونس من طرف الحكومة الفرنسية لأجل تنفيذها . وتبعاً للمادة ٣ من هذه الاتفاقية فإن الدولة التونسية تتخذ — في نطاق استقلالها الداخلي — التدابير الضرورية . وذلك أولاً لتطبيق المعاهدات التي تهم البلاد التونسية وثانياً لتحقيق إنجاز مفعول تلك المعاهدات بتونس نفسها .

مادة ٩ — تقدم الحكومة الفرنسية ترشيح البلاد التونسية للعضوية في المنظمات الدولية التي ليست فيها عضواً وذلك عند ما تتفق الدولتان معاً على ذلك . والوفد التونسي الذي يشارك في المنظمات العالمية يتفق مع الوفد الفرنسي لإتخاذ موقف مشترك يتمشى مع مصالح البلدين .

مادة ١٠ — تعترف الدولتان بالتضامن الكامل في ميادين الدفاع والأمن للحفاظ على مصالحهما الخاصة . وفي هذا الميدان فإنهما لا تستطيعان — إلا باتفاقهما معاً — أن تغيرا أحكامهما التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل الآن . وكذلك الترتيب التي تطبق بها الإدارة التونسية تدابير الدفاع والأمن .

وخاصة فيما يتعلق بمادة الإحصاء والتعبئة والتجنيد فإن التشريع التونسي الجاري به العمل لا يمكن أن يتغير إلا باتفاق الطرفين .

الحكومة التونسية تلتزم — إذا طلبت منها فرنسا ذلك — بأن تحقق في البلاد التونسية تطبيق ما يقتضيه التنظيم العام للدفاع والأمن اللذين تقوم بهما فرنسا في نطاق مسؤولياتها الخاصة ومسؤولياتها في الدفاع عن العالم الحر . ولهذا الغاية ستألف لجنة عليا يرأسها الوزير الأول وتحضرها السلطات العليا الفرنسية والتونسية التي يهملها الأمر وخاصة ضابط عام من القوات المسلحة يقوم بمهمة وزير الدفاع لجلالة الباي .

والمصاريف التي تقتضيها الأعمال الحربية المشتركة تتحملها الحكومة الفرنسية .

مادة ١١ — المندوب السامي المبعوث من رئيس الجمهورية لدى جلالة الباي يتمتع بجميع السلطات المعترف بها لحكومة الجمهورية طبق للاتفاقيات والمعاهدات الجاري

بها العمل وهو الواسطة في العلاقات بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع المسائل التي تهم البلدين . والمندوب السامي مكلف بحماية وتمثيل الحقوق والمصالح التابعة للفرنسيين في البلاد التونسية . ويساعده وزير مفوض يقوم مقامه في حالة تغيبه أو حدوث ما يعوقه .

تعين الحكومة التونسية من يمثلها بباريس لتنسيق عمل المصالح الإدارية التونسية بفرنسا كما أنه يشرف على ممثلي الحكومة التونسية في المؤسسات التي تنص عليها الإتفاقيات الحالية .

مادة ١٢ — تعين الحكومة الفرنسية — بعد إعلام الحكومة التونسية — نائباً عن المندوب السامي في كل دائرة من الدوائر الحالية للمراقبات المدنية .
ثم تنظم هذه النيابات في مناطق أوسع حتى يصبح توزيعها ملائماً لتطور المسؤوليات التي يضطلع بها أولئك النواب أنفسهم .
وهؤلاء الموظفون يمارسون الوظائف المعترف لهم بها في هذه الإتفاقيات والتي يفوضها لهم المندوب السامي .

المادة ١٣ — المندوب السامي والموظفون السامون التابعون له وكذلك مندوبوه في داخل المملكة التونسية الذين تقدم أسماؤهم إلى الحكومة التونسية يتمتعون كلهم بحصانة عامة . وهذه الحصانة تشمل مساكن ومكاتب المندوب السامي ووفوده وكذلك بريده .

والأعضاء الذين يحملون الجنسية الفرنسية من مستخدمي الإدارات الفرنسية وأعضاء القوات المسلحة الموضوعون تحت السلطة الفرنسية يتمتعون باعفاء جزئي من الضرائب التي يقع تفصيلها في نطاق التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٢ من الإتفاقية الاقتصادية والمالية .

الباب الثاني

الأحكام الخاصة بتطبيق هذه الإتفاقيات وبتسوية الخلافات

مادة ١٤ — سعيًا وراء تنفيذ الإتفاقيات الحالية بصورة تضمن لها النجاح قد اتفق الطرفان على ما يأتي :

(١) تتبادل الحكومتان عن طريق المندوب السامي لفرنسا جميع اللوائح التشريعية والإدارية وكذلك جميع التدابير التي تهم انتقال المسؤوليات والسلطات والصلاحيات

من الفرنسيين إلى التونسيين عملاً بتنفيذ الإتفاقيات الجارية .

(ب) المندوب السامي لفرنسا نيابة عن حكومته والحكومة التونسية نيابة عن جلالة الباي يقومان بالبحث عن حل للمسائل التي تهم نقل السلطات المذكورة آنفاً . كما أنهما يعينان باتفاق بينهما الموظفين أو خبراء آخرين لإعداد التدابير اللازمة إذا اقتضت أهمية المسألة ذلك .

مادة ١٥ - بما لها من رغبة في التسوية تسوية بالتراضي للنزاعات التي قد تنجم بينهما تعترف الحكومتان بفائدة التشاور فيما بينهما كلما طرأت صعوبة بمناسبة تطبيق هذه الإتفاقيات .

مادة ١٦ - يؤسس مجلس تحكيمى فرنسى تونسى .

١ - يعين أعضاء المجلس التحكيمى لمدة ست سنوات .

(١) يسمى ثلاثة أعضاء رسميين وعضوان مساعدان من جنسية فرنسية وكذلك ثلاثة أعضاء رسميين وعضوان مساعدان من جنسية تونسية من طرف الحكومة الفرنسية بالنسبة للفرنسيين ومن طرف الحكومة التونسية بالنسبة للتونسيين . ويتم هذا الاختيار من جانب كل حكومة من الحكومتين حسب قائمة لشخصيات توضع من طرفها وتكون قد تحصلت على موافقة الحكومة الأخرى .

وفي صورة ما إذا حصل عائق لعضو قار ينبغى أن يكون النائب الذى يقوم مقامه من جنسيته .

(ب) يسمى عضو يقع اختياره بدون اعتبار لجنسيته باتفاق الحكومتين .

٢ - ينتخب الأعضاء القارون للمجلس التحكيمى المذكور فى الفقرة ١/١ أعلاه من بينهم الرئيس ووكيل الرئيس اللذان يتحتم عليهما أن يكونا من جنسيتين مختلفتين . وسيضطلع هذان العضوان المنتخبان بالرئاسة ووكالة الرئاسة كل عامين بالتناوب مدة الست سنوات التى تستغرقها وظيفتهم ويتواصل نظام التداول بين الرئيس ووكيل الرئيس بقطع النظر عن توالى فترات الست سنوات التى يسمى أعضاء المجلس التحكيمى لمدتها . هذا وللتكوين الأول للمجلس التحكيمى يتم اختيار الرئيس ووكيله باتفاق الحكومتين بمجرد التوقيع على هذه الإتفاقيات . ويتناوبان فى وظيفتهما بالنسبة لفترة الست سنوات الأولى كما وقع ذكره فى الفقرة أعلاه .

وفي صورة استقالة أو وفاة الرئيس أو وكيل الرئيس أو عضو آخر من المجلس قبل انتهاء مدتهم يعين خلفه بنفس الشروط التى انتخب فيها السلف ويتم التفويض حتى نهاية

الأجل وينبغي أن يكون النائب من جنسية سلفه إلا في خصوص العضو الذى ذكر فى الفقرة ١/ب أعلاه .

(٢) بدعى العضو المذكور فى الفقرة ١/ب أعلاه للمشاركة فى مداولات المجلس التحكيمى عند ما تتناصف الأصوات فى هذا المجلس على أثر مداولة أولية . وفى هاته الصورة فإن أجل الأربعة أشهر الذى على مجلس التحكيم إصدار حكمه أثناءها يمدد إن اقتضى الحال حتى تنقضى مدة الثلاثين يوماً على الأقل قبل أن يشارك العضو المعين بالفقرة ١/ب فى مداولات المجلس مشاركة أولى فيكون العضو المذكور قضى مع زملائه شهراً قبل صدور حكم المجلس .

وتطبق نفس الإجراءات على أجل الشهرين اللذين يتوقف فيهما العمل بما هو موضوع الدعوى المرفوعة للمجلس إذا تناصفت أصوات المجلس إثر مداولة أولى فى شأن تمديد أجل الشهرين المذكورين بالفقرة الثانية من المادة ١٨ واستدعى العضو المنصوص عليه بالفقرة ١/ب للمشاركة فى مداولات المجلس .

المادة ١٧ - يمكن أن يرفع للمجلس التحكيمى بطلب من إحدى الحكومتين كل نزاع حول تأويل وتطبيق هذه الاتفاقيات . وكذلك جميع الاتفاقيات التى تقرر الحكومتان منح المجلس حق النظر فيها .

وتستطيع كل حكومة من الحكومتين أن ترفع دعوى لدى المجلس ضد كل خرق لهذه الاتفاقيات يحصل من تدبير تشريعى أو قرار إدارى أو قضائى أو من سلوك إيجابى أو سلبى .

ينبغي أن يتم رفع الدعوى فى ظرف الثلاثين يوماً الكاملة التى تلى نشر التدبير أو إعلانه . وفى صورة صدور سلوك إيجابى أو سلبى تكون بداية الأجل من تاريخ الدعوة الموجهة من طرف إحدى الحكومتين للأخرى لجعل حد لهذا السلوك أو لتعويض ما قد يترتب عنه من نتائج .

وعلى كل فإن أجل الثلاثين يوماً الكاملة المذكورة أعلاه يستبدل بأجل قدره عشرون يوماً فقط إذا كانت المسألة تخص تدبيراً تشريعياً أو قراراً إدارياً ذا صبغة عامة .

المادة ١٨ - يحيط رئيس المجلس التحكيمى المرفوع له طلب من طرف إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى علماً فى الحين بهذا الطلب .

يترتب عن الاخبار بهذا الطلب توقيف التطبيق للتدبير المتنازع فيه من القرار الذى رفعت فى شأنه هذه الدعوى وذلك كلما تضمنت الدعوى طلباً صريحاً لتوقيف مفعول التدابير المنصوص عليها بالدعوى . وينتهى هذا التوقيف بعد مضى شهرين من تاريخ

الإخبار بالطلب إن لم يقرر المجلس شيئاً خلاف ذلك .

وهذا الأجل لن يتغير إذا كانت الدعوى المرفوعة للمجلس في تدابير تشريعية أو إدارية لها صبغة عامة . ويستطيع المجلس أن يأخذ في جميع الحالات بطلب أحد الطرفين إذا كان هذا الطلب يرمى إلى إتخاذ تدابير تحفظية من قبل الطرف الآخر ويكون المجلس نفسه قد أقرها .

مادة ١٩ — ويستطيع المجلس التحكيمى قبل البت في موضوع النزاع تكليف شخص أو عدة أشخاص ينتخبون من بين أعضائه أو لا ينتخبون بمهمة التحقيق عن حقيقة ومدى الأمور المرفوعة للمجلس من قبل أحد الطرفين .

وتلتزم كل حكومة بأن توفر للتحققين جميع التسهيلات للقيام بمهمتهم .

مادة ٢٠ — عند ما يلاحظ المجلس التحكيمى أنه وقع خرق لهذه الاتفاقيات يتخذ قراراً يفرض على الحكومتين اللتين تلتزمان بصورة علنية باحترامه . ويستطيع اقتراح التدابير التي يجب اتخاذها لإقرار الحق وإعطاء غرامات إن اقتضت الحال .

مادة ٢١ — إن حضور أربعة أعضاء على الأقل من المجلس ، إثنان من التونسيين وإثنان من الفرنسيين ، ضرورى لشرعية المداولات التي تكون سرية . وتتخذ القرارات بالأغلبية النسبية .

مادة ٢٢ — يوقع الرئيس على قرار المجلس التحكيمى المشتمل على جميع الحيثيات ويقرأ نصه في جلسة عامة . وهذا قرار وجوبى ونهائى .

مادة ٢٣ — يعين مقر المجلس التحكيمى بباريس ويستطيع المجلس أن يقرر عقد جلساته في تونس إن رأى ذلك .

يضع المجلس التحكيمى قوانينه وإجراءاته وتكون لغة العمل التي يستعملها المجلس هي اللغة الفرنسية وتُنشر قراراته باللغتين العربية والفرنسية .

الباب الثالث

الأحكام النهائية

مادة ٢٤ — تجرى استشارات مبدئياً مرة كل عام بين الحكومتين لدرس المسائل ذات المصلحة المشتركة .

مادة ٢٥ — إن هذه الاتفاقيات تقع المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية

وجلالة باى تونس وتدخل حين التنفيذ فى التاريخ الذى يقع فيه تبادل وثائق المصادقة التى تقع فى باريس .

واعتماداً على هذا وقع المفوضون هذه الاتفاقية العامة وختموها بأختامهم .
وكتب فى باريس يوم ٣ جوان ١٩٥٥ فى نسختين أصليتين .

البروتوكول الملحق رقم ١

المادة الأولى - إن الحكومة التونسية تتخذ جميع التدابير التى من شأنها تيسير سير مجموع المصالح الفرنسية بالبلاد التونسية وتجتنب جميع الصعوبات التى يمكن أن تنجم عن تطبيق النظام الجديد وتستبقى بالخصوص فى خدمة تلك المصالح المباني الإدارية والمؤسسات ومحلات السكنى لكبار الموظفين التى تستخدمها الإقامة العامة الآن والأقسام التابعة لها كما تبقى أيضاً بها الأثاث وبعض المباني والمحلات يقع التخلي عنها منذ الآن لفرنسا .

وتتشكل لجنة مختلطة تكون العضوية فيها مناصفة تتولى تقدير القيمة النقدية لهذه المباني والمؤسسات وتقدم للحكومتين اقتراحات فيما يتعلق بالتسويات المالية الناجمة عن هذه المادة والتى يمكن أن تدفع أثمانها على أقساط سنوية .

المادة الثانية - النفقات الضرورية لتسيير جميع المصالح الفرنسية تكون محمولة على ميزانية الحكومة الفرنسية وقد حذفت بالفقرة الأخيرة التالية من المادة الثالثة من اتفاقية المرسى الكلمات الآتية : « وتسديد نفقات الحماية » .

« نص المادة الثالثة من اتفاقية المرسى : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخل المملكة أولا : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات الغرض الذى ضمنته فرنسا ، ثانياً : مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أى ١٢٠٠٠٠٠٠٠ فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة وتسديد نفقات الحماية » .

الدفاع والأمن

البروتوكول الإضافى رقم ٢

يتعلق بالإدارات والمصالح التى تخص الدفاع والأمن

لكى يضمن فى زمن الحرب الاستخدام المتناسق للوسائل التى تستخدمها السلطة المدنية التونسية زمن السلم عملاً بهذه الاتفاقيات ولكى يتاح إعداد وضبط الخطط

الضرورة حصل الاتفاق بين الحكومتين على التدابير التالية :

أولاً - المواصلات :

(١) ينشأ داخل الإدارة التونسية للبريد والبرق والهاتف (مكتب دائم للدفاع) مكلف بالشؤون التي تخص الدفاع والأمن . وهذا المكتب يديره مهندس من رتبة أولى يشرف على مصلحة المواصلات بالإدارة التونسية للبريد كما يضم المكتب مفتشاً من الرتبة الأولى وثلاثة موظفين من رتبة مفتش ثانوى ومفتش لدرس المشروعات أو مفتش من إدارة المواصلات .

والموظفون الذين يتألف منهم هذا المكتب يقع تعيينهم من طرف الحكومة التونسية بعد اتفاق في شأنهم مع الحكومة الفرنسية ويباشرون خطتهم العادية تحت سلطة وزير تونسى مختص .

ونظراً لمساهمة فرنسا في إنشاء جهاز المخابرات الهاتفية بالقطر التونسى وللدور الأساسى الذى تقوم به في مادة الدفاع وما دامت الحكومة التونسية تستخدم في المستقبل مؤسسات المخابرات الهاتفية التى أنشئت بأموال الميزانية الفرنسية كذلك الخط الهاتفي بين تونس والرباط استخداماً في النطاق المدني فإن رئيس مصلحة المخابرات الهاتفية بالإدارة التونسية للبريد والتليفون والتلغراف والمفتش الرئيسى للمخابرات الهاتفية عضوى المكتب الدائم للدفاع يكونان من الفنيين الفرنسيين يوضعان عند الاقتضاء تحت تصرف الحكومة التونسية وذلك من طرف الحكومة الفرنسية ، وتكون معاملتهما وتنظيم حالتها وفقاً للتراتب الواردة في الباب الأول من اتفاقية التعاون الإدارى والفنى . وإذا بطل استخدام الوسائل التى ساهمت فرنسا في إنشائها استخداماً للأغراض المدنية فإن الحكومتين تتشاوران قبل أن تدخلا تعديلات على التراتيب السابقة .

(ب) إن بعض المؤسسات والمخابرات الهاتفية التى تخص الدفاع والتى أنشئت في أراضى تابعة للدولة الفرنسية أو التابعة لأملاك الدولة التونسية تعتبر باتفاق مشترك داخلية في نطاق الأملاك العسكرية .

ويمكن في زمن السلم أن تستخدمها الإدارة التونسية للبريد والهاتف والتلغراف في النطاق المدني والمستخدمون الفنيون المكلفون بتسيير هذه المؤسسات وبالعناية بها يكونون إما عسكريين أو مدنيين توافق على تعيينهم السلطة العسكرية والإجراءات التفصيلية المتعلقة بهذه المسألة تكون موضوع اتفاق خاص .

ثانياً - النقل والمناجم والموانى البحرية :

(١) ينشأ داخل الإدارة التونسية للأشغال العامة مكتب دائم للدفاع يتكون من :

— مهندس مختص في وسائل النقل جنسيته فرنسية .

— مهندس مختص في استغلال الموانئ البحرية جنسيته فرنسية .

— مهندس مناجم اختصاصي في شؤون الوقود جنسيته فرنسية .

إن الأعضاء الفرنسيين والتونسيين لهذا المكتب يقع تعيينهم من طرف الحكومة التونسية بعد موافقة الحكومة الفرنسية ويباشرون خططهم كل حسب اختصاصه في نطاق الإدارة التونسية وتضعهم الحكومة الفرنسية عند الاقتضاء تحت تصرف الحكومة التونسية وتسوى حالتهم وفقاً لترتيب المادة الأولى من اتفاقية التعاون الإداري والفني .
(ب) نظراً لأهمية ميناء بنزرت وهو ميناء حربي ونظراً لموقعه الاستراتيجي فإن مدير ميناء بنزرت المدني يقع تعيينه بموافقة السلط الفرنسية .

ثالثاً — يتولى المهندسون المنصوص عليهم بالمقطع رقم ١ (أ) والمقطع رقم ٢ (أ) ربط الصلة بين السلط التونسية والسلط الفرنسية المدنية والعسكرية المكلفة بإعداد الدفاع .
يتولى المهندسون المنصوص عليهم بالفقرتين ١ (أ) و ٢ (أ) ربط الصلة بين السلطات التونسية والسلطات الفرنسية المدنية والعسكرية التي يعهد إليها إعداد الدفاع .

النظام الجبائي والجمركي للقوات الفرنسية

بروتوكول إضافي رقم ٣

يتعلق هذا البروتوكول بالنظام الجبائي والجمركي الذي يخص القوات المسلحة الموضوعة تحت السلطة الفرنسية بالبلاد التونسية .

المادة الأولى — إن الأشغال التي أنجزت لفائدة القوات المسلحة الموضوعة تحت يد السلطة الفرنسية وكذلك المعدات والتجهيزات والتزويد المخصصة لهذه القوات لا يوظف عليها بالبلاد التونسية أية ضريبة جبائية داخلية وستضبط حسب ترتيب مقبل صيغ هذا الإعفاء .

المادة الثانية — ستدقق في ترتيب مقبل الشروط التي توجب المنع أو التقليل من بعض المواد التي يعتبر استيرادها في تونس من خواص الحكومة وتطبيق تلك الشروط على القوات المسلحة الموضوعة تحت السلطة الفرنسية .

المادة الثالثة — لأجل ضمان دخول ومراقبة المواد المخصصة للقوات المسلحة الموضوعة تحت السلطة الفرنسية فإن ضباطاً من القوات المسلحة يعتمدون لهذا الغرض لدى مدير جمارك البلاد التونسية .

الاتفاقية الخاصة بالامن العام

مادة ١ - إن المصالح المكلفة بحفظ الأمن بالبلاد التونسية تقع قسمتها بين الحكومة التونسية والسلط الفرنسية حسب الترتيب الآتي بيانه :

١ - يكون العمل جارياً على الصورة الآتية حالاً بمجرد تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية .

(أ) يطلع مدير مصالح الأمن الوزير الأكبر على جميع المعلومات التي تتلقاها مصلحة الاستعلامات العامة والتي يحتاج إليها للقيام بالأعمال المترتبة عن نظام الاستقلال الداخلي حسبما هو ناتج عن تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية .

(ب) لن تتلقى مصلحة البوليس القضائي التعليمات إلا من طرف السلط التونسية التي يهملها الأمر وذلك بالنسبة للشئون الراجعة بالنظر للقضاء التونسي .

(ج) في دوائر الجندرمة المنصوص عليها بالبروتوكول الإضافي رقم ١ يكون الأمن في البادية راجعاً بالنظر إلى السادة حكام الأقاليم التونسيين وفي سبيل القيام بهذه المهمة فإن السلط الفرنسية يمكن لها أن تضع تحت تصرف السادة حكام الأقاليم التونسيين الذين يهملهم الأمر فرقاً من قوات الجندرمة الإضافية .

وإن هذه القوات لا تبقى تحت تصرف حكام الأقاليم التونسيين إلا طيلة الوقت الكافي لتدريب وتكوين فرق تونسية ماثلة لهذه القوات .

٢ - بعد مضي أجل قدره ستة أشهر تطبق نفس الإجراءات في دوائر الجندرمة المنصوص عليها بالبروتوكول الإضافي رقم ٢

٣ - بعد مضي أجل قدره ثمانية عشر شهراً يتم ما يلي :

(أ) بوليس البادية سوف لا يكون راجعاً بالنظر إلا للسلط التونسية في البوادي وبالمراكز التي ليست بها بلديات . وخلال هذه الفترة يكون مدير مصالح الأمن قد درب هيئة مخصصة من الأعوان التونسيين للقيام بمهمة بوليس البادية بالتعاون مع السلط التونسية وستحل هذه الهيئة المخصصة محل الجندرمة الفرنسية للقيام بنفس مهمتها .

(ب) يكون مدير مصالح الأمن تابعاً للحكومة التونسية في كل ما يتعلق بالبوليس القضائي ومصالح السجون التي سيحدث وينظم بداخلها الفروع والمؤسسات المنصوص عليها بالبروتوكول الإضافي رقم ٢ التابع للاتفاقية القضائية والتي تخص مصالح المحاكم الفرنسية .

٤ - بعد مضي أجل قدره عامان تصبح جميع مصالح الأمن العام من مشمولات أنظار الحكومة التونسية في دائرة الاستقلال الداخلي المقيد بالاتفاقيات التونسية الفرنسية ما عدا المصالح المنصوص عليها بالبروتوكول الإضافي رقم ٥ وإن المصالح المذكورة ستكون تحت سلطة مدير فرنسي كما جاء بالمادة ٢ .

مادة ٢ - إن مدير مصالح الأمن سيبقى طيلة مدة تبلغ عشر سنين ابتداء من تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية موطفأ فرنسياً تابعاً للوزير الأكبر أو إلى وزير تونسي مختص بهذه المصالح وتقع تسمية مدير مصالح الأمن بمقتضى مرسوم ملكي ويرشح المندوب السامي الفرنسي بتونس من سيتولى إدارة مصالح الأمن من بين الفرنسيين بعد مضي أجل قدره عامان كما هو مبين آنفاً فإنه يتحتم على مدير مصالح الأمن أن يطلع المندوب السامي الفرنسي على المعلومات التي تهم ميدان الدفاع أو التي تنتج عن المادة الثالثة من معاهدة القصر السعيد المبرمة في ١٢ مايو ١٨٨١ وذلك تطبيقاً للمادة الأولى أعلاه .

وإن المندوب السامي الفرنسي يمكن له أن يعهد إلى مدير مصالح الأمن بتسيير إدارة شؤون مصالح الأمن التي بقيت من مشمولات أنظار المندوب السامي الفرنسي خاصة وذلك بالنسبة لمدة قدرها ٥ سنوات ابتداء من تطبيق الاتفاقيات .

مادة ٣ - يقع تجهيز وتحديد قوات الأمن العام التونسية باتفاق مشترك بين السلط التونسية والسلط الفرنسية .

مادة ٤ - بقطع النظر عن تطبيق الباب الثالث من الاتفاقية الإدارية والفنية فإن الوظائف المنصوص عليها بالقائمة المدرجة بالبروتوكول الإضافي رقم ٣ سيشغلها موظفون فرنسيون .

مادة ٥ - إن مدير الأمن العام يكون مكلفاً بتشكوين ووضع الاعوان التونسيين بمصالح حفظ الأمن الداخلي تدريجياً وذلك مع اعتبار ضروريات التشكوين الصناعي ومع الاحترازات المنصوص عليها بالباب الثالث من اتفاقية التعاون الإداري والفني . إن كوميسارات ومراكز البوليس المنصوص عليها بالبروتوكول الإضافي رقم ٤ ستسند إلى موظفين تونسيين وذلك بعد مضي ستة أشهر على تطبيق الاتفاقيات .

مادة ٦ - بعد مضي الفترة الانتقالية المنصوص عليها بالنسبة للمواد السابقة فإن المندوب السامي الفرنسي والسلط التي فوض إليها الأمر بداخل المملكة سيكونون مباشرين للشؤون التابعة للدفاع ولما جاء بالمادة ٣ من معاهدة ١٢ مايو المبرمة بقصر السعيد وستكون تحت تصرفهم في هذا الصدد المصالح المبينة بالبروتوكول الإضافي رقم ٥

إن الجنح والجنايات التي تتبع المواضيع الميينة أعلاه ستكون من اختصاص المحاكم الفرنسية المدنية منها والعسكرية ، بصرف النظر عن جنسية المتهم .
إن صلاحية المحاكم المدنية والقوانين التشريعية التي تطبقها هذه المحاكم قد وقع ضبطها في الاتفاقية القضائية .

مادة ٧ — إن الحكومة التونسية والمندوب السامي الفرنسي سيقومان بمهمتهما في ميدان الأمن العام حسبما جاء بهذه الاتفاقية بتفاهم متبادل سعيًا وراء تحقيق تعاون أفضل .

مادة ٨ — بمجرد ما يقع تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية ترفع حالا حالة الحصار بمقتضى أمر على يقع عرضه على ختم جلالة الملك ومن طرف الوزير الأكبر وباقتراح من القائد الأعلى للجيش بالبلاد التونسية الذي هو وزير الدفاع لجلالة باي تونس .

ولا يمكن إعادة نصب حالة الحصار على البلاد التونسية إلا في صورة نشوب حرب أو توتر في العلاقات الدولية أو حدوث قلاقل خطيرة ولا يمكن ذلك إلا بمرسوم ملكي يقترحه وزير الدفاع للحكومة التونسية بعد استشارة اللجنة العليا المنصوص عليها بالمادة العاشرة من الاتفاقية العامة .

البروتوكول الإضافي رقم ٤ المتعلق بالأمن العام

(ملحق رقم ١)

دوائر الجندرمة المنصوص عليها بالمادة الأولى والفقرة الأولى وباب ج :
صواف والسبيخة وبوندى .

(ملحق رقم ٢)

دوائر الجندرمة المنصوص عليها بالفصل الأول الفقرة الثانية :
سيدي علي بن نصر الله — المكناسي — سيطة — مساكن — الجم .

(ملحق رقم ٣)

قائمة الوظائف التي سيشغلها الموظفون الفرنسيون إلى نهاية الأجل الذي قدره عشر سنوات ابتداء من تطبيق الاتفاقيات :

مدير الأمن العام .

المراقبان العامان .

الرؤساء الخمسة للمصالح الآتية :

الامن العام - البوليس القضائى - البوليس التابع لمصلحة السجل العدلى - مصالح
السجون - رئيس الموظفين والإدارة العامة .

مدير بوليس عاصمة تونس .

الكوميسار رئيس الأعوان - الكوميسار رئيس أعوان الأمن - الكوميسار
رئيس بوليس المدن .

وسنة وظائف لرؤساء جهات تونس وبنزرت والكاف وسوسة وصفاقس وقفصة .
والأربعة رؤساء الحراس للسجون .

وبعد مضى عشر سنوات على هذه المدة الانتقالية يقع إبقاء كوميسار بوليس
فرنسى لدى الكوميسار المركزى الفرنسى لمدينة تونس وإبقاء كوميسارات فرنسيين
بمدن تونس وتونس الأحواز - بنزرت وفيريقيل وسوسة وصفاقس مع منح الأولوية
فى تعيين الأعوان لفائدة الفرنسيين بالمدين المذكورة أعلاه وبكل من قابس والقيروان
وقفصة والكاف وباجة وقرمباية .

ومن المسلم به أن عدد الأعوان الفرنسيين بهذه المدن لا يمكن أن يكون أقل من
ثلث جملة الأعوان وذلك إلى نهاية أجل العشرين عاماً على مضى تطبيق الاتفاقيات .
وبعد مضى ذلك الأجل يبقى الفرنسيون فى وظائف للأمن تبعاً لما تقتضيه اتفاقية
التعاون الإدارى .

(ملحق رقم ٤)

بيان مراكز الكوميسارات ومراكز البوليس التى ستسند إلى موظفين من الجنسية
التونسية بعد مضى ستة أشهر على تطبيق الاتفاقيات .

١ - كوميسارات بوليس عاصمة تونس :

(أ) البوليس البلدى . كوميسارات البوليس البلدى بالأقسام الثالث والرابع
والخامس والتاسع .

(ب) البوليس القضائى والبلدى وظيفتان مخصصتان للرعايا التونسيين .
وبالنسبة للمدن الأخرى .

سيقع أحداث كوميسارية بلدية بالأحياء الأهلة أغلبية سكانها من التونسيين فى كل
من بنزرت وسوسة وصفاقس والقيروان وجربة .

وإن كوميسارات البوليس الذين سيشتغلون هذه الوظائف ستقع تسميتهم بطريق المناظرة التي ستفتح بعد مضي ثلاثة أشهر على تطبيق الاتفاقيات ويجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط المطلوبة من المرشحين الفرنسيين لوظيفة كوميسار البوليس .

٢ - وظائف أعوان البوليس .

وفيما يتعلق بمراكز البوليس فقد خصص عشرون منصباً جديداً للتونسيين في عشرين قرية أغلبية سكانها من التونسيين .

(ملحق رقم ٥)

بيان مصالح ومشمولات أنظار السلطة الفرنسية في ميدان حفظ الأمن التي ستبقى بأيدي السلط الفرنسية خاصة بناء على المادة الثالثة من معاهدة قصر السعيد .

أولاً - مصالح أمن التراب وحراسته والحدود . وهذه المصالح تباشر ما يلي :

(أ) مراقبة وقمع الجنايات وكل ما من شأنه أن يمس بالدفاع والأمن .

(ب) المراقبة الإدارية للأجانب بالتعاون مع البوليس التونسي .

(ج) مباشرة بوليس الحدود الترابية والبحرية والجوية باتصال مع البوليس التونسي

(د) مراقبة توريد الأسلحة والذخائر الحربية والمفرقات .

(هـ) مراقبة التجارة ونقل الأسلحة والذخيرة والمفرقات وذلك بالتعاون مع

السلط التونسية .

(و) مراقبة مسك الأسلحة والذخائر والمفرقات .

والمندوب السامي الفرنسي سيطالع الحكومة التونسية على جميع المعلومات التي

يتحصل عليها والمتعلقة بمسك الأسلحة والذخائر الحربية والمفرقات وفي صورة إجراء

تفتيش المنازل إلا في حالات الطوارئ . فإن السلطة الفرنسية تكون مصحوبة في مهمتها

هذه بعون تونسي من الشرطة .

هذا وإن رخص حمل الأسلحة يقع إمضاءها من طرف السلطتين .

(ز) مراقبة محطات الإرسال للإذاعة ومسكها وكذلك قمع الإذاعات السرية .

ثانياً - مراقبة المياه التونسية والمراسي والمطارات والملاحة الجوية .

ثالثاً - وفي مدن بنزرت وفيرفيل حسبما وقع تحديده بالخريطة المرفقة للاتفاقية

رقم ٥ فإن السلطة الفرنسية تقوم بمسؤولية حفظ الأمن وحدها وذلك بالنسبة للمنشآت

العسكرية .

أما فيما يتعلق بمشمولات أنظار البوليس الأخرى فستباشر السلطان التونسية

والفرنسية كل فيما يتعاق بها وذلك حسبما جاء بالبروتوكول الرابع الإضافي .
ماعدا في صورة ما إذا رأى المندوب السامى الفرنسى أو السلطة التى فوض لها الأمر
أن الظروف تستوجب أن تكون تحت سلطته جميع قوات البوليس التابعة للمنطقة .
أما حدود منطقة بنزرت وفيريفيل فهى الآتية :

الخط المستقيم من هنشير اليراك إلى دوار رادوجة والضفة الغربية لبحيرة اشكل
إلى وادى ملاح والخطوط المستقيمة التى تمر على دوار شوك وبرج سعادة وملتقى الطرق
الغير معبدة على بعد ١٥٠٠ م . شرقى المشد والمنحدر عدد ٦٩ من جبل رأس العين
وعرش الصفراء ودوار لوموان وبرج بوكران وبرج القائد والخط المستقيم من برج
القائد إلى سيدى عمر والذى يمتد إلى البحر .

رابعا — إن مديريات مدين ومطاطة وتطاوين وقبلى هى خاضعة إلى نفس النظام
التشريعى والقضائى والإدارى الجارى بها العمل بالنسبة إلى سائر جهات تراب المملكة .
وفى مناطق الحدود الميمنة بالخریطة والمرفقة للبروتوكول الإضافى رقم ٥ فإن السلط
الفرنسية هى التى تبقى ساهرة على حفظ الأمن هناك بنفس الشروط الجارى بها العمل
الآن وإن هذه المناطق هى الآتية :

الحدود التونسية الجزائرية والحدود التونسية الطرابلسية والنقط الآتية من بئر
الحميرة إلى الصابرية والعوينة إلى بئر الحاج ابراهيم ومن قصر غيلان إلى قليب الدخان إلى
بئر رمسته ويقع بئر رمسته على بعد ٢٣ كيلو مترا من تطاوين . ومن بئر السلوقى إلى
بنقردان مع نصف دائرة عشرة كيلو مترات يكون قلب دائرتها بنقردان ثم اعتبار هذه
الدائرة إلى ملتقاها مع الشاطئ الغربى لبحيرة الببيان وإلى النقطة الغربية من هذه البحيرة
ومن هذه النقطة على خط مستقيم إلى بعد ٥ كيلو مترات شرقى الناعورة .

وفى عدا هذه النقط من المديريات المذكورة فإن السلط التونسية والفرنسية هما
اللذان تقومان بحفظ الأمن حسبما جاء بالبروتوكول الإضافى الرابع .

وإن هذه السلط ستقوم باعداد صيغ التعاون بينهما .

خامسا — مصالح حماية موكب المندوب السامى الفرنسى .

سادسا — سلط الجندرمة التابعة إلى السلط العسكرية التى ستحتفظ بسلطتها فى ميدان
البوليس القضائى وبمهمتها الترابية فى ميدان التعبئة والتجنيد والقيام بمهمة الشرطة العسكرية .

أما البنايات التى على ملك الدولة التونسية والتى تشغلها الجندرمة الفرنسية فانها ستصبح
فى تصرف البوليس التونسى فى البادية على الشروط الآتية :

يقع تحويل قسط أول من هذه البنايات إلى السلط التونسية بمناسبة إحالة السلط

المنصوص عليها بالاتفاقيات الاضافية رقم ١
ثم يقع تحويل سلط أخرى عند الامكان بمناسبة الاحالات المنصوص عليها بالاتفاقية
الاضافية رقم ٢
وعند ما يتم تحويل السلط في ميدان البوليس في البادية فإن عدداً من البنايات ستبقى
في تصرف الجندرمة الفرنسية للقيام على أكمل وجه بالمأموريات المنصوص عليها
بالاتفاقيات التونسية الفرنسية .

الاتفاقات

بين الرئيسين ادغار فور والطاهر بن عمار

إلى صاحب المعالي السيد ادغار فور رئيس مجلس الوزراء الفرنسي
سيدي الرئيس :

إن المادة ١٦ الفقرة ١/ب من الاتفاقية العامة التي تم التوقيع عليها اليوم بين فرنسا
وتونس تنص على أن عضواً من مجلس التحكيم بصرف النظر عن جنسيته يعين باتفاق
بين الحكومتين .

ومن المفهوم عند حكومتينا أن هذا العضو من مجلس التحكيم يمكن أن يكون فرنسياً
أو تونسياً أو من جنسية أخرى .

وتفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق احترامي ؟

* * *

إلى صاحب الدولة السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول رئيس مجلس الوزراء

سيدي الرئيس :

لقد تفضلتم بأن بعثتم إلى المكاتب التالي :

إن المادة ١٦ الفقرة ١/ب من الاتفاقية العامة التي تم التوقيع عليها اليوم بين فرنسا
وتونس تنص على أن عضواً من مجلس التحكيم بصرف النظر عن جنسيته يعين باتفاق
بين الحكومتين .

ولي الشرف بأنؤكد لكم موافقتي على هذا التفسير .

وتفضلوا سيدي بقبول فائق احترامي ؟

* * *

إلى صاحب الدولة السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول رئيس مجلس الوزراء
سيدى الرئيس :

إن البروتوكول الإضافى رقم ٤ الخاص بالأمن العام ينص فى فرعه رقم ٥ رابعاً ،
على أن السلطات الفرنسية والسلطات التونسية تقومان باتفاق مشترك بترتيب التعاون
الوثيق بين نشاطيهما .

وتعاون من هذا النوع يقتضى شيئاً من تبادل الثقة الشخصية بين رؤساء المصالح
المختصة والمسئولة .

وقد كنت طلبت إليكم التنصيص على موافقة وزير الدفاع عندما يقدم إلى جلالة
البإى المديرين الذين يمكن تعيينهم فى مناطقه . ولكنكم لاحظتم لى بأن هذا التحفظ من
شأنه أن ينال من السلطة الإدارية المعترف بها لحكومته من ناحية . ومن ناحية أخرى
يبرز فرقاً فى الأنظمة بين هذه المنطقة أو تلك من البلاد التونسية . وقد قبلت راضياً
بهذه الاعتبارات .

وإننى أعتمد من ناحية أخرى — كما كنتم قد أعطيتم لى الضمان فى ذلك — على أن
الحكومة التونسية لا تتوانى عن تحقيق ظروف الثقة الضرورية فى التعيين الذى تسمى به
ممثلها . وأنها فى هذا الصدد ستستعين بجميع المشاورات المفيدة وبالخصوص لدى سلطاتنا
الخاصة التى لا تتأخر بدورها عن اتباع هذه المبادئ فى اختيار من يمثلها وتتوقف تراتيب
التعاون المذكور على تبادل حسن النية بيننا أكثر من توقفها على النصوص القانونية نفسها .

وأخيراً أرغب فى أن أدقق لكم بأنه أثناء محادثاتنا تبين لنا أن أبسط التراتيب
وأكثرها فاعلية فى هذا التعاون هى أن نضع تحت تصرف المديرين — من طرف
السلطات الفرنسية — قوات تقوم بحفظ الأمن وتنسب بالخصوص إلى السلطات التونسية .

واستخدام هذه القوات سيكون فى المستقبل تحت السلطات التونسية وحدها ولكن
بهذه الصورة ستتحقق وحدة من التعبئة والتكوين فى الوحدات التابعة للسلطات المختلفة
ولكنها مدعوة لأن تتعاون تعاوناً وثيقاً فى النواحي التى تكون فيها الظروف الجغرافية
عامل صعوبة فى تحديد وظائف البوليس الإدارى والقروى وقوات المراقبة الإقليمية
التابعة لوزارة الدفاع .

تفضلوا سيدى الرئيس بقبول فائق احترامى .

إلى صاحب المعالي م. ادغارفور رئيس مجلس الوزراء .

سيدي الرئيس

تبعاً لرسالتكم أرغب في أن أؤكد لكم أنني بقبولي البروتوكول الإضافي رقم ٥ ورقم ٤ من البروتوكول رقم ٤ الخاص بالأمن العام — بالترتيب الخاصة بالتعاون بين السلطات التونسية والسلطات الفرنسية في نشاطيهما فإن الحكومة التونسية كانت مدركة تماماً للظروف التي يقتضيها هذا التعاون والشروط التي تضمن نجاحه .

فأشكركم على أن قبلتم التخلي عن المطالبة بموافقة وزير الدفاع على تسمية المديرين في هذه المنطقة .

وبالرغم من أنني أقدر تماماً الحالة المعنوية التي قدم فيها هذا الاقتراح — فإنني لم أستطع أن أقبل لا بتنقيص ولا بتحديد السلطات التونسية في نطاق اختصاصها . ولا — بالخصوص — قبول مبدأ التمييز في العمل الإداري لمناطق الجنوب بالنسبة لبقية البلاد التونسية .

ولكنه من المؤكد — من ناحية أخرى — أن توفير التعاون وظروفه يقتضي حداً من الثقة الشخصية بين السلطات الفرنسية والسلطات التونسية . إن الحكومة التونسية سوف لا تتخاف عن العمل بهذا المبدأ عندما تقبل على تسمية ممثليها . وعن جميع الاستشارات المفيدة وخاصة لدى وزير الدفاع . كما لن تتخلفوا أنتم أيضاً عن ذلك في تسمية وكلائكم عندما توضع أمامكم مشكلة الانسجام بينهم وبين الحكام التونسيين .

ومن ناحية أخرى فقد رغبت في أن توضحو لي — اتقاء لكل سوء تفاهم أن ترتيب التعاون الموما إليها بهذه الصفة والتي لا يمكن التكهن بشكلياتها مسبقاً لأنها تختلف باختلاف المناطق الجغرافية والظروف العامة — فإنكم تفضلون وضع بعض قوات من البوليس تحت تصرف المديرين وتكون هذه القوات تحت تصرف المديرين وحدهم وذلك حتى تمكن التعبئة والتدريب التي ستعمل في هذا الميدان التعاوني خاصة . وأن مهمة البوليس الإداري وبوليس البادية من ناحية وبوليس الحراسة الإقليمية من ناحية أخرى يمكن أن تكون مدعوة إلى تعاون ضروري مع اعتبار الوضعية الجغرافية والظروف .

لقد سجلت ملاحظاتي التي لا أرى لي فيها معارضة من حيث المبدأ باحتراز على أن تمحس في كل ظرف خاص ومع ملاحظة أن سلطة الممثلين التونسيين على قوات البوليس المخصصة للقيام بالمهام التابعة لنا في نطاق الاتفاقيات — لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقع فيها تنقيص ما .

تفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق الاحترام .

اتفاقية حالة الاشخاص

إن رئيس الجمهورية الفرنسية و جلالة باى تونس قررا إبرام هذه الاتفاقية حول الأشخاص وكذلك البروتوكولين الملحقين بها : البروتوكول رقم ١ المتعلق بعبارة — رعايا فرنسيون — والبروتوكول رقم ٢ المتعلق بالجلولان بين تونس وفرنسا .

وقد سميا لهذا الغرض كمفوضين عنهما : معالى الم . ادغار فور رئيس مجلس الوزراء ومعالى الم . بيار جولى وزير الشؤون التونسية والمغربية بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية . ودولة السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء ومعالى السيد المنجى سليم وزير الدولة بالنسبة لجلالة باى تونس .

وقد اتفق هؤلاء المفوضون بعد أن تبادلوا أوراق التفويض واعترفوا بوجاهتها على التدابير التالية :

الباب الأول

المحافظة على نظام الأحوال الشخصية

للعرايا الفرنسيين بتونس

- مادة ١ — يبقى الرعايا الفرنسيون خاضعين فى تونس لنظام أحوالهم الشخصية .
- مادة ٢ — يسهر المندوب السامى لفرنسا على أن تحترم المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والتراتيب التى تهم الرعايا الفرنسيين بتونس .
- مادة ٣ — فى وسع المندوب السامى لفرنسا تفويض اختصاصاته لموظفين فرنسيين يكلفون تحت سلطته .
- تسجيل الرعايا الفرنسيين فى دوائريهم وتسليم أوراق الهوية الشخصية وأوراق السفر إليهم .
- الاضطلاع بتطبيق القوانين الفرنسية التى تخص الحالة المدنية ونظام الأحوال الشخصية .
- القيام إزاءهم بمجموع الاختصاصات التى يمنحها القانون الفرنسى لقناصل فرنسا .
- السهر على أن تحترم المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والتراتيب التى تهمهم .
- تبلغ أوراق الحالة المدنية الموضوعة من طرف المصالح الفرنسية بتونس للسلط التونسية ذات النظر . وكذلك عندما تسجل مصالح الحالة المدنية التونسية أوراق حالة

مدنية تخص أحد الرعايا الفرنسيين فإنها تبلغها للسلط الفرنسية ذات النظر .
مادة ٤ — إن التراتيب الحالية الخاصة بعطلة يوم الأحد يحافظ عليها بالنسبة
للفرنسيين والأجانب وكذلك النظام الحالى للأعياد الشرعية التى تستضبط قائمتها باتفاق
بين الحكومتين .

مادة ٥ — تنشر السلط العمومية التونسية وهصالحها جميع التدابير التشريعية
أو النظامية وجميع الإعلانات أو الإرشادات باللغتين العربية والفرنسية مع اعتبار أنه
من المسلم أن يكون المرجع للنص العربى فى صورة قيام نزاع .
وتخاطب بالفرنسية الفرنسيين وكذلك الأجانب الذين ليست العربية لغتهم القومية .
يستطيع الفرنسيون والأجانب الاستمرار على استعمال اللغة الفرنسية فى علاقاتهم
مع الإدارة .

مادة ٦ — تنظم حقوق الرعايا الفرنسيين فى تلقى التعليم بالفرنسية أو إلقائه بوسيلة
تدابير الاتفاقية الثقافية .

الباب الثانى

الأوضاع الخاصة بالجنسية

مادة ٧ — تستطيع تونس ضبط تشريعها على الجنسية بصورة حرة مع اعتبار
التدابير التى تتضمنها المواد التالية :

مادة ٨ : (١) تلتزم الحكومة التونسية بأن لا تتخذ أى تدبير ذى صبغة عامة قد
يترتب عليه منح الجنسية التونسية لرعايا فرنسيين سواء كانوا متحصلين على الجنسية
الفرنسية أو يتحصلون عليها فى المستقبل وجوباً أو بالتجنيس أو بالاسترجاع أو بالاختيار .
(ب) تلتزم أن لا تعتبر من رعاياها أولئك الذين تحصلوا أو يتحصلون على الجنسية
بالتجنيس الفردى .

وكذلك يعترف بالجنسية الفرنسية للذين أصبحوا فرنسيين — قبل تطبيق هاته
الاتفاقية — ومقتضى القانون الفرنسى المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٣ الجارى به العمل فى
تونس حسب ترسيمهم بالسجل الموضوع بالمراقبات المدنية الفرنسية عملاً بالقانون الفرنسى
المؤرخ فى ٨ نوفمبر ١٩٢١ الذى ألغى بمقتضى القانون المذكور سابقاً (فى أول الفقرة)
(ح) تلتزم الحكومة الفرنسية بأن لا تعتبر رعاياها من الفرنسيين المقيمين بتونس
الذين يتجنسون بالجنسية التونسية عن طريق التجنيس الفردى . وإذا كان المترشح

للتجنيس بالجنسية التونسية فرسياً ذكر أ لم يكن قد أدى خدمته العسكرية القانونية ، ينبغي أن يكون قد رخص له في ذلك حسب الصيغ التي تضمنها القانون الفرنسي المؤرخ في ٩ أبريل ١٩٥٤ .

مادة ٩ — يستطيع الأطفال المولودون بفرنسا من أب تونسي وأم فرنسية . إن كانوا قاطنين بتونس التسليم في الجنسية الفرنسية في ظرف الأشهر الإثني عشرة السابقة لتمام الواحدة والعشرين من عمرهم وذلك حسب الصيغ التي تضمنها القانون الفرنسي . فإن تجاوز سنهم أثناء تطبيق الاتفاقيات واحداً وعشرين عاماً كاملة فإنهم يتمتعون بحق الرجوع في الجنسية الفرنسية وذلك لأجل قدره سنة من تاريخ تطبيق الاتفاقية الحالية .

مادة ١٠ — يستطيع الأطفال المولودون في تونس من أب تونسي وأم فرنسية مهما كان مكان إقامتهم التخلي عن الجنسية التونسية في ظرف الأشهر ١٢ السابقة لتمام الواحد والعشرين من عمرهم وذلك حسب الصيغ التي تضمنها القانون التونسي وإذا تجاوزوا عند تطبيق هذه الاتفاقية واحداً وعشرين سنة كاملة من عمرهم فإنهم يتمتعون بحق التخلي عن الجنسية التونسية في أجل قدره سنة ابتداء من العمل بهذه الاتفاقية .

مادة ١١ — يستطيع الأجانب المقيمون بتونس التحصيل على الجنسية الفرنسية أو على الجنسية التونسية عن طريق التجنيس الشخصي .

مادة ١٢ — تتجنب الحكومتان كل عرقلة تحول دون تطبيق المواد السابقة واتفقتا على أن يكون العمل بالأحكام التي تلي مدة خمسة عشر سنة :

١ — أن يحافظ كل شخص مولود بتونس من أب أجنبي على جنسيته الأجنبية إلا إذا كان من أم فرنسية غير أن الطفل المولود من أب أجنبي وأم تونسية يستطيع في ظرف الأشهر الـ ١٢ السابقة لتمام الواحدة والعشرين سنة من عمره وإذا كان مقيماً بتونس المطالبة بالجنسية التونسية حسب الصيغ التي تضمنها القانون التونسي .

٢ — أن يكون كل شخص مولود في تونس من أبوين أجنبيين أحدهما مولود أيضاً بها فرنسياً غير أنه يستطيع التخلي عن الجنسية الفرنسية في ظرف الأشهر الـ ١٢ السابقة لتمام الواحدة والعشرين سنة من عمره حسب الشروط التي تضمنها القانون الفرنسي . فإذا استعمل هذه الإمكانية يستطيع أن يتحصل باختياره على الجنسية التونسية حسب الشروط التي تضمنها القانون التونسي .

مادة ١٣ — التحصيل على الجنسية الفرنسية أو الجنسية التونسية عملاً بالتدابير التي جاءت بها المواد ٨ و ١١ و ١٢ المذكورة أعلاه يشمل أولاد الشخص المذكور القاصرين وغير المتزوجين الذين يبلغ عمرهم ٢١ سنة .

مادة ١٤ - الأشخاص الذين يتحصلون على الجنسية التونسية عملاً بالتدابير التي تضمنتها المواد ٨، ١١، ١٢، ١٣ المذكورة أعلاه والذين لا ينتمون للديانة الإسلامية أو اليهودية يخضعون لأحكام نظام أحوالهم الشخصية حتى يصبح النشريع التونسي متضمناً لنظام عصرى للأحوال الشخصية .

الباب الثالث

جولان الرعايا الفرنسيين والتونسيين

مادة ١٥ - يمكن للمواطنين التابعين لفرنسا وتونس أن يدخل كل منهم بلاد الآخر والإقامة بها والتجول فيها وأن يستقر بها أو يخرج منها في أى وقت أراد على أن يكون ذلك في نطاق القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن العام وبالتحجير وباستخدام اليد العاملة . والفوائد التي تنجر من الفقرة السابقة تشمل رعايا الدولتين .

والبروتوكول الإضافي رقم ٢ المتعلق بالجولان بين فرنسا وتونس يحدد نوع الوثائق التي تسمح بالدخول والإقامة والخروج من البلادين لرعايا الدولتين وكذلك نظم الاستقرار وتسليم الوثائق .

مادة ١٦ - لا يمكن وضع حد لإقامة الفرنسيين المقيمين بتونس أو التونسيين المقيمين بفرنسا إلا وفقاً للإجراءات التي تتفق عليها الحكومتان وذلك في النطاق الإدارى .

وستبرم ترتيبات إدارية خاصة يقوم بأعبائها الجانبان المتعاقدان فيما يتعلق برعايا البلادين .

الباب الرابع

الأعمال الخاصة

ممارسة الرعايا الفرنسيين والتونسيين لأعمالهم الخاصة

مادة ١٧ - يتمتع رعايا البلادين كل في البلاد الأخرى بكامل الحقوق الخاصة والمدنية ويقوم بأعبائها الجانبان المتعاقدان .

مادة ١٨ - إن البلاد التونسية التي تلتزم بما ذكر في مادة ٥ من الاتفاقية العامة أى بالاعتراف لجميع العائشين في أرضها بالتمتع بالحقوق والضمانات للإنسان التي ينص عليها ميثاق حقوق الإنسان تعترف للرعايا الفرنسيين بحق التمتع بممارسة نشاطهم الثقافي

والصناعى والاجتماعى والحريات الفردية والعامة وخاصة حريات التفكير والضمير والمعتقد والدين والتعبير والاجتماع والجمعيات وكذلك الحرية النقابية .

والنظام القضائى الذى تتمتع به الشريعة المسيحية فى البلاد التونسية يحافظ عليه ولا يمكن تعديله بدون موافقة الحكومة الفرنسية .

مادة ١٩ — يتمتع رعايا الدولتين فى أرض كل دولة منهما بنفس المعاملة التى يعامل بها المواطنون فى الدولة الأخرى وذلك فيما يخص الاستقرار وممارسة مختلف نواحى النشاط الصناعى والاقتصادى ويمكنهم ممارسة جميع نواحى النشاط التى يتقاضون عليها الأجور خصوصاً فى المصالح العامة ذات الصبغة الصناعية والتجارية .

ولهم الحق فى تأسيس وإدارة كل مؤسسة أو استثمار مورد من الموارد ويمكنهم استغلال رؤوس أموالهم وشراء وإدارة وتسويق جميع أنواع الأملاك والمتاع والحقوق والمصالح والتصرف فيها والتمتع بها .

والفوائد المنجزة من نص هذه المادة تشمل رعايا الدولتين فى كل بلاد من بلاد الدولتين المتعاقبتين .

الباب الخامس حالة الأجانب

مادة ٢٠ — تلتزم الحكومة التونسية بضمان احترام حقوق وأشخاص الرعايا الأجانب الذين ما برحت فرنسا ساهرة على حمايتهم وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الجارية بها العمل والتى احتفظ بها ولم يدخل عليها تغيير .

الباب السادس

مساهمة الفرنسيين فى بعض المؤسسات التونسية

مادة ٢١ — (١) يساهم الفرنسيون فى إدارة الشؤون البلدية بالبلاد التونسية .
(٢) يأذن جلالة الباي بتنصيب مستشارين ببلدين فرنسيين بالمجالس البلدية التونسية يقع تعيينهم من بين قائمة مرشحين يعرضهم المندوب السامى الفرنسى على جلالة الباي ويكون هذا التعيين حسب مراسيم يصدرها جلالة الباي .

(٣) يستطيع المندوب السامى الفرنسى أن يقوم باستشارات مع الفرنسيين لإحضار قوائم المرشحين من الفرنسيين للمجالس البلدية وذلك سواء بمقر المندوبية بتونس أو بأماكن أخرى توضع تحت تصرفه .

- (٤) تكون مشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية على القاعدة التالية :
- (١) تكون المشاركة بنسبة ثلاثة أسباع في تونس وبنزرت وفيرفيل وصفافس وسوسة وعين دراهم وفوشفيل بن عروس ومقرين وسان جرمان وطبرقة .
- (ب) في المدن الأخرى التي يكون فيها عدد السكان الفرنسيين مساوياً أو يفوق العشرة بالمائة من مجموع السكان الفرنسيين والتونسيين تكون مشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية بنسبة الثلث .
- (ج) في المدن التي يقل فيها عدد السكان الفرنسيين عن ١٠ في المائة من مجموع السكان التونسيين والفرنسيين والتي يزيد فيها عدد السكان الفرنسيين عن المائة يكون ضمن المستشارين البلديين فرنسي واحد .
- (٥) للمستشارين البلديين الفرنسيين نفس الحقوق ونفس الواجبات التي لزملائهم المستشارين البلديين التونسيين ويساهمون بالخصوص دون تمييز عنصري في تشكيل هيئة المستشارين البلديين .
- ولا يمكن أن يعهد لهم في البلاد التونسية خلال مدة النيابة الاستشارية البلدية بأى وظيفة انتخابية سياسية ما عدا الذى تسمح به لهم الدولة التونسية .
- مادة ٢٢ — لا يكون هناك أى تمييز بين الفرنسيين والتونسيين عند ما تدعو الحكومة التونسية بعض الأفراد للمساهمة في منظمات استشارية أو للإدارة في باب المنظمات المهنية أو المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمصالح العامة ذات الصبغة الصناعية أو التجارية وتكون الخطة المخصصة للفرنسيين متفقة مع نسبة مصلحتهم في الموضوع .
- مادة ٢٣ — تقرر الإبقاء على الحجرات الاقتصادية الفرنسية والمساهمة الفرنسية في الحجرات الاقتصادية المختلطة . وهذه الحجرات مؤسسات تونسية عامة . والحكومة التونسية تلتزم بعدم إدخال أى تعديل على نظامها الحالى لا يحفظ للمصالح الفرنسية تمثيلاً مناسباً .
- مادة ٢٤ — تقع استشارة الحجر الاقتصادية الفرنسية والتونسية والمختلطة مرة كل عام على الأقل وعليها إبداء الرأى في المسائل الاقتصادية ذات المصلحة العامة . واعتماداً على ما تقدم وقع المفوضون على هذه الاتفاقية الخاصة بحالة الأشخاص والملاحقين الإضافيين وختموها بأختامهم .
- وحرر في باريس يوم ٣ جوان ١٩٥٥ في نسختين أصليتين .

البروتوكول الإضافي رقم ١

عبارة (رعايا فرنسيين)

إن عبارة (رعايا فرنسيين) الواردة في هذه الاتفاقيات تعني :

(١) المواطنين الفرنسيين .

(ب) رعايا البلدان المشاركة (الواقعة تحت وصاية فرنسا) .

(ح) رعايا البلدان أو الدول التي تتولى فرنسا مسؤولية شؤونها الخارجية .

(د) تستطيع الحكومتان أن تتفقا على سريان مشمولات صفة الرعوية الفرنسية على أناس آخرين غير الذين نصت عليهم الفقرات السابقة . ومن البديهي أن صفة الرعوية الفرنسية المذكورة في الاتفاقية لا تنطبق على المواطنين التونسيين .

البروتوكول الإضافي رقم ٢

الجولان بين فرنسا والبلاد التونسية

المادة الأولى - يمكن للفرنسيين السفر بكل حرية إلى تونس ويخرجون منها متى أرادوا بمجرد الاستظهار ببطاقة التعريف الشخصية الرسمية التي ينص على صورتها وشروط إعدادها وتسليمها في الفصلين الثاني والثالث التاليين :

والتونسيون يتمتعون بنفس النظام فيما يخص أرض الجمهورية الفرنسية ويمكن أن تفرض ترتيبات خاصة إلزاماً متبادلاً فيما يخص جواز السفر للتجوال بين تونس وبعض أقسام أراضي الجمهورية الفرنسية .

المادة الثانية - بطاقة التعريف الشخصية تكون ذات شكل واحد لكامل التراب وتكون وفقاً لصورة تضمن عدم تزويرها وفيها يكتب الاسم واللقب وتاريخ ومكان الولادة والجنسية ومسكن صاحب هذه البطاقة وتكون بها صورة وبصمة اليد اليسرى وتوقيع الشخص الذي تكون باسمه هذه البطاقة .

المادة الثالثة - تحرر وتسلم بطاقة التعريف الشخصية من طرف البوليس عند تقديم الوثائق الصحيحة للحالة المدنية يكون قد انقضى على تاريخ تسليمها أقل من ثلاث سنوات وصلاحيّة بطاقة التعريف الشخصية تكون عشر سنوات .

ويذكر مكان وتاريخ تسليم هذه البطاقة عليها ذاتها وكذلك يوقع عليها ويوضع عليها الطابع الجبائي من طرف السلط التي تسلمها إلى صاحبها .

الاتفاقية القضائية

لقد قرر كل من نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وجمالة باى تونس إبرام هذه الاتفاقية القضائية وملحقها الاثنى .

وقد عينا لهذا الغرض الشخصيات التالية ممثلة عنهما .

رئيس الجمهورية الفرنسية عين جناب م . ادغار فور رئيس مجلس الوزراء وجناب م . بيار جولى وزير الشؤون المغربية والتونسية .

جمالة باى تونس عين جناب السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء وجناب السيد المنجى سليم وزير الدولة .

وبعد تبادل الشخصيات المذكورة لوثائق التفويض والاطلاع والاعتراف بأنها قانونية مشروعة حصل الاتفاق بين هذه الشخصيات على النصوص التالية :

مادة ١ — عند تطبيق هذه الاتفاقيات يقع العمل بالإجراءات الآتية :

أولا — الغى التمديد فى مرجع النظر لفائدة العدلية الفرنسية ويبقى مرجع النظر لهذه العدلية تبعاً لجنسية المتقاضين لديها .

أما القضايا التى يكون أطرافها تونسيون خاصة فانها تبقى من خصائص المحاكم التونسية مع الاحتراز الآتى :

(١) أحكام المادة ٦ الآتى ذكرها وهى التى تتعلق بالخصوص بالجرائم والجنايات ضد الأمن الخارجى للدولة الفرنسية أو الدولة التونسية . وكذلك أحكام المادة ٥ الآتى ذكرها والمتعلق بالنزاع الإدارى أو الجبائى .

(ب) النزاع المتعلق بالشركات التى لا يدخل عليها أى تنقيح حتى تتخذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢ الآتية .

هذا ولتطبيق الملحق الأول للفقرة ١ من هذه المادة تتخذ الحكومة التونسية فى الميادين المذكورة بالملحق رقم ١ من الاتفاقية المذكورة النصوص التشريعية التى ترى لانجاز إحالات مرجع النظر وتعيين التاريخ الذى يبدأ فيه العمل بتلك الإحالات .

ان هذه الإحالات لا تمس بالإجراءات الجارية بها العمل وعند الاقتضاء تتفق الحكومتان على الطرق الفنية التى تحل بها المصاعب الممكن ظهورها من جراء هذه الإحالات والى تنسب فيها تمديدات مرجع النظر التى لم يقع النص عليها فى الملحق رقم ١ والى تمكن إحالتها بمقتضى النصوص السابقة .

واللجنة المختصة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من هذه الاتفاقية يكون من مرجع نظرها — في الناحية التي لا تخصها إلا جزئياً — تحديد ماهية المادة السادسة . وضبط امتداد مراجع النظر التي ليست مخصصة للعدلية الفرنسية بالمادة المذكورة .

ثانياً — كل احداث أو إلغاء لتشريع فرنسي بالبلاد التونسية وكل تنقيح للدوائر العدلية الفرنسية يجب أن يقع بشأنها قبل ذلك اتفاق بين الحكومتين . والحكومة الفرنسية تستشير الحكومة التونسية قبل اتخاذ كل تنقيح تريد إدخاله على نظام المعاوين بالعدلية الفرنسية .

والمحاكم الفرنسية تنظر في القضايا وتحكم فيها باسم الجمهورية الفرنسية وجلالة الباي . والمحاكم الفرنسية تستمر تابعة للنظام القضائي الفونسي وهي تطبق القوانين الفرنسية والتونسية مع السعي في التوفيق عند صدور أحكامهما بين « الأمن العام الفرنسي ، وبين التشريع التونسي المستقل .

ثالثاً — في القضايا المدنية والتجارية والجنائية — عند ما تتصل محكمة فرنسية بقضية يكون أحد أطرافها تونسياً يقع تعويض فرنسي بقاضي تونسي . وتشاور الحكومتان في اتخاذ المنصوص ذات الصبغة التشريعية أو الإدارية التي يتضمنها إنجاز هذا الإصلاح .

رابعاً — تقع تسوية تكميلية (الملحق رقم ٢ لهذه الاتفاقية) تتضمن تحديد الشروط التي يتعاون فيها الموظفون الفرنسيون والتونسيون بمصلحة البوليس القضائي في قسم خاص بهذه المصلحة في سير المحاكم الفرنسية والمحاكم المختلطة عند ما يقع احداث هذه المحاكم وهذه التسوية تنص على حل بمائل لمسألة مصالح السجون .

مادة ٢ — في نهاية أجل قدره ٥ سنوات بعد تطبيق العمل بالاتفاقيات الحالية يقع إحداث محاكم مختلطة .

والقواعد التنظيمية لهذه المحاكم والطرق التي بمقتضاها تحال إليها مراجع النظر سيقع تحديدها باتفاق بين الحكومتين على القواعد التالية :

أولاً — تصدر هذه المحاكم أحكامها باسم جلالة الباي وستكون منظمة بصورة مطابقة للاتفاق المنصوص عليه سابقاً في التشريع التونسي .

ثانياً — مهمة هذه المحاكم يقوم بها قضاة وكتبة تابعون للجنسية الفرنسية والجنسية التونسية تسند لهم وظائف متساوية ولتكون أعمال هذه المحاكم قانونية مقبولة يجب أن تكون كل محكمة متركبة من رئيس ومن عدد متساو من الأعضاء الفرنسيين والتونسيين .

وفي محاكم ابتدائية يترك اختيار جنسية الرئيس إلى المدعى عليه .
وفي محكمة الاستئناف يكون الرئيس فرنسياً إذا طلب أحد الطرفين المتقاضين ذلك .
وتستعمل اللغتان الفرنسية والعربية معاً كلغة قضائية .
ثالثاً - المحاكم المختلطة لها الكفاءة للنظر في كل خلاف بين تونسي وغير تونسي
كلما كان الخلاف تابعاً للتشريع الاجتماعي أو للحق التجاري .
وبهذه المناسبة تدرس الحكومتان من جديد قضية الكفاءة القضائية تجاه الشركات .
مادة ٣ - بعد انتهاء أجل ثان مدته ٥ سنوات يقع ضبط تمديدات مرجع النظر
طبق الشروط الآتية :

أولاً - تتفق الحكومتان بالنسبة لكل نوع من القضايا وعلى مراحل متتالية على
إجراء إحالات جديدة لمراجع النظر من المحاكم الفرنسية إلى المحاكم المختلطة التونسية
وتقع هذه الإحالات مع الاعتبار التام في ميدان الضمانات بأن التشريع الواقع تطبيقه
وشروط سير المحاكم الجديدة تضمن للفرنسيين والأجانب هذه الضمانات .
ثانياً - هذه الإحالات لا تمس بحال مرجع نظر المحاكم الفرنسية تجاه :
الخلافات التي ليس فيها تونسي طرف في القضية .
الخلافات المتعلقة بالنظام الشخصي لغير التونسيين .
القضايا الجنائية التي أحد أطرافها غير تونسي . والقضايا الجنائية الأخرى المتهم فيها
غير تونسي .

ثالثاً - وتعلقاً بنفس المبدأ والهدف الذي يرمى إلى الرقي والتعاون ورغبة في
الاستمرار على تحقيق عدالة كاملة لجميع سكان البلاد التونسية تؤكد الحكومتان بأن
الهدف النهائي لعمليهما في الميدان القضائي إنما هو إيجاد نظام قضائي تونسي عصري .
وسعيّاً وراء هذا الغرض . وبعد انتهاء أجل قدره ١٥ سنة تعين الحكومتان لجنة
مترتبة من قضاة ومن شخصيات ذات كفاءة من البلادين لدرس ما إذا تم نصاب الشروط
ذات الصبغة التشريعية والقضائية لتصبح المحاكم التونسية تقضي في جميع القضايا العدلية
المترتبة عن الاستقلال الداخلي لتونس .

وفي صورة ما إذا رأت هذه اللجنة أن نصاب هذه الشروط قد تم فإن الإحالات
المنصوص عليها في الملحق السابق يقع تنفيذها في أقرب مدة وعلى الأكثر في نهاية السنة
العشرين ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقيات .

وفي صورة ما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فإن اللجنة تقترح على الحكومتين تلافى
هذه الحالة وتتعهد الحكومتان باستعمال كل ما لديهما من جهود لإنجاز هذه الاقتراحات

على أكمل وجه بصورة مبدئية في السنة العشرين ابتداء من تاريخ تطبيق العمل بهذه الاتفاقيات .

مادة ٢ — المحكمة العقارية المختلطة بالبلاد التونسية تستمر في أداء مهمتها في مسح الأراضي وهي تحكم باسم جلالة الباي .

(١) مسح وحفظ الملك العقارى يبقى خاضعاً للبهادىء الأساسية التى تسير بمقتضاها الآن .

(ب) فى إمكان الحكومة التونسية بعد استشارة الحكومة الفرنسية بأن تصلح تركيب المحكمة حتى تكون مترتبة علاوة عن الرئيس من عدد متساو من القضاة الفرنسيين والقضاة التونسيين المكلفين بوظائف متعادلة ، والحكومة التونسية تنظم انتداب القضاة التونسيين .

(ج) الأنظمة الأخرى المعمول بها الآن المتعلقة بتركيب وسير المحكمة يقع الاحتفاظ بها إلا إذا تقرر إدخال تنقيح باتفاق الحكومتين .

مادة ٥ — تسجل الحكومة الفرنسية حسن النية التى أظهرتها الحكومة التونسية فى إحداث محكمة إدارية تنظر فى القضايا العادية التى تحدث بين الإدارة والأفراد .

وهذه المحكمة تشتمل على قسم مختلط متساوى الأعضاء ولهذه المحكمة حق النظر فى :
إذا كان صاحب الدعوى غير تونسى .

إذا كانت صاحبة الدعوى شركة .

والكفاءات التى هى الآن تابعة للمحاكم الفرنسية فى القضايا الإدارية والجبائية ستقع إحالتها إلى المحكمة الإدارية التونسية عند ما تتحقق الحكومتان باتفاق بينهما بأن هذه المحكمة مطابقة للأهداف التى ترميان إليها ، ثم تعين الحكومتان قائمة القضايا التى ستحال إليها .

مادة ٦ — طبقاً للمادة السادسة من البروتوكول المتعلق بالأمن العام تختص المحاكم الفرنسية بالنظر فى الجرائم والمخالفات التى يرتكبها أصحابها سواء للحيلولة دون قيام دولة فرنسا بمسؤولياتها فى شؤون الدفاع أو عرقلة مساعى فرنسا فى السهر على تطبيق المادة ٣ من معاهدة قصر السعيد المبرمة فى ١٢ مايو ١٨٨١ .

وخاصة الجنايات والمخالفات ضد الأمن الخارجى للدولة الفرنسية أو الدولة التونسية تبقى من مشمولات أنظار المحاكم الفرنسية .

والجنايات والمخالفات التى ترتكب ضد الدولة الفرنسية أو ضد جنودها أو تنسب

إلى الآخرين تبقى من متعلقات المحاكم الفرنسية . وكذلك بالنسبة للجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد الموظفين أو قضاة الدولة الفرنسية بسبب وظائفهم أو التي تنسب إليهم بهذه المناسبة .

وعند ما تمارس المحاكم الفرنسية الاختصاصات المنصوص عليها بالملاحق المذكورة آنفاً فإنها تحكم طبق التشريع المعمول به في فرنسا وفي المواد التي لا يتضمنها هذا التشريع الأخير فإنها تحكم فيها طبق القوانين التونسية .
وسيقع تعيين لجنة مختلطة لدرس النصوص التشريعية التونسية التي يجب إبطالها أو تنقيحها تطبيقاً للتراتب السابقة .

المادتان ٢ و ٥ من المرسوم الملكي الصادر في ٢ سبتمبر ١٨٨٥ وقع الاحتفاظ بهما .
مادة ٧ - (أولاً) إن طرق التعاون القضائي بين البلدين المعمول بها تبقى قائمة ويقع توسيع نطاقها بانفاق الحكومتين .

(ثانياً) إتفاقية تكميلية يجب أن تبرم على الأكثر عند إحداث المحاكم المختلطة تتضمن العمل بإجراء لتسوية الخلافات بين المحاكم الفرنسية والتونسية .

(ثالثاً) مصاريف العدلية الفرنسية بالبلاد التونسية يستمر حمل تكاليفها على ميزانية الدولة التونسية .

(رابعاً) تنمى فرنسا والبلاد التونسية تعاونهما في المادة القضائية خصوصاً بتنظيم التمارين لفائدة القضاة المستقبليين وقضاة البلادين ، وذلك بإحداث نظام المبادلات المنتظمة للمعلومات في مادة الفن القضائي .

وعلى هذا وضع الممثلون المفوضون إمضاءاتهم على هذه الاتفاقية العدلية وعلى ملحقها الاثنين وختموها بأختامهم .

حرر ببافيس في ٣ جوان ١٩٥٥ في نظيرين أصليين .

عن فرنسا

عن البلاد التونسية

الاتفاقية الإضافية عدد ١

الملحقة بالاتفاقية القضائية

تلى قائمة الاختصاصات التي كانت تابعة للمحاكم الفرنسية والتي ستصبح تابعة للمحاكم التونسية طبقاً للمادة ١ من الاتفاقية القضائية ونقل هذه الاختصاصات يقع تحديده على أساس نوع القضايا لا المتقاضين ذلك أن نقل الاختصاصات المذكور لا يغير شيئاً من اختصاص المحاكم الفرنسية بالنظر مطلقاً في كل القضايا التي تهم الفرنسيين والأجانب وكذلك القضايا التي تترتب عن المادة ٦ من الاتفاقية القضائية .

- قائمة الاختصاصات المحالة من المحاكم الفرنسية إلى المحاكم التونسية :
- الجنايات المنصوص عليها بالمرسوم الملكي الصادر في ٢٩ جاتفي ١٩٢٦ ما عدا القضايا التي بها مساس بأمن الدولة الخارجي .
- الصحافة (الأمر العلي المؤرخ في ٦ اوت ١٩٣٦) .
- الجمعيات (الأمر العلي المؤرخ في ٦ اوت ١٩٣٦) .
- الاجتماعات العامة (الأمر العلي المؤرخ في ٦ اوت ١٩٣٦) .
- بيع ورهن الحقوق التجارية (الأمر العلي المؤرخ في ١٨ جويلية ١٩٣٧) .
- الملك الصناعي والآدبي والفني (الأمران العليان المؤرخان في ٢٦ ديسمبر ١٨٩٨ و ١٥ جوان ١٨٨٩) .
- المدينون لبنك الجزائر (الأمر العلي المؤرخ في ٨ جانفي ١٩٠٤) .
- الرهون البحرية (الأمر العلي المؤرخ في ١٠ ماي ١٩٢٤) .
- التراواي (الأمر العلي المؤرخ في ٢٤ جوان ١٩١٢) .
- استغلال مصالح النقل العمومي التي تتمتع بإعانة دولية (الأمر العلي المؤرخ في ١٧ مارس ١٩١٤) .
- الرهونات المتعلقة بالفنادق (الأمر العلي المؤرخ في ١٠ جانفي ١٩٢٨) .
- الشهادات المثبتة لأصل البضائع (الأمر العلي المؤرخ في ٢٦ نوفمبر ١٨٩٤) .
- شهادات الاقتراعات (الأمر العلي المؤرخ في ٢٦ ديسمبر ١٨٨٨) .
- علامات الصناعات (الأمر العلي المؤرخ في ٥ جوان ١٨٨٩) .
- التصوير اليدوي والنماذج الصناعية (الأمر العلي المؤرخ في ٢٥ فيفري ١٩١١) .
- السجل التجاري (الأمر العلي المؤرخ في ١٦ جويلية ١٩٢٦) .
- مهنة البنوك والمصارف (الأمر العلي المؤرخ في ١٠ سبتمبر ١٩٣٥) .
- نشر نصوص عقد البيع المتعلقة بالحقوق التجارية (الأمر العلي المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٥) .
- رهن منتجات المناجم (الأمر العلي المؤرخ في غرة اكتوبر ١٩٤٠) .
- المناجم والمقاطع (الأمر العلي المؤرخ في غرة جانفي ١٩٥٣) .
- بيع العربات والتركاتورات بالتسهيلات (الأمر العلي المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٣٥) .
- الخلافات والقضايا المتعلقة بالعقارات المسجلة (الفصل العشرين من الأمر العلي الصادر في غرة جويلية ١٨٨٥) .

وان هذه الخلافات يقع البت فيها من طرف المحاكم التونسية بقدر ما يكون بها من صحة النظر نظراً لجنسية المتقاضين في تطبيق الأمر العلى الصادر في غرة جويلية ١٨٨٥) .
ديوان البريد (الأوامر العلية المؤرخة في ١١ جوان ١٨٨٨ و ١١ جويلية ١٨٩١ و ٨ ديسمبر ١٩٣٢) .

- حوادث الشغل (الأمر العلى المؤرخ في ١٥ مارس ١٩٢١) .
- محصول الصيد البحري (الأمر العلى الصادر في ٣ جويلية ١٩٤١) .
- منع مواد التلقيح والأمصال (الأمر العلى المؤرخ في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٢) .
- آلات البخار (الأمر العلى المؤرخ في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٢) .
- آلات الضغط بواسطة الغاز (الأمر العلى المؤرخ في ١٠ جانفي ١٩٢٣) .

الاتفاقية الإضافية عدد ٢

١ - قسم البوليس وقسم السجل القضائي

بيان سير وإدارة قسم البوليس والسجل القضائي :
إن قسم البوليس والسجل القضائي الموضوع تحت سلطة مدير مصالح الأمن الإدارية يباشر نشاطه لفائدة العدلية الفرنسية والعدلية التونسية .
وفي أجل قدره ثمانية عشر شهراً سيقع أحداث فروع بداخل هذه الأقسام بالكومسارات ومراكز البوليس وأقسام السجل القضائي ويعهد إلى هذه الفرق بالنظر في القضايا الراجعة بالنظر للمحاكم الفرنسية .
وأن الموظفين المكلفين بهذه الفروع سيوضعون للقيام بمأموريتهم تحت سلطة مصالح قلم الادعاء العام وأن الفروع المكلفة بالقضايا التي تهم المحاكم الفرنسية ستشمل موظفين تابعين لمصلحة البوليس ويكونون من جنسية فرنسية وتونسية .
وأن عدد الموظفين الفرنسيين بهذه الفروع يبلغ عشرة من الكومسارات وستين مفتشاً للبوليس منهم عشرون من رتبة ضابط قضائي وكوميساراً واحداً وعشرة أعوان لمصلحة السجل القضائي (المعروفة بمصلحة القيس) .

هذا وعند ما يتعذر تسديد شغور هذه الوظائف بالالتجاء إلى تطبيق الباب الثالث من الاتفاقية في التعاون الإداري والفني فإن الحكومة التونسية تنتدب إزاء أعواناً فرنسيين يوضعون تحت تصرف السلطة التونسية عن طريق الالحاق الإداري وتقع تسوية حالة هؤلاء الأعوان الإدارية طبق ما جاء في الباب الأول بالاتفاقية الإدارية والفنية وعند ما يقع الاعتراف بصحة نظر المجالس المختلطة في الميدان الجنائي فإنه يقع

وضع البعض من هؤلاء الأعوان المشار إليهم بالفقرة السابقة تحت تصرف هذه المحاكم ويكون ذلك بعد حصول الاتفاق المشترك .

٢ - الجنايات والمخالفات في حالة تلبس أصحابها بها

إن كل ضابط للبوليس القضائي أو موظف تابع لمصلحة البوليس مباشر وظيفه بالبلاد التونسية له الحق في معانة الجنايات والمخالفات في حالة تلبس أصحابها مهما كانت جنسية المتلبسين بالجريمة وإحالة هؤلاء على السلطة القضائية التي يهمها الأمر وذلك في الآجال التي حددها القانون .

٣ - قسم السجون

إن مصالح السجون للدولة التونسية تتلقى الموقوفين والمحكوم عليهم سواء كانوا تابعين للمحاكم التونسية أو الفرنسية .

وسيقع أحداث فروع بداخل مصالح السجون هذه في أجل قدره ثمانية عشر شهراً بالسجون المركزية والسجون الأخرى في كل مركز قضائي من الدرجة الأولى وتكون هذه الفروع راجعة بالنظر إلى المحاكم الفرنسية وعلاوة على ذلك فإن هذه الفروع ستسير شؤون سجنين لا يواء المحكوم عليهم من طرف المجالس الفرنسية .

وإن هذه الفروع وهذين السجنين سيسير شؤونهما موظفون فرنسيون من السلك العالي ويكون تحت تصرفهم عدد من الحراس الفرنسيين يساوي نصف عدد جملة الحراس .

هذا وسيعهد إلى لجنة مراقبة يقع تشكيلها بعد حصول الاتفاق مع الحكومة التونسية بالاشراف على حالة المساجين من موقوفين ومحكوم عليهم من طرف المحاكم الفرنسية وعند ما يتعذر تسديد شغور الوظائف المشار إليها بالفقرات الآتية الذكر بواسطة تطبيق الباب الثالث من الاتفاقية في التعاون الإداري والفني فإن الحكومة التونسية ينبغي لها أن تمتدب أعواناً فرنسيين يوضعون تحت تصرف السلط التونسية وتتولى الدولة الفرنسية إلحاقهم بسلك الإدارة التونسية وتضبط حالة هؤلاء الأعوان الإدارية حسبما جاء في الباب الأول من الاتفاقية الإدارية والفنية .

هذا وعند ما يقع الاعتراف بصحة نظر المجالس المختلطة في باب الجنايات فإنه يقع الالتجاء إلى عقد اتفاق جديد لضبط الظروف والأحوال التي سيباشر فيها الأعوان الفرنسيون وظيفتهم في حراسة الموقوفين والمحكوم عليهم التابعين بالنظر إلى المجالس المختلطة .

اتفاقية التعاون الإدارى والفنى

إن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وجمالة باى تونس قررا عقد هذه الاتفاقية للتعاون الإدارى والفنى والاتفاق الإضافى الخاص بتنظيم العقود والبروتوكولات الملحقه رقم ١ الخاص بقدماء المحاربين وضحايا الحرب المدنيين وقدماء العسكريين ورقم ٢ الخاص بالمسائل الصحية والطبية ورقم ٣ الخاص بالطيران المدنى ورقم ٤ الخاص بتطبيق اتفاقية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ المتعلقة بالإذاعة والتليفزيون .

ومن أجل ذلك فوض سمو باى تونس السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء والسيد المنجى سليم وزير الدولة .

وفوض نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية م. ادغار فور رئيس مجلس الوزراء وم. بيار جولى وزير الشؤون التونسية والمغربية .

وبعد تبادل وثائق تفويضهم التى اعترف بصلاحيتهما اتفقوا على الأحكام التالية :

مادة ١ — إن الاتفاقية الحالية تهدف فى حدود الحكم الذاتى المعترف به لتونس والاتفاقيات التى تقوم على أساسها العلاقات التونسية الفرنسية إلى تحديد شروط التعاون الإدارى والفنى التونسى الفرنسى وضمن الحقوق المكتسبة للموظفين الفرنسيين التابعين للإدارة التونسية وكذلك الموظفين التونسيين التابعة للإدارة الفرنسية .

مادة ٢ — تطبق أحكام الاتفاقية الحالية على المصالح التونسية التى يتبع موظفوها من تاريخ التطبيق الجمعية الاحتياطية للموظفين والمستخدمين التونسيين . وتنطبق الاتفاقية الحالية كذلك على الموظفين ذوى الجنسية التونسية العاملين فى الإدارة الفرنسية .

مساعدة فرنسا لتونس

فيما يخص موظفى مصالح الحكومة التونسية

الباب الأول

وضع اعوان بالتعاقد تحت طلب الحكومة التونسية

لتسديد الشهور التى لا يوفى به الانتداب التونسى الصرف

مادة ٣ — الحكومة التونسية مختصة حسب الطريقة التى تختارها باستخدام الاعوان

المكلفين بإدارة المصالح التابعة لسلطانها طبقاً لما ورد في المادة ٢ من هذه الاتفاقية .
ويتم اختيار هؤلاء الأعوان من بين المرشحين الذين يحملون الجنسية التونسية منذ
خمس سنوات على الأقل .

وفي كل حالة تكون فيها الحكومة التونسية غير قادرة على وضع مرشحين تونسيين
في الوظائف الخالية لها الحق في مطالبة الحكومة الفرنسية بالمساعدة طبقاً للشروط
النصوص عليها في المواد التالية من هذه الاتفاقية .

مادة ٤ - تتعهد الحكومة الفرنسية في الحالات المذكورة في المادة السابقة بأن
تضع تحت طلب الحكومة التونسية كل الأعوان الذين تطلبهم منها .
ويختار هؤلاء الأعوان مبدئياً من بين موظفي إدارات الدولة الذين لهم
الكفاءة المطلوبة .

على أن الحكومة التونسية عندما لا تتمكن الحكومة الفرنسية من مدها في الوقت
المناسب بموظف من مصالحها تستطيع أن تدعو الحكومة الفرنسية إلى البحث بالاتفاق
معها على شخصية فرنسية خارجة عن الإطار الإداري أو عن مرشح أجنبي له
نفس الكفاءة .

مادة ٥ - إن استخدام الموظفين والمستخدمين الذين تضعهم الحكومة الفرنسية
تحت طلب الحكومة التونسية تنفيذاً لما نصت عليه المادة السابقة يكون بمقتضى عقد
تضبطه قواعد القانون العام حسب الشروط المتبعة في مادة التعاون الفني .
ويجرى العمل بهذه العقود التي تقل مدتها عن سنتين ولا تتجاوز خمسة سنوات طبقاً
للنظام الملحق بهذه الاتفاقية ويمكن تجديد العقود .

مادة ٦ - وتتعهد الحكومة الفرنسية كذلك بأن تضمن للحكومة التونسية مساعدة
الخبراء والبعثات الوقتية التي تحتاج إليها سواء للقيام ببحوث مالية أو فنية أو إدارية
أو لإعادة تنظيم قسم من الأقسام .

والخبراء وأعضاء البعثات الذين يختارون طبقاً لما نصت عليه المادة ٤ أعلاه تدفع
لهم الحكومة التونسية مكافأة سواء بعنوان نفقات البعثة أو تنفيذ لعقد القانون العام
الذي لا تتجاوز مدته سنة والذي يدخل في النظام المذكور في المادة ٥ .

الباب الثاني

المساعدة المقدمة من الحكومة الفرنسية

للتسهيل والإسراع بتكوين الموظفين التونسيين

مادة ٧ - سعيًا وراء تسهيل تكوين الموظفين التونسيين تتعهد الحكومة الفرنسية باتخاذ الإجراءات الملائمة ليتسنى :

(أ) للمرشحين التونسيين الذين توافق حكومتهم على قبولهم عن طريق الامتحان وفقاً لنفس الشروط المطبقة على الفرنسيين في المدارس الفرنسية التي تقوم بإعداد أو تكوين بعض أصناف الموظفين .

(ب) للمرشحين التونسيين المقبولين في امتحان تجربة الحكومة التونسية بنفس الشروط المطلوبة من المرشحين الفرنسيين من حيث الشهادات أو المؤهلات المطلوبة أو بشروط مماثلة بأن يقبلوا في المدارس الفرنسية التي تقوم بإعداد أو تكوين بعض أصناف الموظفين .

(ج) للمرشحين التونسيين المقبولين في امتحان تجربة الحكومة التونسية بالنسبة لصنف من الموظفين المطالبين بالالتحاق في فرنسا بمدرسة تطبيقية أن يقبلوا في تلك المدرسة . والمرشحون أو الموظفون التونسيون المقبولون في المدارس المذكورة طبقاً للشروط المحددة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) لا يحصلون على صفة موظفين تحت التمرين بالنسبة للحكومة الفرنسية وتحدد حالتهم مدة دراستهم باتفاق بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية بطريقة تضمن لهم نفس الحقوق والميزات المطابقة لتلك التي يتمتع بها زملاءهم الفرنسيون .

مادة ٨ - بصرف النظر عن الترتيب التي تشير إليها المواد السابقة فإن الحكومة الفرنسية تقوم بترتيب ترى الحكومتان ضرورتها لتمكين المرشحين التونسيين من الالتحاق ببعض المدارس الفرنسية المشار إليها . وهذه الاستثناءات لقواعد الالتحاق العادية تحددها اتفاقات إدارية بين الحكومتين .

مادة ٩ - وسعيًا لتمكين الموظفين التونسيين من الاستفادة بتجارب المصالح الفرنسية تتخذ الحكومة الفرنسية التدابير اللازمة :

(أ) لقبول موظفين عالين تونسيين تقدمهم حكومتهم وتوفر فيهم شروط السن والصفة المطلوبة عادة من المرشحين الفرنسيين في مركز الدراسات الإدارية العليا .

(ب) لتنظيم دورات للتكوين السريع داخل بعض المدارس الإدارية بطلب من الحكومة التونسية وبالاتفاق معها .

(ج) لتكوين موظفين تونسيين من استكمال تكوينهم بالتدريب في مصلحة فرنسية .

التعاون الفني التونسي الفرنسي

مادة ١٠ - اعتباراً لأحكام المادة ٩ من الاتفاقية العامة التي يقصد منها إعداد انضمام تونس إلى بعض المنظمات العالمية ذات الطابع الإداري أو الفني والتي لم تنضم إليها تونس بعد تتعهد الحكومة الفرنسية بتمثيل المصالح التونسية في جميع المنظمات العالمية الإدارية أو الفنية التي ليس للحكومة التونسية بها تمثيل مباشر . وفي هذه الحالة وكلما وجب ذلك تضم البعثة الفرنسية بين أعضائها خبراء تعينهم الحكومة التونسية . وتضع الحكومة الفرنسية تحت طلب الحكومة التونسية الوثائق التي أعدها تلك المنظمات الإدارية أو الفنية .

مادة ١١ - تستمر مصالح الدراسات والبحوث التابعة للبلدين في تعاونها المتبادل . وتبادل كل المعلومات والوثائق وتشاور لوضع برامج للعمل تستخدم إلى أقصى حد الإمكانيات الخاصة بكل مصلحة .

وتستطيع كل حكومة من الحكومتين بالاتفاق مع الأخرى تكليف مصلحة مستقلة عنها بالقيام لفانديتها وحسب تعليماتها وعلى حسابها بمهام محددة .

مادة ١٢ - تمد الحكومة الفرنسية الحكومة التونسية بالمساعدة لتسهيل تنظيم تدريب فنيين تونسيين سواء في المصالح العامة أو في المؤسسات الخاصة .

مادة ١٣ - تضع الحكومة الفرنسية تحت طلب الحكومة التونسية الوثائق الفنية التي تحتاج إليها .

وتستطيع المصالح الفرنسية والتونسية إبرام اتفاقات خاصة تقضى بأن يبعث كل قسم إلى القسم المائل له بالوثائق التي يصدرها .

مادة ١٤ - الشروط التي تمد فرنسا بمقتضاها مساعدتها الفنية إلى تونس خاصة في مسائل البريد والبرق والهاتف والأحوال الجوية والطيران المدني والمنارات والإشارات البحرية والإذاعة محددة في اتفاقيات خاصة .

الباب الثالث

الضمانات الممنوحة للموظفين

الأحكام الوقتية المتعلقة بالضمانات الممنوحة للموظفين الفرنسيين في الاطار التونسي وللموظفين التونسيين في المصالح الفرنسية وكذلك لبعض الاعوان من غير الرسميين .

مادة ١٥ - تتعهد الحكومة التونسية بأن تضمن للموظفين الفرنسيين التابعين للاطار التونسي .

(١) بقاء حالتهم كموظفين رسميين .

(ب) التمتع بالضمانات النظامية سواء فيما يخص التقدم في الوظيفة أو نظام العقوبات .

(ج) حق الالتجاء إلى القضاء الإداري التونسي المختص .

(د) نظام التقاعد الذي يتمتع به الآن أعضاء الجمعية التونسية للاحتياطية للموظفين والمستخدمين التونسيين .

(هـ) بالنسبة للموظفين المتقاعدين ابقاء جرايتهم الممنوحة على أساس نظام التقاعد الحالي وحق التمتع بالتوزيع المماثل الممكن حدوثه التي يخضع منها مبالغ وذلك كما يجري على الموظفين الفرنسيين في الاطار التونسي المندمجين معهم .

مادة ١٦ - الموظفون الفرنسيون في الاطار التونسي المشار إليهم في المادة السابقة تقدر مرتباتهم وجوباً على أساس الأرقام الحالية ولن تتغير هذه الأسس .

وفي حالة ادخال الحكومة التونسية تعديلات سواء على المرتبات أو على النظام المطبق على اطاراته تنفذ هذه الاجراءات بالنسبة للموظفين الفرنسيين والتونسيين . على أن الحكومة التونسية تضمن لموظفي الاطار التونسي المشار إليهم في المادة السابقة بقاء فوائد الوظيفة والمرتب وفقاً لما يترتب عن النظام الحالي .

ولذلك تنشأ وظيفة تبقى الصلة الحالية مع الوظائف الفرنسية المماثلة لها .

مادة ١٧ - الموظفون الفرنسيون في الاطار التونسي المتمتعون بأحكام المادة ١٥ يبقون داخلين تحت نظام العطلات ويتمتعون بالقروض الاجتماعية حسب الشروط ووفقاً للأساليب القانونية المحددة في النصوص التشريعية والنظامية الجاري بها العمل في تونس على أساس تنفيذ هذه الاتفاقية .

مادة ١٨ - الموظفون الفرنسيون الذين ألحقوا بالاطار التونسي قبل تاريخ تنفيذ

هذه الاتفاقية يتمتعون حتى نهاية فترة إلحاقهم بالحقوق والميزات المضمونة في هذه الاتفاقية للموظفين المشار إليهم في المادة ١٥ .

وعند انتهاء فترة إلحاقهم الحالية يمكن للموظفين الذين يهمهم الأمر أن يطلبوا تجديد إلحاقهم . فإذا كانت الحكومة التونسية مستعدة لتجديد إلحاقهم ورضيت الحكومة الفرنسية بالإلحاق الجديد يتمتع من يهمهم الأمر بالضمانات المذكورة في الفقرة السابقة حتى نهاية فترة إلحاقهم .

مادة ١٩ — تتعهد الحكومة التونسية بعدم اتخاذ أى إجراء ذى صبغة عنصرية ضد أعوان فرنسيين متعاقدين أو وقتيين أو مساعدين من الذين يعملون الآن في الإدارات التونسية وخاصة بالألا تقرر طردهم إلا حسب الشروط التى تطبق على جميع الأعوان التابعين لنفس الفئة .

وتتعهد الحكومة الفرنسية نفس التعهد بالقياس إلى الأعوان التونسيين الذين يعملون حالياً بصفته متعاقدين أو وقتيين أو مساعدين فى المصالح التابعة للإدارة الفرنسية .

مادة ٢٠ — الموظفون التونسيون الذين تم ترسيمهم فى الإطار الفرنسى يحافظون على صفة الموظفين الرسميين ويبقون داخلين تحت مجموع القوانين التى تنظم أطارهم .
وتتعهد الحكومة الفرنسية بأن تدفع للرعايا التونسيين مقدار المعاشات المدنية والعسكرية المستلزمة تنفيذاً لنظام المعاشات .

الباب الرابع

احكام مختلفة

مادة ٢١ — القواعد المذكورة فى هذه الاتفاقية لا تحول دون تنفيذ الأحكام الخاصة الناتجة فى مسائل التعاون الإدارى والفنى عن الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الملحقة الأخرى الموقع عليها بتاريخ اليوم .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون هذه الاتفاقية للتعاون الإدارى والفنى والاتفاقات والبروتوكولات الملحقة ووضعوا أختامهم عليها ،

وحرر فى باريس فى ٣ جوان ١٩٥٥ من صورتين أصليتين .

عن فرنسا

عن تونس

نظام العقود

تطبق التدابير التي يتضمنها هذا النظام على الأشخاص الذين وقع انتدابهم من طرف الحكومة التونسية عملا باتفاقية التعاون الإداري والفني والذين تحصلوا على عقد يضبطه القانون العام .

العنوان الأول

الالتزامات العامة

للأعوان التابعين للحكومة الحالية

مادة ١ — يوضع الأعوان التابعون لهذا النظام تحت سلطة الحكومة التونسية فلا يستطيعون طلب أو تلقى تعليمات من سلطة أخرى غير السلطة التي ينتمون إليها باعتبار الوظائف التي كلفوا بها .

مادة ٢ — يطلب من الأعوان الخاضعين لهذا النظام الكتمان التام في شأن كل حادث أو خبر أو وثيقة قد يطلعون عليها عند القيام بوظيفهم أو بموجب هذا الوظيف .

مادة ٣ — لا يستطيع الأعوان الخاضعون لهذا النظام القيام بأي نشاط سياسي في التراب التونسي .

مادة ٤ — شروط الخدمة العامة مطابقة للتي يخضع لها الموظفون التونسيون . غير أن الأعوان ذوي الجنسية الفرنسية يستطيعون التمتع برخصة أيام الأعياد الشرعية الفرنسية .

مادة ٥ — كل نشاط خاص غايته الكسب محجر بدون موافقة الحكومة التونسية .

العنوان الثاني

العقود الطويلة الأمد

كل عقد يبرم لمدة تساوى أو تتجاوز السنتين يسمى بالعقد الطويل المدة .

الباب الأول

الامتيازات المعروضة

على أصحاب العقود الطويلة الأمد

القسم الأول - المكافأة

مادة ٦ - تعيين مكافأة الاعوان الذين يقع انتدابهم من طرف الحكومة التونسية عن طريق عقد :

(١) بالنظر إلى مكافأة الموظفين التونسيين الذين يتمتعون باختصاصات مماثلة لتلك التي يتمتع بها صاحب العقد .

(ب) أو عملاً بالدرجات الخاصة المذكورة في الجدول الملحق بهذا النظام .

مادة ٧ - عند ما تعين قائمة المكافأة التي يستحقها عون متحصل على عقد حسب الشروط المبينة في فقرة ١ من المادة ٦ السابقة ، فإن العقد يتضمن وجوباً بيان رتبة وقسم والدرجة الرتبوية التونسية التي تحصل عليها صاحب العقد ، ويتقاضى هذا الأخير بمجموع الامتيازات والجرایة والغرامات والمنح المختلفة التي تمنح لأصحاب الرتبة التي نسب إليها .

مادة ٨ - إذا كان صاحب العقد الخاضع للتدابير التي اشتملت عليها الفقرة ١ من المادة ٦ ينتسب للكادر الفرنسي ، فإن الرتبة ودرجة الانتساب اللتين منحتا إياه يقع اختيارهما بصورة تضمن له عند تسميته زيادة في قاعدة المكافأة تكون مساوية على الأقل للزيادة التي قد يوفرها له ارتقاؤه درجة في سلم الكادر الأصلي الذي كان ينتسب إليه .

مادة ٩ - تضاف إلى المكافأة المدفوعة لعون متحصل على عقد خاضع للتدابير التي اشتملت عليها الفقرة ١ من المادة ٦ وفي مدة العقد بمبالغ مساوية لتلك التي تحصل من ثمرة الارتقاء في درجات رتبة الانتساب

مادة ١٠ - توضع درجات المرتبات التي نصت عليها الفقرة (ب) من المادة ٦ في شكل علامات يساوي المرتب الخاص بكل درجة ضرب قاعدة المرتب بالعلامة المناسبة لهذه الدرجة ويدفع هذا المرتب أقساطاً يساوي كل قسط منها الجزء ١٢ من مجموع المرتب ولا تضاف إليه أدنى غرامة أو منحة سوى التي وقع ذكرها في القسم ٢ من هذا الباب .

وقد تم الاتفاق على أن تكون قاعدة المرتب مساوية لمبلغ المكافأة (المرتب المشفع بالمنح ذات الصبغة العامة) الممنوحة في باريس للموظف المنسوب للرتبة التي علامتها ٣٠٠ ويتغير حسب تغير هذه المكافأة .

مادة ١١ - عند ما يعين مبلغ المكافأة المخصصة لعون متحصل على عقد حسب الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة ٦ من هذا النظام ، فإن العقد يتضمن وجوباً ببيان السلم الذي أدرج فيه العون الذي يهمله الأمر .

إن جميع التسميات تقع ابتداء من الدرجة الأولى من كل سلم إلا في صورة استثناء منصوص عليه في العقد . يعلن على الارتقاء إلى الدرجة الثانية بعد مباشرة العمل مدة عام في الدرجة السفلى .

لا تحصل التغيرات في السلم إلا عن تنقيح في العقد .

القسم الثاني - إمتيازات مختلفة

مادة ١٢ - إن الأعوان المتحصلين على عقد طويل الأمد لهم الحق في :

(أ) إسترجاع مصاريف النقل بالنسبة لهم وللأشخاص الذين في كفالتهم وذلك من مكان إقامتهم بفرنسا إلى مكان مباشرة وظيفهم وفي الدرجة المعينة للموظفين التونسيين الذين ينتسبون إليهم إذا كان عقدهم موضوعاً عملاً بالمادة ٦ فقرة (أ) وفي الدرجة الأولى إذا كان موضوعاً عملاً بالفقرة (ب) .

(ب) إسترجاع مصاريف نقل أثاثهم وأمتعتهم الشخصية وذلك في حدود ٢٥٠٠ ك . غ . و ١٧ متراً مكعباً بالنسبة للعون يضاف إليها ١٠٠٠ ك . غ . و ٨ أمتار مكعبة بالنسبة لكل شخص في كفالته . غير أنه في صورة ما إذا كانت الحكومة التونسية توفر للعون المسكن والأثاث ، فإن إسترجاع مصاريف النقل يحدد في نطاق الـ ١٠٠٠ ك . غ . و ٨ أمتار مكعبة بالنسبة للعون و ٥٠٠ ك . غ . و ٥ أمتار مكعبة بالنسبة لكل شخص في كفالته .

(ت) إسترجاع مصاريف الطريق ، على أن لا يتجاوز مبلغها ربع مصاريف النقل بالذات .

(ث) غرامة إقامة مساوية مرتب شهر من المكافأة المعينة في العقد يضاف إليها مرتب نصف شهر بالنسبة لكل طفل في كفالتهم .

(ج) غرامة نزل تسدد إليهم حسب نفس النسبة ونفس الشروط المفروضة على موظفي الكادر التونسي .

وعلاوة على ذلك يستطيعون تقاضى نسبته تساوى ٨٠ في المائة من المصاريف المتوقعة لتقلهم .

مادة ١٣ — للأعوان الخاضعين لهذا النظام الحق عند انقضاء مدة العقد في استرجاع مصاريف عودتهم إلى الوطن في كنف الشروط المعيشية في الفقرة (١) — (ب) — (ت) من المادة ١٢ السابقة .

مادة ١٤ — للأعوان الخاضعين لهذا النظام الحق في رخصة شهر بالنسبة لكل عام من الخدمة .

ولهم الحق أيضاً بعد مباشرة الخدمة مدة عامين في النقل إلى مرسيليا بالنسبة لهم وللأشخاص الذين في كفالتهم ، وذلك في كنف الشروط التي نصت عليها المادة ١٢ — فقرة (١) .

مادة ١٥ — ان الأعوان الخاضعين لهذا النظام في صورة ما إذا أصابهم مرض وقعت معانيته يتعذر عليهم من جرائه مباشرة وظيفتهم يوضعون وجوباً في حالة رخصة وهم يحافظون على ما لهم من حق في المرتب في حدود ٣ أشهر بالنسبة لكل ١٢ شهراً .
إن الأعوان الذين استنفدوا حقهم في رخصة المرض مع المحافظة على كامل المرتب يستطيعون الحصول على رخصة بنصف مرتب لمدة لا يمكن أن تتجاوز ٣ أشهر . فان لم يتمكنوا عند نهاية هذه الرخصة الجديدة من مواصلة خدمتهم يلغى عقدهم .

مادة ١٦ — إن الأنث من الأعوان يتمتعن برخصة مسددة لسبب ولادة أو رضاع وتساوى مدة هذه الرخصة المدد المعينة للوظائف التونسية .

مادة ١٧ — في صورة حادث أو مرض ناشئ عن الخدمة فان للأعوان الخاضعين لهذا النظام الحق في تقاضى مرتبهم إلى أن يصبحوا قادرين على مباشرة وظيفتهم من جديد أو إلى أن يقع تقدير العجز الحاصل من الحادث أو المرض من طرف الخبراء . فاذا انتهت مدة العقد قبل شفاء المتضرر أو الشام جروحه أو عاهته فانه يمدد بصورة تلقائية حتى الشفاء أو البرء .

مادة ١٨ — تضمن الحكومة التونسية تسديد المصاريف المعروضة من طرف عون كان ضحية حادث أو مرض يعوقانه على الخدمة .

وفي صورة ما إذا انجر عن المرض أو الحادث عجز نهائى أو جزئى تخصص الحكومة التونسية للشخص الذى يهيمه الأمر منحة عجز تساوى ثلثى المكافأة السنوية المعينة في عقده تضرب في نسبة العجز المقدرة من طرف الخبراء .

مادة ١٩ — للأعوان الخاضعين لهذا النظام الحق في استرجاع المصاريف التي تتطلبها الخدمة وذلك حسب الشروط المعينة للموظفين التونسيين بالتراتب التونسية .

مادة ٢٠ — قد ينص العقد الموضوع عملاً بالمادة ٦ من هذا النظام على امتيازات خاصة غير الامتيازات التي وقع ذكرها في هذا القسم . وهذه الامتيازات تذكر وجوباً في العقد .

الباب الثاني

طريقة إبرام وتحديد العقود

مادة ٢١ — تقدم الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية قائمة بالوظائف التي تريد اشغالها وفقاً للبادئة الخامسة من اتفاقية التعاون الإداري والفني وكل عرض يشتمل على :

١ — بيان موجز عن الوظيفة وعن مكان الإقامة ولا يمكن ضبط موضع الإقامة بالنسبة للأعوان الإداريين الذين يقع استخدامهم في قرى متعددة بيد أن المصالح المختصة للحكومتين يمكنهما الاتفاق على نظام التحول للموظفين المتعاقدين يمكن هؤلاء الآخرين من ضمانات مماثلة للضمانات الموجودة الآن .

٢ — إيضاح كيفية دفع الأجر التي وقع اختيارها بالنظر إلى المادة السادسة الفقرة (١) أو (ب) لهذا النظام الخاص بالتعاقد وإيضاح :

— ما إذا كان العقد يرجع بالنظر إلى المادة السادسة الفقرة (١) وبيان درجة التشظير والمرتب الذي يدفع لمن هو في هذه الدرجة حالياً .

— الدرجة التي يرتب بها العقد في حالة ما إذا كان العقد يرجع بالنظر إلى الفقرة (ب) من المادة السادسة .

٣ — مدة العقد .

٤ — الإمتيازات الخاصة التي يمكن إعطاؤها تطبيقاً للبادئة العشرين من التسوية الحالية .

٥ — التاريخ الذي على المتعاقد أن يباشر فيه وظيفته .

مادة ٢٢ — تعلم الحكومة الفرنسية الحكومة التونسية بأسماء المرشحين للوظائف التعاقدية الذين تراهم قادرين على القيام بأعباء الوظائف المعروضة مع إضافة بيانات عن أعمالهم وإذا كانوا موظفين تقدم نسخة من ملفهم الإداري الخاص .

مادة ٢٣ - تعرض الحكومة التونسية على المرشحين للوظائف التعاقدية بواسطة الحكومة الفرنسية عقود العمل المشتملة على بحمل للبيانات التي تنص عليها المادة ٢١ السابقة والقبول الكتابي للترشح ماثلة لأبرام العقد مع اعتبار كون المترشح متوفرة فيه المؤهلات البدنية التي تتطلبها الحكومة التونسية ويبدأ العمل بالعقد يوم سفر المترشح من محل إقامته ليلتحق بوظيفته الجديدة .

مادة ٢٤ - على المترشحين أن يبعثوا إلى الحكومة التونسية خلال الخمسة عشر يوماً التي تعقب قبولهم الوظيفة التعاقدية بشهادة طبية صادرة عن طبيب ترخصه الحكومتان والشهادة تثبت أنه قادر من الناحية البدنية على القيام بأعباء الوظيفة المسند إليه . ولا يمكن لهذا الطبيب تسليم الشهادة المذكورة إلا بعد أن يطلع على شهادة صادرة عن طبيب باطني تقرر الحكومتان وفيها يشهد بأن المترشح غير مصاب بمرض السل أو أنه برىء منه تماماً ويمكن أن يؤجل تسليم الشهادة في انتظار فحص يقوم به للمترشح طبيب اختصاصي تقرر الحكومتان . ونفقات الفحص الطبي تكون على حساب الحكومة التونسية .

مادة ٢٥ - إن العقود التي يتلقى أصحابها عليها مرتباً بمقتضى الترتيب المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السادسة يمكن أن يتواصل العمل بها دون تجديدها وذلك إذا لم تعلم الحكومة التونسية قبل موعد انتهاء العقد بثلاثة أشهر الحكومة الفرنسية الموظف الذي يهمل الأمر بأنها لا تنوى تجديد العقد وإذا لم يعلم الذي يهمل الأمر كتابياً في التاريخ نفسه الحكومتين التونسية والفرنسية بأنه لا يرغب في تجديد العقد أو إذا لم تعلم الحكومة الفرنسية الحكومة التونسية والذي يهمل الأمر بأنها تنوى المعارضة في التجديد فإن العقد يتجدد من نفسه لمدة ماثلة للمدة الأولى التي نص عليها عند إبرام العقد وعلى نفس الشروط .

وإذا اقترحت الحكومة التونسية تجديد العقد مع تعديل فصوله فإنها تخطر بذلك الذي يهمل الأمر والحكومة الفرنسية وذلك قبل انتهاء مدة العقد بأربعة أشهر . والذي يهمل الأمر يعلم كتابياً بقبوله أو رفضه لذلك التعديل وذلك في ظرف شهر من اليوم الذي قدم إليه عرض الحكومة التونسية . وإذا ما قبل الذي يهمل الأمر التعديل ولم تبد الحكومة الفرنسية معارضة في نفس المدة يتجدد العقد مع التعديلات المقترحة .

مادة ٢٦ - العقود التي يتقاضى أصحابها مرتبات حسب الشروط المنصوص عليها بالفقرة (ب) من المادة السادسة لا يمكن أن تتجدد من نفسها لمدة ماثلة . وإذا شاءت الحكومة التونسية تجديد العقد فإنها ترسل قبل انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر بعرض

جديد كما تخاطب الحكومة الفرنسية في ذلك . والذي يهمه الأمر يعلم كتابياً وفي ظرف شهر قبوله أو رفضه فإذا ما وافق وإذا لم تعارض الحكومة الفرنسية في نفس المدة فإنه يتجدد العقد لنفس المدة والشروط التي ترد في عرض الحكومة التونسية .

الباب الثالث

تحويل وفسخ العقود

مادة ٢٧ - لا يمكن إدخال تعديلات على العقود أثناء مدة تنفيذها إلا باتفاق بين الحكومتين الفرنسية والتونسية وبموافقة صاحب العقد .

مادة ٢٨ - العقود التي ينص عليها هذا النظام ينتهى العمل بها في الحالات التالية .

- (أ) في الأجل المحدد لنهايتها إذا لم يحدد العمل بها وفقاً للمادتين ٢٥ و ٢٦ .
- (ب) بالموافقة المشتركة وفي الظروف المنصوص عليها في المادة ٢٧ والمتعلقة بتعديلها .
- (ج) بسبب عدم قدرة صاحب العقد البدنية على العمل حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٨ .
- (د) في حالة وقوع هفوة كبيرة يرتكبها صاحب العقد وبعد تطبيق الطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٠ .

(هـ) بإلغاء من الحكومة التونسية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ .

(و) بوفاة صاحب العقد وبعد دفع الحكومة التونسية للقروض المنصوص عليها

في المادة ٣٢ .

مادة ٢٩ - يمكن للحكومة التونسية في أى وقت تشاء إلغاء عقد جارى به العمل

مع التحفظ التالى :

- (أ) أن تخطر الذى يهمه الأمر بقرارها هذا قبل تنفيذه بثلاثة أشهر .
- (ب) أن تعطيه بعنوان غرامة طرد مرتب ستة أشهر المنصوص عليها في عقده مضاف إليها مرتب شهر عن كل عام قضاه في خدمة الحكومة التونسية بموجب عقد مبرم معها دون أن يتجاوز مجموع الغرامات التي تسلم له مجموع عام واحد .
- (ج) يقع أرجاعه إلى بلاده في الظروف المنصوص عليها في العقد .

مادة ٣٠ - في حالة ارتكاب عون من الاعوان الذين ينطبق عليهم هذا النظام

هفوة كبيرة يمكن للحكومة التونسية أن تخطر لجنة العقود المستحدثة بموجب المادة ٤٣

بذلك وبموافقة هذه اللجنة على رأى الحكومة التونسية فى تلك الهفوة يمكن لهذه الأخيرة أن تقر :

— أما طرد العون المذكور دون سابق إنذار ودون غرامة ولكنها تضمن إرجاعه إلى بلاده كما هو منصوص على ذلك بالمادة ١٣ .

— إن تحرر الدرجة أو مرتبة التنظير الذى يهمله الأمر إذا كان عقده محرراً على أساس التراتيب المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة السادسة .

وكل عون يحال على لجنة العقود له الحق فى تقديم ملفه الكامل ويمكن له تقديم ملاحظات كتابية أمام هذه اللجنة .

مادة ٣١ — يمكن للحكومة التونسية بعد موافقة لجنة العقود لها فى الرأى وهى اللجنة المستحدثة بموجب المادة ٤٣ من هذا النظام أن تبادر بطرد العون الإدارى الذى وإن لم يرتكب هفوة صناعية خطيرة يتضح عجزه وعدم كفاءته للقيام بأعباء الوظيفة المطلوبة منه على أن يكون الطرد مشفوفاً بالتحفظات التالية :

(١) إعلام العون المذكور بقرار الطرد قبل تنفيذه بشهر .

(ب) تقدم له بعنوان غرامة طرد مرتب شهرين منصوص عليه فى عقده على حساب الحكومة التونسية وتقدم له مرتب ثلاثة أشهر إذا كان قد عمل مدة عام .

(ج) تتولى ترحيله وإيصاله إلى بلاده حسبما هو منصوص عليه فى العقد .

مادة ٣٢ — فى حالة وفاة العون أثناء مدة العقد تتولى الحكومة التونسية نقل جثمانه إلى بلاده وكذلك الأشخاص الذين فى كفالتهم .

وإذا كان العون المتوفى رب عائلة يمتد دفع مرتبه شهرين بعد وفاته اعتباراً من يوم الوفاة .

مادة ٣٣ — فى حالة إلغاء العقد من طرف صاحبه دون سبب معقول فإن هذا الأخير يفقد الحق فى تكاليف سفره وعودته إلى بلاده .

وإذا ما انقطع العمل بهذا العقد خلال نصف مدة العمل المنصوص عليها بالعقد يكون على الذى يهمله الأمر دفع الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ١٢

العنوان الثالث

العقود القصيرة الأمد

يسمى العقد قصير الأمد إذا كان زمنه عاماً أو أقل .

الباب الأول

الفوائد الممنوحة للمترسمين بالعقود القصيرة الأمد

مادة ٣٤ — إن الأجرة التي تعين للأعوان المعقود معهم عقوداً قصيرة الأمد قد ضبطت في درجة من الدرجات الخاصة المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٦ من هذا النظام .

وهذه الأجرة مستثناة من كل منحة ما عدا منحة يومية يجرى حسابها كما يلي :

أعوان غير متمتعين بحق السكنى :

الأعزب : ١/٨٠٠ من الأجرة السنوية .

المتأهل : ١/٥٠٠ من الأجرة السنوية .

أعوان لهم سكنى من الحكومة :

الأعزب : ١/١٢٠٠ من الأجرة السنوية .

المتأهل : ١/٨٠٠ من الأجرة السنوية .

مادة ٣٥ — إن الأعوان المترسمين بعقد قصير الأمد لهم حق التعويض على مصاريفهم في السفر في الدرجة الأولى من مقر سكنهم بفرضهم إلى مقر عملهم .

وعندما تنتهى مدة العقد يكون لهم نفس الحق في العودة .

ويستطيعون بطلب منهم أن يتحصلوا على أن تدفع لهم مسبقاً مرتبات شهرين من المنح اليومية التي نص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٦ — عندما يكونون في حالة مرض فلهم الحق في عطلة . ويحافظون على حقهم في مرتباتهم في حدود شهر من فترة اثني عشر شهراً . والأعوان الذين استعملوا حقهم في نيل شهر من عطلة المرض لهم الحق في عطلة ذات نصف مرتب مدتها شهر . فإذا لم يستطيعوا بعد هذه العطلة الجديدة أن يعودوا إلى أعمالهم بوضع حد لعقدهم .

مادة ٣٧ — إن المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من هذا النظام تطبق على الأعوان المترسمين بعقود ذات أمد قصير .

الباب الثاني

تراتب في إعداد العقود وتجديدها

مادة ٣٨ - لكي تحصل الحكومة التونسية على أعوان بطريق العقود توجه إلى الحكومة الفرنسية :

١ - بتعيين المهمة التي يكلف بها الشخص أو الأشخاص الذين ترغب في التعاقد معهم .

٢ - ويسلم الأجرة التي تدفع للعون مع ذكر ما إذا كان سيمنح السكنى .

٣ - بمدى العقد .

٤ - بالتاريخ الذي ينبغي أن يبدأ فيه العون عمله .

وبعد ذلك يدخل في التراتيب المنصوص عليها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من هذا النظام .

مادة ٣٩ - إن تجديد العقود القصيرة الأمد يمكن أن يتم حسب التراتيب المبينة في المادة ٦ من هذا القانون .

الباب الثالث

منازعات وتراتب مختلفة

مادة ٤٠ - في الحالات التي يدخل فيها تغيير على أجهزة الاطارات الادارية التونسية أو على نظام المرتبات أو الأجرة التي يمكن أن ينطبق عليها بحيث يجعل من المستحيل تطبيق تراتيب المادة ٨ من هذا القانون - تكون درجة السلم مبنية بصفة تضمن للعون فائدة تضارع أهميتها أهمية الفائدة الناتجة عن المادة الثامنة .

مادة ٤١ - تضبط الحكومتين معاً قائمة في الأطباء الخبراء الذين تتوفر فيهم الخبرة المنصوص عليها في هذا القانون . وعندما يظهر الفحص الطبي عدم إمكان العمل أثر مرض العون أو وقوع حادث له يكون ذلك وجوباً من طرف طبيبين يكون أحدهما ذا جنسية فرنسية .

وعندما يقع خلاف بين الخبراء يقع الالتجاء إلى خص ثالث من طرف طبيب من بين المذكورين في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل والمعينين من طرف ممثلي الحكومتين .

مادة ٤٢ — إن الأعران المترسمين بعقد وفق هذا القانون ينص على المنح العائلية التي يتمتع بها موظفو الحكومة التونسية الرسميون والمنصوص عليها في المادة ١٥ من الاتفاقية الخاصة بالتعاون الإداري والفني .

مادة ٤٣ — تشكل لجنة للعقود مهمتها معالجة المشاكل التي قد تنشأ من تطبيق العقود الفردية . وترفع هذه المشاكل إليها سواء من طرف الحكومة التونسية في الحالات التي تنص عليها المواد ٣٠ و ٣١ من هذا القانون ، أو من طرف صاحب العقد الذي لم تستجب الحكومة التونسية لمطالبه وذلك في ظرف شهرين من رفض المطلب أو في ظرف أربعة أشهر ابتداء من الوقت الذي قدم فيه مطلبه ورفض .
ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا رفعت إحدى الحكومتين قرار اللجنة إلى مجلس التحكيم .

مادة ٤٤ — تتكون اللجنة المذكورة في المادة السابقة من ثلاثة أعضاء معينين من طرف الحكومة الفرنسية ومن ثلاثة أعضاء معينين طرف الحكومة التونسية . كذلك يعين أعضاء إضافيون بنفس الطريقة .

يكون مقر اللجنة في تونس . ولكن يمكن أن تجتمع في باريس بطلب من رئيسها .
مادة ٤٥ — يجري تبادل رئاسة اللجنة المذكورة بين الوفد التونسي والفرنسي فيها . ويكون الرئيس معيناً من طرف حكومته . ولا يكون له صوت مرجح .

وعند ما تكون الأصوات متساوية في لجنة العقود هذه تضيف اللجنة إلى أعضائها عضواً إضافياً يختار بطريقة الاقتراع من القائمة المنصوص عليها في المادة ٤٦ .

مادة ٤٦ — إن قائمة الأعضاء الإضافيين في لجنة العقود تتكون من ثلاثة موظفين تونسيين من السلك العالي تعينهم الحكومة الفرنسية ومن ثلاثة أعضاء فرنسيين تعينهم الحكومة التونسية ، وتكون مدة التعيين ثلاث سنوات وكذلك الأعضاء الإضافيون .

قائمة مضافة

إلى الاتفاق الفرعي الخاص بنظام العقود

المادة ٦

(أ) ١٢٥ : ١ — ١٤٠ : ٢ — ١٥٠ : ٣ — ١٦٠ : ٤ — ١٦٥ : ٥ — ١٧٠ : ٦

١٨٠ : ٨ — ١٧٥ : ١

(ب) ١٥٠ : ١ — ١٧٠ : ٢ — ١٨٠ : ٣ — ١٩٠ : ٤ — ١٩٥ : ٥ — ٢٠٠ : ٦

٢١٠ : ٨ — ٢٠٥ : ٧

$$۲۴۰ : ۶ - ۲۲۵ : ۵ - ۲۲۵ : ۴ - ۲۱۵ : ۳ - ۲۰۰ : ۲ - ۱۸۰ : ۱ (ج)$$

$$۲۷۵ : ۶ - ۲۷۰ : ۵ - ۲۶۰ : ۴ - ۲۵۰ : ۳ - ۲۳۰ : ۲ - ۲۱۰ : ۱ (د)$$

$$۳۱۰ : ۵ - ۳۰۰ : ۴ - ۲۹۰ : ۳ - ۲۷۵ : ۲ - ۲۵۰ : ۱ (ه)$$

$$۳۵۰ : ۵ - ۳۴۰ : ۴ - ۳۳۰ : ۳ - ۳۱۵ : ۲ - ۲۹۰ : ۱ (و)$$

$$۳۹۰ : ۴ - ۳۸۰ : ۳ - ۳۶۰ : ۲ - ۳۳۰ : ۱ (ز)$$

$$۴۵۰ : ۴ - ۴۳۰ : ۳ - ۴۱۰ : ۲ - ۳۸۰ : ۱ (ح)$$

$$۴۸۰ : ۳ - ۴۶۰ : ۲ - ۴۳۰ : ۱ (ط)$$

$$۵۵۰ : ۲ - ۵۲۰ : ۲ - ۴۸۰ : ۱ (ی)$$

$$۵۸۰ : ۲ - ۵۵۰ : ۱ (ک)$$

$$۶۲۰ : ۲ - ۵۹۰ : ۱ (ل)$$

$$۶۵۰ : ۱ (م)$$

$$۷۰۰ : ۱ (ن)$$

اتفاقية قدماء المحاربين وضحايا الحرب

مادة ١ - تتفق الحكومتان على أن :

١ - تستمر الحكومة الفرنسية على الاعتراف لقدماء المحاربين وضحايا الحرب في البلاد التونسية بالحقوق والفوائد التي تعترف بها لهذه الأصناف :

٢ - تلتزم الحكومة التونسية بأن تيسر للحكومة الفرنسية هذه المهمة وتؤكد هذه الحقوق والفوائد التي تعترف بها هي أيضاً .

ولا تكون مخالفة في هذا الصدد للقواعد التي تقوم عليها الوظيفة العمومية كما تنص عليها هذه الاتفاقيات .

مادة ٢ - يصبح مكتب قدماء المحاربين وضحايا الحرب وقداماء الجنود في البلاد التونسية مكتباً فرنسياً ابتداء من دخول هذه الاتفاقيات حيز التطبيق ويكون المكتب موضوعاً تحت سلطة المندوب السامي لفرنسا بتونس . وهذا المكتب هو في تونس المؤسسة الرسمية التي تتكفل بأن تدفع - بالوسائل التي تمتلكها - إعانات لقدماء المحاربين وضحايا الحرب وقداماء الجنود . كما يعطي المكتب رأيه في التدابير الأخرى التي تتخذ لفائدتهم . وعندما تتخذ الحكومة التونسية مثل هذه التدابير يستشار المكتب المذكور . وتوفير الانسجام في الجهود يتم في لجنة مختلطة يعين أعضاؤها باتفاق بين الحكومتين .

الاتفاقية الطبية والصحية

التعليم

مادة ١ — تتفق الحكومتان على أن لا يكون هناك أى تمييز بين مواطنيهما وذلك فى :

— قبولهم بالمدارس التى تهيئهم للهن الطبية والصيدلية .

— فتح مناظرات الأقسام الخارجية والداخلية من المستشفيات العامة لكلا البلدين .
ومع ذلك فإن جميع المناظرات للأقسام الداخلية أو الخارجية للمستشفيات فى فرنسا يستطيع التونسيون أن يطلبوا قبل فتح المناظرات أن يشاركوا فيها بنفس الشروط التى سيشارك بها الفرنسيون والتونسيون وفى هذه الحالة الأخيرة يعينون خارجين أو داخليين فى نطاق خاص ويوضعون فى المصالح المتمشية مع الشروط المبينة فى الترتيب الداخلى للمستشفيات العمومية .

مادة ٢ — إن التعادل فى الشهادات المعترف بها حالياً قد تأكد وأن اتفاقيات خاصة ستقر التعادل فيما يخص الشهادات التى قد تستحدث فيما بعد ويكون الأمر كذلك بالنسبة لألقاب الاختصاص .

مادة ٣ — تستطيع الحكومة الفرنسية أن تستعمل مدارس للمرضين والمرضات والمساعدات الاجتماعيات خاصة بوزارة الصحة العمومية التونسية وذلك بقصد تهيئتهم لنيل دبلوم الدولة الفرنسى . ومدرسة الصليب الأحمر الفرنسية يمكنها هى أيضاً أن تهيئ لديبلوم الدولة التونسى ممرضين وممرضات ومساعدات اجتماعيات .

البحوث

مادة ٤ — تضع الحكومتان وسائلهما المشتركة فى ميادين البحوث العلمية فى الطب والصحة والصحة العامة ، يتبادلان جميع المعلومات والدراسات الخاصة بهذه المادة ويكون التعاون متيناً بين مختلف الأجهزة للبحث فى كلا البلدين .

مادة ٥ — يستمر التعاون الوثيق بين معهد باستور فى باريس ومعهد باستور فى تونس الذى هو معهد عمومى تونسى والروابط التى تربط بين المعهدين معترف بهما مثلهما مثل نظام معهد باستور فى تونس .

يعين مدير معهد باستور فى تونس بمرسوم ملكى يقترحه مدير معهد باستور فى باريس ونائب المدير ورؤساء الأقسام والمعينون يعينون بقرار وزير من وزير

الصحة العمومية بتونس باقتراح من مدير معهد باستور بتونس وبموافقة مدير معهد باستور بباريس .

والأعضاء المستخدمون في البحوث العلمية والفنية بمعهد باستور بتونس لا تراعى فيهم الجنسية التونسية أو الفرنسية .

ممارسة المهن الطبية وما شابهها

مادة ٦ - تلتزم الحكومة الفرنسية بالمحافظة إزاء التونسيين على الوضعيات الحاضرة المعمول بها والخاصة بممارسة المهن الطبية والصيدلية والتي تمت بصلة للمهن الطبية وتفتح للتونسيين المجال لممارسة البيطرة .

مادة ٧ - إن ممارسة وتنظيم هذه المهن نفسها في البلاد التونسية يستمر حسب الترتيب التي سارت عليها من الآن .

وشروط الشهادات الحالية المطلوبة في تونس لممارسة هذه المهن وكذلك نظام عدم التمييز بين الفرنسيين والتونسيين سواء في ممارسة المهن أو في مهن مماثلة تبقى معمولاً بها . ومع ذلك يمكن ممارسة الطب في تونس والتونسيون المتحصلون على شهادات أجنبية تعادل قيمتها العلمية الشهادات الفرنسية وتعادل معها في الطب سواء من طرف فرنسا أو حسب الشروط المبينة في المادة ٢ أعلاه .

مادة ٨ - إن انتخاب الأطباء وأعضاء مهن الصيدلة وما يمت إليها بصلة لتكون لهم صفة الموظفين يجرى وفقاً للقواعد العامة المطبقة في الوظيفة العمومية . والحكومة التونسية تستطيع أن تمدد إلى ١٥ سنة كأجل أقصى في العقود المبينة في المادة ٥ من الاتفاقية الخاصة بالتعاون الإداري والفني وذلك فيما يتعلق بالأطباء المكلفين بالخدمات الطبية المجانية .

مادة ٩ - إن المواطنين الفرنسيين والتونسيين يتمتعون في كلا البلدين في حرية إقامة أو تسيير مصحات خاصة وذلك في نطاق احترام التشريع الخاص بالصحة العامة . وهذه الترتيبات نفسها تمتد إلى مواطني البلدين على أساس التبادل في مناطق البلدين .

المصحات والمستشفيات

مادة ١٠ - تلتزم الحكومتان على أن لا تقيما أى تمييز بين مواطنيهما لضمان الفوائد الناتجة عن خدماتهم الصحية وكذلك فيما يخص إقامة مستشفياتهم أو مصحاتهم .

مادة ١١ - ما دامت لم توجد كلية للطب في البلاد التونسية فإن المناظرات تفتح

لانتداب الأطباء والجراحين والاختصاصيين في المستشفيات التونسية تحت إشراف كلية الطب بباريس .

مادة ١٢ — إن انتخاب الأطباء والجراحين والاختصاصيين في المستشفيات بفرنسا وتونس يتم وفق الحاجات بمناظرات وامتحانات تفتح لمواطني الدولتين .

ومع ذلك فإنه ما دام نصف هذه المراكز في تونس لم يحتل بعد من طرف التونسيين فإن الحكومة التونسية تستطيع أن تخصص — بأولوية — المراكز الموضوعة للمناظرات التي يشارك فيها التونسيون تحت إشراف كلية الطب في باريس والمشاركون في هذه المناظرات يجب أن يحرزوا على المؤهلات المطلوبة في المناظرات المذكورة .

مادة ١٣ — في الحالات التي يبدو فيها لفرنسا من المفيد أن تبني وتجهز في البلاد التونسية مستشفيات فرنسية فإن الحكومة التونسية تتخذ جميع التدابير الإدارية لكي تيسر لها تحقيق ذلك وخاصة فيما يتعلق بالأراضي اللازمة لذلك .

مادة ١٤ — إلى أن تقام المستشفيات الفرنسية بتونس وفي ظرف ١٢ عاماً على الأكثر يبقى نظام مستشفى شارل نيكول قائماً وكذلك قواعد الانتخاب لمستخدميه . وفي هذه المدة :

(١) يكون مدير مستشفى شارل نيكول من جنسية فرنسية ويعين وفقاً للمادة ٤ من اتفاقية التعاون الإداري والفني . وهذا المدير يقترح على وزارة الصحة العامة تعيين المتصرف والقابض .

(٢) في حالة إنشاء مستشفيات فرنسية بالبلاد التونسية تتولى هذه المستشفيات القيام بأعباء المستخدمين الفرنسيين الذين هم من درجة الأعوان الطبيين الثانويين ومن درجة الأعوان الإداريين الذين يقع انتخابهم بعد دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ مع اعتبار النسبة الموجودة حالياً بقدر الإمكان بينهم وبين المستخدمين التونسيين .

(٣) إن تمثيل الفرنسيين في اللجنة الإدارية لمستشفى شارل نيكول يكون على الأقل بنسبة الثلث .

تمد فرنسا هذا المستشفى بإعانة خاصة في الميدانين المالي والفني .

مادة ١٥ — إن جميع المؤسسات الصحية الأخرى أو الخدمات يمكن تكوينها بحرية في نطاق احترام التشريع الخاص بحماية الصحة العامة سواء بصفة مستقلة أو مرتبطة مع المؤسسات الفرنسية والتونسية المماثلة .

وهذه المؤسسات يمكنها أن تستفيد بالاعتراف بفائدتها العامة .

اتفاقية الملاحة الجوية المدنية

مادة ١ — اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على أن تكلف مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس التابعة للكتابة العامة للطيران المدني والتجاري والخاضعة لسلطة المندوب السامي لفرنسا بالمهام الآتية :

(أ) ضمان أمن الملاحة الجوية ومراقبة الجولان الجوى فى كامل منطقة استعمال الطيران الخاصة بالتراب التونسى . إن مفهوم عبارة « منطقة استعمال الطيران » مطابق للتحديدات الخاصة بمنظمة الملاحة الجوية المدنية الأيمية .

(ب) ضمان الإنشاء والتجهيز وجريان العمل فى مطارى تونس - العوينة وصفاقس - المعو المدينين ذوى المصلحة العامة وكذلك الإعانات للملاحة الجوية والمنظمات والمؤسسات اللازمة لمراقبة الجولان الجوى والموجودة الآن .

(ت) ضمان الإنشاء والتجهيز وجريان العمل فى مطارات مدنية جديدة ذات مصلحة عامة باتفاق مع الحكومة التونسية وكذلك تعيين الأماكن والمؤسسات المختصة لمراقبة الجولان الجوى التى تراها الحكومة الفرنسية ضرورية عملاً بالالتزامات التى وقع التعاقد بها مع منظمة الملاحة الجوية المدنية الأيمية .

مادة ٢ — تكلف مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس :

(أ) بالمساهمة فى إعداد النصوص المنظمة فى تونس للمسائل المتعلقة بالملاحة الجوية المدنية .

(ب) بالسهر على أن تحترم التشريعات والتراتيب الجارى بها العمل فى تونس والمتعلقة بالملاحة الجوية المدنية .

(ث) بمشاركة الحكومة التونسية فى وضع برنامج لاستغلال الخطوط الجوية التى تهم تونس باعتبار الحاجيات المحلية والأيمية .

(ت) بتوفير جميع إحصائيات الاستغلال المطلوبة من طرف الإدارات التى يهملها الأمر .

ثم بتفويض من الحكومة التونسية :

(ج) مراقبة الشروط التجارية لتنفيذ النقل الجوى والسهر على مراعاة اتفاقات حركة المرور .

(ح) ضمان مراقبة الاستغلال الفنى لشركات النقل الجوى طبقاً للتراتيب الجارى بها العمل .

- (خ) ضمان مراقبة تطبيق الترتيب التي تهم المستخدمين « الملاحين » .
(د) إجراء التحقيقات المتعلقة بالحوادث الحاصلة للطائرات المدنية .

مادة ٣ — تكتري الحكومة الفرنسية أو تبتاع العمارات وتشيّد البناءات وتنجز المؤسسات التي يستدعيها إنشاء واستغلال المطارات ذات المصلحة العامة التي تملكها وكذلك السهر على أمن الملاحة الجوية ومراقبة الجولان الجوي فوق التراب التونسي .
الحكومة التونسية تمنح الحكومة الفرنسية جميع التسهيلات لإنجاز الأعمال المذكورة أعلاه وخاصة لإتمام إجراءات انتزاع الأراضي التي ترى من الضروري انتزاعها . وتحافظ الحكومة التونسية حول المطارات والمؤسسات على مناطق « تابعة في ملكيتها للمطار ، ترضى الشروط الآتية .

تتخذ الحكومة التونسية النصوص التشريعية والنظامية الضرورية لضمان نشاط مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس .

مادة ٤ — تتشاور الحكومتان لتنسيق صيغ التأسيس والتقاضى وكذلك نسب الأتاوات التي يتقاضاها المستغلون للمطارات كمكافأة على الخدمات التي قام بها هؤلاء المستغلون في سبيل الرواد .

كل مستغل يعين ويتقاضى هذه الأتاوات .

مادة ٥ — تحدد مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس مع الحكومة التونسية المناطق المخصصة لمطاري تونس — العوينة وصفافس — المعو والإعانات المتعلقة بالملاحة الجوية أو الضروريات الفنية الموجبة لترانيب خاصة في شأن جولان الأشخاص وآلات النقل وحماية المؤسسات وتسهر مصالحها داخل هذه المناطق على أن تحترم الترتيب التي تخصها .

مادة ٦ — تتحمل الدولة الفرنسية مصاريف جريان العمل بمصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس وبالمصاريف الحاصلة من إنشاء وتعهد وجريان العمل واستغلال مطاري تونس — العوينة وصفافس — المعو وذوى المصلحة العامة وكذلك المصاريف المتعلقة بالإعانات الممنوحة للملاحة الجوية .

مادة ٧ — تحتفظ الحكومة التونسية بحق إنشاء مطارات مدنية على شرط أن يكون الاستغلال الفني لهذه المطارات الجديدة مطابقاً لقوانين الأمن ومتماشياً مع الاستغلال الفني للمطارات الموجودة وتستطيع الحكومة التونسية تكليف مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس بالاضطلاع بهذا الاستغلال فتتحمل الحكومة التونسية إذ ذاك المصاريف

المرتبة عنه . أما المداخل التي تتحصل عليها مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس نتيجة الاضطلاع بإدارة المطار فإنها ستحمل على حساب الدولة التونسية أو على حساب المستغل المعين من طرفها . وفي صورة ما إذا وقع عكس ذلك فإنه ينبغي على مستغل المطار أن تراعى التعليمات والأوامر الفنية التي تعطيها مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس .

مادة ٨ - يمكن أن تكلف مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس بالمراقبة الفنية للطيران الخفيف والرياضي بتونس .

مادة ٩ - تسلم مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس للحكومة التونسية شهرياً تقريراً عن نشاطها وتسلم سنوياً تقريراً عاماً وتقريراً مالياً .

مادة ١٠ - تعين الحكومة التونسية مفوضاً عنها لضمان اتصال دائم مع مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس .

وفي الصورة التي نصت عليها المادة ٧ فقرة ٢ - تبشر الحكومة التونسية مراقبة استعمال الأموال .

مادة ١١ - يسمى مدير مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس من طرف الحكومة الفرنسية مع موافقة الحكومة التونسية .

وتلتزم مصالح الملاحة الجوية المدنية بتونس برفع نسبة المستخدمين من الجنسية التونسية قدر المستطاع وإنماء اختصاصاتهم حسب الشروط المذكورة في المواد ٧، ٨، ٩ من اتفاقية التعاون الإداري والفني . وتلتزم علاوة عن هذا باستعمال مستخدمين تونسيين في مختلف مناطق العمل وذلك في ظرف أجل عشر سنوات على الأكثر وبنسبة خمسين في المائة على الأقل .

مادة ١٢ - يبرم هذا البروتوكول لمدة خمسة وعشرين عاماً . يتواصل بصورة طبيعية على أن كل طرف من الطرفين المتعاقدين يستطيع قبل انتهاء الأجل بخمس سنوات الإعلان عن عزمه على عدم تجديده .

اتفاقية الاذاعة والتلفزة

مادة ١ - تطبيقاً للاتفاقية المبرمة في تونس في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٣ بين حكومة الجمهورية الفرنسية وجمالة باي تونس في خصوص الإذاعة والتلفزة تتفق الحكومتان على التدابير الآتية :

مادة ٢ - ينبغي أن تكون الإذاعة بالراديو والتليفزيون في تونس مطابقة للمبادئ العامة التي استمدت منها هذه الاتفاقيات وكذلك لتدابيرها الخاصة .

مادة ٣ - تضمن إدارة الإذاعة والتلفزة الفرنسية بتونس إذاعات الحكومة التونسية التي توضع برامجها طبقاً للمادة ٤ .

تستطيع الحكومة التونسية والمندوب السامي لفرنسا منع إذاعات الراديو والتليفزيون التي من شأنها المس بالامن العام والدفاع والامن أو العلاقات الخارجية وذلك في نطاق مسؤولياتهما الخاصة تحت مراقبة المجلس التحكيمي .

مادة ٤ - تؤسس لجنة مختلطة تكلف بوضع البرامج ويعين أعضاؤها باتفاق مشترك من طرف الحكومة التونسية والمندوب السامي لفرنسا بتونس .

مادة ٥ - يسمى مدير الإذاعة الفرنسية بالراديو والتليفزيون بتونس من طرف إدارة الإذاعة الفرنسية بالراديو والتلفزة .

يسمى نائب مدير تونس مكلف بصفة خاصة بالإذاعات التونسية من طرف إدارة الإذاعة الفرنسية بالراديو والتلفزة من بين قائمة ثلاثة أسماء تقدمها الحكومة التونسية .
تلتزم الإذاعة الفرنسية بالراديو والتلفزة في تونس بأنماء اختصاصات المستخدمين من الجنسية التونسية حسب الشروط المضبوطة في المواد ٧ - ٨ - ٩ من اتفاقية التعاون الإداري والفني حتى يتاح رفع النسبة المنخفضة المذكورة في المادة ٥ من اتفاقية ٣٠ أكتوبر ١٩٥٣ إلى ٥٠ في المائة في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بالمرتبات والمنح وارتقاء الرتب والرخص فان المستخدمين التونسيين ينسبون إلى المستخدمين المتحصلين على نفس الرتبة ونفس الاختصاص التابعين للإذاعة الفرنسية بالراديو والتلفزة .

مادة ٦ - لا يمكن تغيير التعيين الحالي لطول الموجات (٣١٢ متراً بالنسبة للإذاعات باللغة العربية و ٤٧٧ متراً بالنسبة للإذاعات باللغة الفرنسية) إلا باتفاق مشترك بين الحكومتين مع اعتبار الاتفاقات الائمة الجارية بها العمل .

اتفاقات اضافية بين الرئيسين ادغار فور والطاهر بن عمار

إلى معالى السيد ادغار فور

رئيس مجلس الوزراء

سيدى الرئيس

أثناء المفاوضات الخاصة بالاتفاقية العامة واتفاقية التعاون الادارى والفنى طلب الوفد التونسى من الوفد الفرنسى أن ترشح الحكومة الفرنسية تونس بعد البدء فى تنفيذ الاتفاقيات الحالية إلى العضوية المباشرة فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفى منظمة الشغل العالمية وتأييدها .

وإنى أكون لكم شاكرأ إذا تفضلت بتوكيد موافقة الحكومة الفرنسية .
وتفضلوا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى دولة السيد الطاهر بن عمار

الوزير الأول . رئيس مجلس الوزراء

سيدى الرئيس

تفضلتم بارسال الرسالة التالية إلى :

« أثناء المفاوضات الخاصة بالاتفاقية العامة واتفاقية التعاون الادارى والفنى طلب الوفد التونسى من الوفد الفرنسى أن ترشح الحكومة الفرنسية تونس بعد البدء فى تنفيذ الاتفاقيات الحالية إلى العضوية المباشرة فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفى منظمة الشغل العالمية وتأييدها .

وإنى أكون لكم شاكرأ إذا تفضلت بتوكيد موافقة الحكومة الفرنسية .
وأتشرف بأن أعلمكم أن هذه هى نوايا الحكومة الفرنسية .
وتفضلوا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى دولة السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول ، رئيس مجلس الوزراء

سيدى الرئيس

أثناء المفاوضات عرض الوفد الفرنسى على الوفد التونسى قبول الأحكام التالية :

« الموظفون الفرنسيون الملحقون في الادارات والمصالح التونسية أو التابعون للديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف الذين وقع استخدامهم مباشرة أو اجتازوا امتحاناً في تونس يخول لهم دخول الاطارات التي ينتمون إليها يكون لهم الحق عند ما لا تتجاوز السنوات التي تفصلهم عن سن الاحالة على المعاش النافذة في تونس العشرة في تاريخ انتهاء فترة إلحاقهم تنفيذاً لأحكام الاتفاقيات في تجديد إلحاقهم حتى يبلغوا تلك السن . وهذا يشمل خمسين شخصاً باستثناء أعوان الديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف ورجال التعليم .

« ولتنفيذ أحكام الفقرة السابقة فيما يخص أعوان الديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف فإن الالحاقات تعتبر قد بدأت منذ تاريخ استخدامهم حسب فترات خمس سنوات . « والتمتع بهذه الأحكام لا يمنع طبعاً عدم تجديد إلحاق الأسباب تأدينية حسب الشروط المنصوص عليها في نظام الوظيفة العمومية في تونس ، « وأكون لكم شاكرأ لو تفضلتم بإعلامي بموافقة الحكومة التونسية على هذه الأحكام . وتفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى معالي السيد ادغار فور

رئيس مجلس الوزراء

سيدي الرئيس

تفضلتم بإرسال الرسالة التالية إلى :

« أثناء المفاوضات عرض الوفد الفرنسي على الوفد التونسي قبول الأحكام التالية : « الموظفون الفرنسيون الملحقون في الادارات والمصالح التونسية أو التابعون للديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف الذين وقع استخدامهم مباشرة أو اجتازوا امتحاناً في تونس يخول لهم دخول الاطارات التي ينتمون إليها يكون لهم الحق عند ما لا تتجاوز السنوات التي تفصلهم عن سن الاحالة على المعاش النافذة في تونس العشرة في تاريخ انتهاء فترة إلحاقهم تنفيذاً لأحكام الاتفاقيات في تجديد إلحاقهم حتى يبلغوا تلك السن . وهذا يشمل خمسين شخصاً باستثناء أعوان الديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف ورجال التعليم .

« ولتنفيذ أحكام الفقرة السابقة فيما يخص أعوان الديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف فإن الالحاقات تعتبر قد بدأت منذ تاريخ استخدامهم حسب فترات خمس سنوات .

والتمتع بهذه الأحكام لا يمنع طبعاً عدم تجديد الالحاق لأسباب تاديبية حسب الشروط المنصوص عليها في نظام الوظيفة العمومية في تونس .
وأكون لكم شاكرآ لو تفضلتم باعلاى بموافقة الحكومة التونسية على هذه الأحكام،
وأشرف بأن أؤكد لكم موافقة الحكومة التونسية على هذه الأحكام .
وتفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى دولة السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول رئيس مجلس الوزراء

سيدي الرئيس

أعلمتكم بالأسباب التي حملت الحكومة الفرنسية على تقديم مشروع قانون يرمى إلى منح الموظفين الفرنسيين الرسميين التابعين للآطار التونسي حق الانضمام إلى اآطارات الوظيفة العمومية الفرنسية .

إن هذا الإجراء لا يدخل تعديلاً على العلاقات بين الموظفين والحكومة التونسية التي تحافظ بصفة خاصة على سلطتها كاملة على أولئك الموظفين فيبقون خاضعين لنظام الوظيفة العمومية التونسية وكذلك فيما يتصل بتطور وظيفتهم في الاآطارات التونسية .
وتطبق على الذين يهمهم الأمر المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من اتفاقية التعاون الإدارى والفنى إلى أن تسمح الحكومة التونسية لكل فرد منهم بإنهاء عمله في الاآطارات التونسية وإلحاقهم بمنصب في إطار من الاآطارات الفرنسية مستقره الحكومة الفرنسية وتسهر الحكومتان في كل حالة خاصة على جعل تاريخ انتهاء العمل في تونس يصادف تاريخ الانضمام للوظيفة العمومية الفرنسية .

وقبول الحكومة التونسية للاستقالة التي تضع حداً نهائياً للانتساب للاآطارات التونسية وتجرا أخذ الإدارة الفرنسية للذين يهمهم الأمر تحت عهدتها وحالتهم فيما يخص نظام المعاشات تكون موضوع اتفاق يبدأ تنفيذه في ذلك التاريخ .
وأكون لكم شاكرآ لو تفضلتم اعلاى بتوكيد موافقتكم في هذا الشأن .
وتفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى معالى السيد ادغار فور

رئيس مجلس الوزراء

سيدي الرئيس

تفضلتم باعلاى بآرائكم بشأن مشروع القانون المقدم من طرف الحكومة الفرنسية

والراى إلى منح الموظفين الفرنسيين الرسميين التابعين للاطار التونسي حق الانضمام إلى اطرارات الوظيفة العمومية الفرنسية .

وأشترتم إلى أن هذا الاجراء لا يدخل تعديلا على العلاقات بين الموظفين والحكومة التونسية التى تحافظ بصفة خاصة على سلطتها كاملة على أولئك الموظفين فيبقون خاضعين لنظام الوظيفة العمومية التونسية وكذلك فيما يتصل بتطور وظيفتهم فى الاطرارات التونسية . وذكرتم أن الذين يهمهم الأمر تطبق عليهم المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من الاتفاقية الخاصة بالتعاون الإدارى والفنى إلى أن تسمح الحكومة التونسية لكل فرد منهم بانهاء عمله فى الاطرارات التونسية والحاقهم بمنصب فى اطار من الاطرارات الفرنسية ستقره الحكومة الفرنسية وتسهر الحكومتان فى كل حالة خاصة على جعل تاريخ انتهاء العمل فى تونس يصادف تاريخ الانضمام للوظيفة العمومية الفرنسية .

وقبول الحكومة التونسية للاستقالة التى تضع حداً نهائياً للانتساب للاطرارات التونسية وتجأخذ الادارة الفرنسية للذين يهمهم الأمر تحت عهدتها وحالتهم فيما يخص نظام المعاشات تكون موضوع اتفاق يبدأ تنفيذه فى ذلك التاريخ . ومع تأكيد موافقتى على ما سبق أرجوكم سيدى الرئيس أن تتقبلوا فائق احترامى .

* * *

إلى معالى السيد ادغار فور

رئيس مجلس الوزراء

سيدى الرئيس

إن المادة ٢٠ من اتفاقية التعاون الإدارى والفنى تنص على أن : الموظفين التونسيين الذين تم ترسيمهم فى اطار فرنسى يحافظون على صفة الموظفين الرسميين ويبقون خاضعين لمجموع الأحكام التى يسير حسبها اطارهم ، وهذه المادة لا تسوى حالة الأعوان التونسيين الذين قد تستخدمهم المصالح الفرنسية فى تونس بعد البدء فى تنفيذ الاتفاقيات وكانت هذه المسألة موضوع درس بين الوفدين اللذين اتفقنا على ما يلى :

د يمكن للمصالح الفرنسية فى تونس طلب استخدام أعوان يحملون الجنسية التونسية أما بمطالبة الحكومة التونسية بوضع موظفين تونسيين تحت تصرف تلك المصالح ويكون هؤلاء الموظفون لهم صفة ملحقين فى اطارهم الأسمى حسب الترتيب التى نصت عليها اتفاقية التعاون الإدارى والفنى فيما يخص وضع موظفين فرنسيين تحت تصرف البلاد التونسية — أو بالاستخدام المباشر لمرشحين ليسوا موظفين تابعين للحكومة التونسية وفى هذه الحالة يمكن للأعوان التونسيين أن يتم ترسيمهم بنفس الشروط النافذة فيما

يخص الموظفين الفرنسيين التابعين لنفس الاطارات ويتمتعون بأحكام المادة ٢٠ من اتفاقية التعاون الادارى والفنى .

وأتشرف بأن أطلب منكم موافقة الحكومة الفرنسية على الأحكام الآتية الذكر .
وأرجوكم سيدى الرئيس أن تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

* * *

إلى دولة الطاهر بن عمار
الوزير الأول رئيس مجلس الوزراء

سيدى الرئيس

لقد تفضلتم بلفت نظرى إلى حالة الأعوان التونسيين الذين ستستخدمهم المصالح الفرنسية بعد البدء فى تنفيذ الاتفاقيات التونسية الفرنسية وأشرت إلى أن وفدينا اتفقا على ما يلى :

د يمكن للمصالح الفرنسية فى تونس طلب استخدام أعوان يحملون الجنسية التونسية إما بمطالبة الحكومة التونسية بوضع موظفين تونسيين تحت تصرف تلك المصالح ويكون هؤلاء الموظفون لهم صفة ملحقين فى إطارهم الأسمى حسب الترتيب التى نصت عليها اتفاقية التعاون الإدارى والفنى فيما يخص وضع موظفين فرنسيين تحت تصرف البلاد التونسية - أو بالاستخدام المباشر لمرشحين ليسوا موظفين تابعين للحكومة التونسية وفى هذه الحالة يمكن للأعوان التونسيين أن يتم ترسيمهم بنفس الشروط النافذة فيما يخص الموظفين الفرنسيين التابعين لنفس الإطارات ويتمتعون بأحكام المادة ٢٠ من اتفاقية التعاون الإدارى والفنى .

وأتشرف بأن أؤكد لكم موافقة الحكومة الفرنسية على الأحكام الآتية الذكر .
وأرجوكم سيدى الرئيس أن تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الاتفاقية الثقافية

إن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية و جلالة باى تونس
قد قررا إبرام هذه الاتفاقية الثقافية والبروتوكول الملحق بها المتعلق بالبناءات
المدرسية .

وقد عينا لهذا الغرض ممثليهما وهم عن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية جناب م .
ادغار فور رئيس مجلس الوزراء و جناب م . بيار جولى وزير الشؤون المغربية والتونسية .
وعن جلالة باى تونس جناب السيد الطاهر بن عمار الوزير الأكبر ورئيس الوزارة
التونسية و جناب السيد المنجى سليم وزير الدولة .

وبعد ما تبادل الممثلون المذكورون وثائق اعتمادهم التى بأيديهم وقع الاطلاع على أنها
قانونية مشروعة اتفقوا فيما بينهم على النصوص الآتية :

مادة ١ — محور هذه الاتفاقية هو التحديد فى نطاق الاستقلال الداخلى المعترف به
للبلاد التونسية والضمانات المعترف بها لفرنسا وللفرنسيين لشروط التعاون والإسعاف
بين فرنسا والبلاد التونسية فى الميدان الجامعى والثقافى .

الباب الأول

حرية الحكومة التونسية

فى مادة التعليم والنشاط الثقافى

مادة ٢ — من اختصاص الحكومة التونسية أن تحدد بنفسها الأهداف والجهاز
والبرامج والأقسام وإدارة التعليم بالبلاد التونسية بشرط مراعاة ما تضمنته هذه الاتفاقية
وكذلك مختلف صيغ نشاطها الثقافى .

مادة ٣ — إن دخول جميع معاهد التعليم بتونس مرخص للجميع .

الباب الثانى

الحقوق المعترف بها لفرنسا

فى الميدان الجامعى والثقافى

مادة ٤ — تعترف الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية بحق تثقيف الراغبين فى التعلم
بمعاهدها الموجودة أو التى ستنشأ فى المستقبل بكل حرية وفى مختلف مراتب التعليم .

مادة ٥ — وهذه الحرية تشمل كل فرنسى يرغب فى فتح أو إدارة مؤسسات علمية خاصة على أن تكون خاضعة لقواعد الصحة العامة والسياسة الحسنة ويكون هذا الفرنسى متحصلا على الشهادات المطلوبة فى هذه الحالة طبقاً لما هو معمول به فى فرنسا مع اعتبار قيمة الشهادات .

مادة ٦ — بعثة جامعية وثقافية فرنسية تتولى تحت إشراف المندوب السامى لفرنسا المحافظة على ما يلى :

- (أ) العلاقات مع السلط التونسية ذات النظر .
- (ب) إدارة مؤسسات التعليم للحكومة الفرنسية .
- (ج) إدارة المنظمات الثقافية للحكومة الفرنسية الموجودة (بعثة الحفريات الأثرية الفرنسية أو التى يقع أحداثها فيما بعد) .
- (د) الإتصالات مع المؤسسات الفرنسية للتعليم الخاص .

مادة ٧ — فتح مؤسسات للتعليم يؤسسها أو يديرها أجنب ترخص فيه الحكومة التونسية بعد الاتفاق مع المندوب السامى لفرنسا .

مادة ٨ — يستمر الفرنسيون فى التمتع بالبلاد التونسية بالمميزات التى يتمتعون بها لحد الآن فى ميدان الفكر والفن وخاصة فيما يتعلق بدخول ورواج جميع وسائل التعبير عن أفكارهم بيد أنه فى إمكان الحكومة التونسية أن تمنع النشرىات التى تمس بالأمن العام أو بالأخلاق مع احترام حرية الرأى والأخبار .

الباب الثالث

التعاون والتبادل الثقافى بين فرنسا والبلاد التونسية

مادة ٩ — إن الطرفين المتعاقدين اللذين تحركهما رغبة زيادة التوثيق إلى أقصى حد ممكن والتسهيل بجميع الوسائل لعلاقات الصداقة والعلاقات الثقافية والجامعية بينهما قد اتفقا لهذا الغرض على ما يأتى :

- (أ) فى المؤسسات العلمية التونسية التى يجرى فيها التعليم باللغة العربية وباستثناء المؤسسات المختصة بالتعليم التقليدى (الجامع الأعظم وملحقاته والكتاتيب) يقع تعليم اللغة الفرنسية بجميع المراتب أو الدرجات . وفى المؤسسات العلمية التابعة للبعثة الجامعية والثقافية يقع تنظيم وتوسيع نطاق تعليم اللغة العربية بجميع المراتب .

(ب) أن تستعمل جميع الوسائل التى تظهر لها ناجة للتعريف فى كل من البلادين

بالأوجه والنواحي التي تمثل أصدق تمثيل ثقافتها وحياتها الوطنية . ولهذا الغرض من الممكن للحكومة التونسية أن تحدث بباريس بعثة ثقافية للبلاد التونسية .

(ج) أن يوضع تحت تصرفهما في نطاق اتفاقية التعاون الإداري والفني أعضاء من هيئة سلك التعليم ومن الباحثين والفنيين والاختصاصيين في حفظ المدارس والمكتبات . وتمنح الحكومتان جميع التسهيلات لإتمام مهمات الأبحاث العلمية التي تقع في هذه البلاد أو تلك .

(د) يسهل على رعايا كل من البلدين بمنح إعانات وقروض شرفية الدخول للمؤسسات الجامعية والثقافية التابعة لسلطة أحد الطرفين المتعاقدين .

(هـ) أن يقع ضبط المعادلة بين الشهادات التونسية والفرنسية التي تثبت لحاملها التحصيل على تعليم بجميع المراتب يوازي قيمة شهادات الطرفين تصادق عليها الساط الجامعية ذات النظر لكل من البلدين وذلك للدخول بمؤسسات التعليم بمختلف مراتبه وإلى الوظيف العمومي أو في بعض الحالات التي سيقع تعيينها لغايات صناعية .

الباب الرابع

التعليم العالي

مادة ١٠ - في نطاق النشاط الثقافي للحكومة التونسية يمكن تنمية التعليم العالي بالبلاد التونسية مع مراعاة الشروط التالية :

الحكومة الفرنسية لها أن تستعمل في هذا الميدان الحقوق المعترف لها بها في المادة الرابعة بهذه الاتفاقية .

يبد أن كلا من الحكومتين تلتزم بأن تقدم معونتها طبقاً لنصوص الباب الثالث لتنظيم وتسيير مؤسسات التعليم العالي بالبلادين .

مادة ١١ - معهد الدراسات العليا بتونس الذي هو مؤسسة عمومية تونسية للتعليم العالي تبقى تحت أنظار جامعة باريس وتستمر على منح المراتب وشهادات الدولة الفرنسية والشهادات التونسية .

إن اتفاقية مع جامعة باريس تتمم الاتفاقية الجاري بها العمل الآن تضبط شروط استخدام وتسمية الأساتذة الذين يشاركون في التعليم والذين يكونون متحصلين على شهادات الدولة الفرنسية أو شهادات معترف بمعادلتها لها .

وتأسس كراسي للتدريس أو مؤسسات للدولة راجع إما للحكومة التونسية مع

موافقة جامعة باريس أو لجامعة باريس مع موافقة الحكومة التونسية .

مادة ١٢ - في نطاق اتفاقية التعاون الإدارى والفنى تقدم الحكومة الفرنسية مساعدتها للحكومة التونسية لتنظيم مراكز البحوث والمعاهد التونسية الاختصاصية فى التعليم العالى . والحكومة التونسية تقدم مساعدتها أيضاً للهيئات الفرنسية التى من نوعها .

الباب الخامس

طرق التطبيق

سعيًا وراء تمكين فرنسا من ممارسة الحقوق التى وقع الاعتراف لها بها فى هذه الاتفاقية حصل الاتفاق على ما يأتى :

مادة ١٣ - البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية تتصرف عند تطبيق العمل بنصوص هذه الاتفاقية :

(أ) تصرف المالك فى عدد من المباني المعدة لتعليم الدرجة الأولى والدرجة الثانية والتعليم الفنى والتعليم الصناعى .

(ب) تتصرف بصورة مؤقتة مجانية فى عدد من المباني المدرسية التى تعاد إلى الحكومة التونسية بقدر ما تمكن البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية من تنمية عدد مبانيها المدرسية . ولهذا الغرض فإن الحكومة التونسية تجعل تحت تصرف البعثة الفرنسية الأراضى التى ترى هذه البعثة أنها ملائمة لحاجياتها .

وبعد كل ثلاث سنوات من إحالة الأراضى ترجع البعثة الفرنسية إلى الحكومة التونسية عدداً من المحلات يساوى الذى استعاضت به عنها . والبعثة الفرنسية لديها مدة أقصاها ١٥ سنة لترجع إلى الحكومة التونسية جميع المحلات التى استعملتها بصورة مؤقتة إذا وقعت الإحالة الأخيرة للأراضى فى الوقت الملائم .

(ج) توزيع المحلات بين مدارس الحكومة التونسية والبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية يقع فى كل تعليم من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية الفنية وفى مراكز التدريب الصناعى يقع بصورة مناسبة لعدد الطلبة الحاليين التونسيين من جهة ، والفرنسيين والأوربيين من جهة أخرى .

وإذا كانت ضرورة الاحتفاظ بمؤسسة معينة تحت إدارة واحدة تحدث عراقيل فى طريقة تعليمية واحدة عند تطبيق هذه القاعدة يقع البحث عن تعويضات مقابلة لذلك من تعليم لآخر .

وعلاوة عن ذلك . وعند توزيع المحلات يجب اعتبار حالتها الحاضرة واعتبار جميع ظروف الاستعمال « طرق الدخول إليها والسكان المجاورين لها الخ . . . » .

(د) قائمة المؤسسات المدرسية والأراضي التي ستخصص للحكومة التونسية عند تطبيق العمل بنصوص هذه الاتفاقية والتي ستخصص للبعثة الفرنسية بصفة نهائية وأخيراً التي ستعطى لها بصورة وقتية قد وقع إلحاقها بهذه الاتفاقية .

مادة ١٤ — في المؤسسات التونسية للتعليم يقع لفائدة التلامذة الذين يرغبون في اتباع البرامج الفرنسية تنظيم تعليم يطابق هذا البرنامج ينتهى بشهادات فرنسية تمنح تحت إشراف البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية .

وعلى سبيل التبادل . ففي المؤسسات التي تديرها البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية ينظم لفائدة التلامذة الذين يرغبون في اتباع البرامج التونسية تعليم يطابق البرامج التونسية ينتهى بشهادات تونسية تمنح تحت إشراف وزارة التعليم العمومي .

مادة ١٥ — بصفة انتقالية ولتخاشى وقوع كل اضطراب في تلقيهم للتعليم فإن التلامذة الذين هم في دور الدراسة يمكنهم متابعتها طبق البرامج التي ساروا على منهاجها منذ البداية وفي المؤسسات التي يرتادونها .

مادة ١٦ — يقع تشكيل لجنة مختلطة دائمة تتركب من ستة أعضاء تعين كل دولة نصفهم بعد مصادقة الدولة الأخرى وهذه اللجنة تقترح على الحكومتين حل المشاكل التي تحدث عند تطبيق هذه الاتفاقية ويجب أن تضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلاً عن وزارة التعليم التونسية ورئيس اللجنة الجامعية والثقافية الفرنسية .

وتعقد هذه اللجنة جلستين على الأقل في السنة واحدة بفرنسا والأخرى بالبلاد التونسية على التوالي وتسند الرئاسة إلى أحد أعضاء اللجنة التابعة للبلاد التي انعقد فيها الاجتماع . والسكرتير الذي له صوت استشاري يعينه الطرف الآخر .
واللجنة واللجان الثانوية التي تحدثها عند الاقتضاء في إمكانها أن تلحق بها خبراء بصفة استشارية .

وعلى ذلك وقع الممثلون المفوضون على هذه الاتفاقية الثقافية وعلى البروتوكولات الملحقة بها وختموها بأختامهم .

حرر بباريس في ٣ جوان ١٩٥٥ في نظيرين أصليين .

قائمة المحلات المدرسية

التي ستوضع تحت تصرف البعثة الثقافية الفرنسية

التعليم الابتدائي

منطقة تونس العاصمة

مدرسة نهج كولمار للأطفال بها ١٣ فصلا للتعليم و ٣ منازل للسكنى .
باب المنارة للأطفال الصغار بها ٣ فصول و ٣ منازل للسكنى على
سبيل الإيجار .

فرع معهد كارنو به ٢٦ فصلا ومسكن واحد .

ثانوية البنات به ١٩ فصلا ومسكن واحد .

مدرسة نهج جان ماسي للبنات به ٧ فصول و ٤ مساكن .

دورنانو بها ١٥ فصلا

الكنيسة بها ٦ فصول

هوش للأطفال بها ١٧ فصلا ومسكنان .

مرسيليا للبنات بها ٢٠ فصلا و ٥ مساكن .

مجاز الباب بها ٢٠ فصلا ومسكن واحد .

نورمانديا للبنات بها ٧ فصول ومسكنان .

للأطفال بها ٨ فصول ومسكنان .

شامبليون بها ٥ فصول ومسكن واحد .

باب الفلة للأطفال الصغار بها ٤ فصول و ٣ مساكن .

المنزه بها ٦ فصول .

ميتيل فيل بها ٣ فصول ومسكنان

فرانسفيل للأطفال بها ٥ فصول ومسكنان .

سانت هانري بها ٥ فصول .

رأس الطابية بها ٣ فصول (على سبيل الإيجار) .

باردو للأطفال بها ١٠ فصول ومسكن واحد .

لا كانيا بها ٦ فصول ومسكن (على سبيل الإيجار) .

الجملة ٢١٤ فصلا و ٣٢ مسكناً (منها ١٥ فصلا ومسكناً واحداً بالإيجار) .

منطقة تونس (ضواحي العاصمة)

- مدرسة حلق الوادي للأطفال بها ١٥ فصلا ومسكن واحد .
- الكرم الأطفال بها ٨ فصول ومسكن واحد بالإيجار .
- الكرم الصحي بها فصل واحد .
- سلامبو بها ٨ فصول و ٣ مساكن .
- قرطاج (العربي الفرنسي للأطفال) بها فصلان ومسكن واحد .
- قرطاج (فصول الثانوية للتعليم الابتدائي) .
- المرسى بها فصلان .
- العوينه بها فصلان ومسكن واحد .
- أريانة للأطفال من أبناء منكوبي الحرب بها ٥ فصول ومسكنان .
- منوبة بها ٣ فصول ومسكن واحد .
- ابن عروس بها ٩ فصول ومسكن واحد .
- فندق الشوشة بها فصل واحد ومسكن واحد .
- مقرين للأطفال الصغار بها فصلان ومسكن واحد .
- مقرين كوتو بها ٦ فصول ومسكن واحد .
- رادس للأطفال الداخليين بها ٧ أقسام .
- سان جرمان بها ٥ فصول ومسكنان .
- حمام الأنف للأطفال بها ١١ فصلا ومسكن واحد .
- جملة الفصول ٨٧ وجملة المساكن ١٧ منها ٨ فصول بالإيجار .

منطقة تونس (الضواحي البعيدة)

- مدرسة الجديدة المختلط بها ٤ فصول ومسكنان .
- مدرسة زغوان للداخليين بها ٧ فصول و ٣ مساكن .
- مدرسة طبرية للداخليين بها فصلان ومسكن واحد .
- مدرسة شباو بها فصلان ومسكن واحد .
- مدرسة ماسيكو بها فصلان ومسكن واحد .
- مدرسة المرقاكية بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة قنطرة الفحص بها فصل واحد .
- مدرسة السيدة بها ٣ فصول ومسكنان .

- مدرسة السيجوى بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة فيل جاك بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة الزربية المختلط بها فصل واحد ومسكن .
- مدرسة بئر الطويل بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة بئر المشاركة بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة فرانة بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة وادى الليل بها فصلان ومسكن واحد .
- مدرسة سباله مرنق بها فصل واحد .
- مدرسة سيدى ثابت بها فصل واحد .
- مدرسة بئر حليلة بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة كريتفيل بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة فوشانه بها فصل واحد .
- مدرسة لالافرى بها فصل ومسكن واحد .
- مدرسة دوييان بها فصل ومسكن واحد .
- جملة الفصول ٤٣ وجملة المساكن ٢٦ (منها ٤ فصول و ٣ مساكن بالايجار) .

منطقة بنزرت

- فرع ثانوية للأطفال ١٣ فصلا .
- مدرسة بنزرت للأطفال ١١ فصلا ومسكن واحد .
- يتامى الحرب المختلط بها ٣ فصول ومسكنان .
- فيريفيل للأطفال بها ١٦ فصلا ومسكن واحد .
- تينجه المختلط بها ٨ فصول و ٤ مساكن .
- قنقلة المختلط بها ٣ فصول ومسكنان .
- ماطر للأطفال بها ٧ فصول و ٤ مساكن .
- لا بيشرى بها ٧ فصول و ٣ مساكن .
- مختشد فوركى بها فصل واحد ومسكن .
- جزيرة جالطه بها فصل ومسكن واحد .
- جالطه بها فصل ومسكن واحد .
- البساسية بها فصلان ومسكن واحد .
- جبل السمان بها فصل ومسكن واحد .

- مدرسة الماتلين (المنطقة العسكرية) فصل ومسكن .
- غار الملح بها فصل واحد ومسكن .
- جملة الفصول ٧٩ وجملة المساكن ٢٤ منها ٤ فصول و ٤ منازل بالايجار المؤقت .

منطقة باجة

- مدرسة باجة للأطفال الداخلين بها ٧ فصول و ٤ مساكن .
- باجة (للتعليم التكميلي) بها ٦ فصول .
- عين دراهم للداخلين المختلط بها ٤ فصول ومسكن واحد .
- غار الدماء بها فصل ومسكن واحد .
- سوق الأربعاء للداخلين المختلط بها ٣ فصول ومسكن واحد .
- سوق الخنيس العربي الفرنسي بها ٢ فصول و ٣ مساكن .
- مجاز الباب العربي الفرنسي بها فصلان ومسكن واحد .
- بوعرادة للداخلين بها ٥ فصول و ٥ مساكن .
- جبل الخلوف بها فصل ومسكن واحد .
- ابن مطير بها فصل ومسكن واحد .
- جملة الفصول ٣٦ وجملة المساكن ١٩ منها ٥ فصول ومسكنان بالايجار .

منطقة الكاف

- مجموعة المدارس بساحة الماريشال فوش بها ٥ فصول ومسكنان .
- مدرسة قعفور الفرنسي للبنات بها فصلان ومسكن واحد .
- ساقية سيدي يوسف بها فصلان .
- جبل الطويرف بها فصل ومسكن واحد .
- القلعة الجرداء بها فصلان ومسكن واحد .
- القصرين بها فصل واحد .
- وادي ملاق فصلان ومسكن واحد .
- تبرسق بها فصلان ومسكن واحد .
- الجريصة بها فصلان ومسكن واحد .
- سيطة للبنات بها فصل ومسكن واحد .
- سيدي عمر بن سالم بها فصل واحد .
- سليانة بها فصل واحد .

مدرسة قلعة الأصنام بها فصل واحد .
جملة الفصول ٢٣ فصلا و ١٠ مساكن منها ١٤ فصلا و ٦ مساكن بالإيجار .

منطقة دخلة المعاوين

مدرسة قرمبالية العربي الفرنسي للأطفال بها ٥ فصول و ٤ مساكن .
• نابل بها فصلان ومسكن واحد .
• باترو فصل ومسكن واحد .
• برج حفيظ فصل ومسكن واحد .
• كاف سارفيار فصل ومسكن واحد .
• القبة الكبيرة فصل ومسكن واحد .
• بئر مروة فصل ومسكن واحد .
• فندق الجديد فصلان ومسكن واحد .
• بوعرقوب فصل ومسكن واحد .
جملة الفصول ١٥ و ١٢ مسكناً منها ٤ فصول و ٩ مساكن بالإيجار .

منطقة سوسة (١ و ٢)

مدينة سوسة (فرع مدرسة البنات) ٦ فصول .
مدرسة نهج بول دومير ٥ فصول .
• نهج خير الدين ١٥ فصلا و ٥ مساكن .
• القيروان ٣ فصول .
• المهديّة فصلان ومسكن واحد .
• الوسلاتية فصل ومسكن واحد .
• المنستير المختلط فصلان ومسكنان .
• النفيضة فصل ومسكن واحد .
جملة الفصول ٣٥ و جملة المساكن ١٠ منها ٥ فصول ومسكن واحد بالإيجار .

منطقة صفاقس (١ و ٢)

فرع مدرسة البنات — ٥ فصول .
مدرسة مولان فيل (للبنات) ٨ فصول ومسكنان .
مدرسة بيكفيل للبنات ٧ فصول و ٣ مساكن .

- مدرسة الشعاع فصل ومسكن .
- مدرسة قفصة ٣ فصول ومسكن .
- مدرسة (قفصة المحطة) ٣ فصول ومسكن .
- مدرسة جبل مضيلة المختلط فصلاان ومسكن .
- مدرسة فيليب توماس (المتلوى) فصل ومسكن .
- جملة الفصول ٣٠ وجملة المساكن ١٠ منها ٧ فصول و ٤ مساكن بالإيجار .

منطقة قابس (١ و ٢)

- مدرسة قابس للأطفال نهج أرمان فالتار ٥ فصول ومسكنان .
- مدرسة (قابس - المدينة) فصلاان .
- مدرسة فم تطاوين فصل واحد .
- مدرسة حومة السوق المختلط ٣ فصول ومسكنان .
- مدرسة جرجس فصلاان ومسكن واحد .
- مدرسة مدين فصل واحد .

التعليم الصناعى

مراكز التدريب الصناعى للأطفال

بحلق الوادى وفيرفيل ومجاز الباب وحمام الأنف والمدرسة الصناعية بتونس .

مراكز التكوين الصناعى للبنات

- فيرفيل - ٩ فصول ومسكنان .
- قربالية - ٣ فصول .
- حلق الوادى - ٨ فصول ومسكن واحد .
- صفافس - فصلاان (مركز التكوين الصناعى الملحق بمدرسة البنات) .
- سوسة - فصلاان (مركز التكوين الصناعى الملحق بمدرسة البنات) .
- طبرية - ٣ فصول .
- تونس - نهج هوش فصلاان .
- تونس - نهج الغنى ٦ فصول .
- تونس - نهج فابريكات الثلج ٢٠ فصلا .
- جملة الفصول ٥٥ وجملة المساكن ٣ .

التعليم الثانوى

ثانوية كارنو — وثانوية البنات بتونس — وثانوية قرطاج — وثانوية البنات بسوسة
ومدرسة البنات بصفاقس — وثانوية الاطفال بينزرت — والمدرسة العليا بتونس .
هذا وإن قاعة الأفراح بثانوية كارنو ستكون تحت تصرف كل من الحكومة
التونسية والبعثة الثقافية الفرنسية بالمعية طبق شروط يقع ضبطها فيما بعد استناداً على
مقترحات اللجنة المختلطة .

التعليم الفنى من الدرجة الثانية

المدرسة الفنية بول كامبون للبنات .

المدرسة الفنية للأطفال بينزرت .

تحويل بعض المدارس إلى الحكومة التونسية

إن البعثة الجامعية والثقافية الفرنسية سترجع إلى الحكومة التونسية فى أجل قدره
خمسة أعوام بعد تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية المحلات المنفردة التى هى جزء من
مدرسة أو مجموعة مدارس وإن اللجنة المختلطة ستمحرر قائمة فى كل عام تبين بها الفصول
التي تقترح إرجاعها للحكومة التونسية .

وعند مضي أجل الخمسة أعوام المشار إليها تحرر نفس اللجنة قائمة تبين بها المحلات
التي ينبغي إرجاعها إلى الحكومة التونسية أثناء العشرة أعوام المقبلة .

الاتفاقية الاقتصادية والمالية

عقد نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية و جلالة باى تونس العزم على إبرام هذه الاتفاقية الاقتصادية والمالية و سميأ لهذا الغرض كمفوضين عنهما :
معالى الم . ادغار فور رئيس الوزراء - ومعالى الم . بيار جولى وزير الشؤون التونسية والمغربية عن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية .
ومعالى السيد الطاهر بن عمار الوزير الأول ورئيس المجلس - ومعالى السيد المنجى سليم وزير الدولة عن جلالة سمو باى تونس .
وبعد تبادل وثائق تفويضهم التى اعترف بصلاحياتها اتفقوا على اتخاذ التدابير التالية :

مقدمة

تعلم فرنسا استعدادها :

- لأن تقيم مع تونس داخل منطقة الفرنك اتحاداً اقتصادياً على أكل صورة ممكنة .
- لأن تتكفل بضمان العملة والدين العمومى وتوازن الدفعات الخارجية لتونس .
- لأن تضع تحت تصرف الإنتاج التونسى وسائل المعاملة التى تسمح بتمويلها وترويج الاتجار بها بدون النيل من توازن العملة .
- لأن تعين تونس كذلك على تصدير فائض إنتاجها سواء فى بلاد منطقة الفرنك أو خارجها .
- لأن تساهم مالياً وفنياً فى رقى تونس الاقتصادى والاجتماعى وهى تعتبر أن الامتيازات الحاصلة عن اعانتها فى هذه الميادين المختلفة لا تتجزأ وأنه يقابلها حتماً بالنسبة لتونس نظم تقبل فى كنف الحرية واتحاد فى العمل يقع الاعتراف بتماشيه وسيادة المملكة الداخلية .

إن مثل هذا التضامن الاقتصادى والمالى يحتم خاصة :

- مراقبة إصدار العملة فى تونس من طرف السلطة العمولى المركزية لمنطقة الفرنك .
- وحدة القوانين التى من شأنها أن تفرض على الصرف .
- التصرف المشترك فى أرصدة العملات الأجنبية .
- الاتحاد الجمركى .

هذا وأن التكاليف التى تحملتها فرنسا فى الماضى أو التى تتحملها فى المستقبل لفائدة

إنماء الاقتصاد التونسي تفرض منح ضمانات خاصة للمؤسسات الفرنسية بتونس التي هي أداة من أدوات التعاون الفرنسي التونسي .

يترب عن هذا أن هدف الاتفاقية الاقتصادية والمالية هو :

(١) تسوية سير سياسة البلدين التجارية لفائدتهما المشتركة وذلك باستعمال الوسيلة الدولية ألا وهي الاتحاد الجرمكي .

(٢) الاعلان باتباع تونس منطقة الفرنك وضبط الحقوق والالتزامات المتبادلة التي لفرنسا وتونس في هذا الاتحاد النقدي .

(٣) تصميم أشكال الإعانة المالية التي يمكن لفرنسا مواصلة منحها لتونس سواء لفائدة تمويل المشاريع أو لموازنة الخزينة وكذلك المراقبات الفنية التي يتطلبها تحقيق هذه الإعانة .

(٤) الاضطلاع بتنمية اقتصاد البلاد التونسية وذلك بتحقيق نظام يكفل ازدهار المشاريع الاقتصادية الفرنسية التي تؤسس بالتراب التونسي .

الباب الأول

نظام العملة

قانون العملة التونسية وعلاقات تونس بغيرها من بلدان منطقة الفرنك

المادة ١ — تونس داخلية في منطقة الفرنك .

الفرنك التونسي مساو للفرنك الفرنسي .

المادة ٢ — إن تحويل الأموال سواء كان مصدره الاتجار أو المضاربة حر بين فرنسا وتونس ويتم هذا التحويل بين تونس وغيرها من بلاد منطقة الفرنك حسب نفس الشروط التي يتم فيها بين فرنسا وهذه البلاد .

المادة ٣ — يبقى إصدار الأوراق المالية خاضعاً للرسوم الملكي المؤرخ في ٥ اوت سنة ١٩٤٨ .

ينبغي في صورة ما إذا أنشئ معهد لإصدار العملة بتونس أو عزم أحد الطرفين المتعاقدين (عند حلول أجل من الآجال التي تنص عليها الاتفاقية التي أقرها المرسوم الملكي المذكور) إدخال أي تغيير آخر على القانون الحالي أن يتواصل ضمان مراقبة السلطة المالية المركزية لمنطقة الفرنك على إصدار العملة بتونس حسب شروط تعين

باتفاق الحكومتين وذلك للحفاظ على ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية وخاصة التدابير التي نصت عليها المادتان ١ و ٢ المذكورتان أعلاه .

المادة ٤ - مراقبة التعامل تابعة لمعهد إصدار العملة . يؤسس بقرار من الحكومة التونسية مجلس تونسي للتعامل تناط بعهدته مهمة إمداد الحكومة التونسية ومعهد إصدار العملة بنصائحه وإرشاداته لا سيما في خصوص مسائل توزيع التعامل وتوجيهه وتنظيم مهنة البنوك وضبط قوانينها .

ويشتمل هذا المجلس على ممثلين للمهن التي يهمها توزيع التعامل .

المادة ٥ - إن اللجنة العمولية لمنطقة الفرنك التي أنشئت بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في ٢٤ ماي ١٩٥١ والتي ستكون تحت إشراف إدارة بنك فرنسا الهيئة المركزية للسياسة العمولية بالنسبة لكامل منطقة الفرنك ، ستفسح مكاناً لممثل عن الحكومة التونسية .

القسم (ب)

علاقات تونس مع البلاد الخارجة

عن منطقة الفرنك

المادة ٦ - تجرى مدفوعات تونس الخارجية طبقاً لترتيب الصرف التي يجرى بها العمل بفرنسا وطبقاً للاتفاقات المبرمة بالنسبة لمجموع منطقة الفرنك .

تعلن الحكومة التونسية اتباعها لترتيب الصرف الجاري بها العمل في فرنسا في التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقيات نافذة المفعول فإن بدا من الضروري اتخاذ صيغ خاصة بالنسبة لتونس فإن هذه الصيغ تضبط باتفاق الحكومتين .

ثم إن التدابير الجديدة المتعلقة بالصرف تصير فيما بعد نافذة المفعول بتونس من طرف الحكومة التونسية وذلك على الأكثر بعد مضي يومين كاملين على تاريخ تطبيقها في باريس وتنتشر في الرائد الرسمي التونسي .

المادة ٧ - يكلف ديوان الصرف التابع لمنطقة الفرنك والموضوع تحت السلطة الإدارية لوالى بنك فرنسا الذي هو رئيس اللجنة المالية بتطبيق ترتيب الصرف في تونس مثل تطبيقه إياها في جهات المنطقة الأخرى . يؤسس هذا الديوان في تونس وفداً تعين اختصاصاته حسب مايلي :

يعتمد لديه ممثلان دائمان للحكومة التونسية أحدهما في باريس والآخر في تونس .

المادة ٨ - يقع التحقيق في المخالفات المتعلقة بترتيب الصرف سواء من طرف ديوان الصرف بتونس أو من طرف الحكومة التونسية .

يقع تتبع المخالفات ومعاقبها إدارياً من طرف ديوان الصرف بتونس وفي صورة ما إذا وقع تتبع فإن الدائرة العدلية المختصة تعين باعتبار جنسية المتهم في نطاق الترتيب التي تنص عليها الاتفاقية القضائية .

مادة ٩ — يؤشر وفد ديوان الصرف بتونس على رخص التوريد والتصدير المسلمة من طرف مصلحة التجارة الخارجية للحكومة التونسية والغاية من هذه التأشير التحقق من أن هذه الرخص مطابقة لبرامج التوريد والتصدير ومطابقة أيضاً لترتيب الصرف ولاتفاقيات الدفع الجارى بها العمل في كامل منطقة الفرنك . غير أن القرارات المتعلقة بعمليات الاتجار الخارجى والمشملة على توريدات مرتبطة ببيوعات في الخارج أو بيوعات مستثناة من الترتيب العامة لمراقبة الاتجار الخارجى والصرف تتخذ من طرف الوزير التونسي المكلف بالتجارة الخارجية وفي نفس الصيغ التي تتخذها بفرنسا : اللجنة ذات النظر هي لجنة الاستثناءات التجارية التي تعقد جلساتها في باريس بالنسبة لكامل منطقة الفرنك التي ستكون الحكومة التونسية ممثلة فيها .

يؤشر أيضاً وفد ديوان الصرف بتونس على رخص التوريد والتصدير المسلمة طبقاً لقرار الوزير التونسي المختص ويتكفل الوزير التونسي المختص بنشرها في نفس الشروط التي تنشر فيها بفرنسا .

ويأذن وفد ديوان الصرف بتونس برخص التحويلات المالية الصادرة من تونس الواردة عليها على أن جميع الإيداعات الأجنبية بتونس لا يرخص فيها إلا بموافقة الحكومة التونسية .

مادة ١٠ — تصب حصة تونس من العملة الأجنبية في صندوق تعادل الصرف لمنطقة الفرنك الذي تؤخذ منه من جهة أخرى العملة الأجنبية اللازمة لدفعات تونس الخارجية وتكون عمليات صندوق تعادل الصرف التي تهم تونس بقائمت إحصاء تعرض بصورة منتظمة على الحكومة التونسية عن طريق ممثلها لدى ديوان الصرف بباريس .

الباب الثاني

العلاقات التجارية

مادة ١١ — إن تونس وفرنسا اعترافاً منهما بأن تطور مبادلاتهما التجارية يضمن ازدهار اقتصاديهما واستقرارهما اتفقتا على تكوين اتحاد جمركي بالنسبة لمناطقهما الترابية الجمركية .

ويبدأ العمل بهذا النظام بعد مضي شهرين على البدء في العمل بهذه الاتفاقيات .
ويتشاوران في ما إذا لزم تطبيق فوائد الاتحاد الجمركي على بلدان أخرى من منطقة
الفرنك .

مادة ١٢ — ومع احترام التعهدات الدولية يمكن ادخال بعض التعديلات بالاتفاق
المشترك على مبدأ وحدة تنظيم التجارة الخارجية والتنظيم الجمركي حتى يقع اعتبار الحالة
الاقتصادية الخاصة بكل بلد من البلدين .
وتعرض هذه التعديلات على موافقة الحكومتين لجنة مختلطة تبدأ أعمالها فور البدء
في تنفيذ هذه الاتفاقيات .

ويمكن في أي وقت أن تكلف إحدى الحكومتين هذه اللجنة بتقديم التعديلات التي
يقتضيها تطور الاقتصادين على النظام الجمركي النافذ فيما يخص علاقات البلدين ببعضهما
أو علاقتهما مع بلد آخر .

مادة ١٣ — أن المعاليم الجمركية المقررة على المنتوجات التي تهم مباشرة أو غير
مباشرة أحد البلدين لا يمكن أن يدخل عليها تغيير دون موافقة ذلك البلد .

مادة ١٤ — إن المنتوجات الأصلية الواردة من المنطقة الجمركية لبلد من البلدين
لا يمكن — عند استيرادها للبلد الثاني — أن يوظف عليها ضرائب أو معاليم تخناف عن
تلك التي تخضع لها المنتوجات الوطنية المماثلة لها .

مادة ١٥ — تعترف فرنسا وتونس إن الرسوم التي ليست معاليم جمركية ولا
ضرائب مالية والتي تحصل عند استيراد أو تصدير البضائع التي يتبادلها البلدان يجب أن
تختمها المصلحة ولا تحول دون حرية العلاقات التجارية داخل الاتحاد .

مادة ١٦ — تشكلت لجنة للتجارة الخارجية خاصة بالاتحاد الجمركي ويحدد تركيب هذه
اللجنة وأساليب عملها في اتفاق لاحق آخر . وتقدم هذه اللجنة آراءها واقتراحاتها حول
المسائل الخاصة بتنسيق السياسة التجارية للاتحاد الجمركي وخاصة بالنسبة .
— لعمل الاتحاد الجمركي وتنسيقه المستمر مع المقتضيات الاقتصادية .

— لمشاريع وبرامج الاستيراد والتوريد .

— لأساليب تنفيذ هذه البرامج .

— للإجراءات التي يجب اتخاذها للتمديد في المبادلات التجارية مع البلاد الأجنبية .

مادة ١٧ — تمثل الحكومة الفرنسية الاتحاد الجمركي في المؤتمرات العالمية التي تعالج
المشاكل الجمركية والمبادلات التجارية مع البلاد الأجنبية .

ويمكن للحكومة التونسية تعيين مندوبين أو خبراء للمشاركة في الوفود المكلفة بالمفاوضات باسم الاتحاد الجمركي .

مادة ١٨ — تتعهد تونس وفرنسا باتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تضمن احترام تعهدات الاتحاد الجمركي أزاء البلاد الأخرى وأن تدافع عن المصالح المشتركة في مادة التجارة الخارجية .

مادة ١٩ — ويمكن أن يلحق موظفون تونسيون بالمناصب الديبلوماسية في الخارج إلى جانب المستشارين والمحققين التجاريين للمشاركة في عمل التوسع الاقتصادي .

الباب الثالث

العلاقات المالية

مادة ٢٠ — فرنسا مستعدة لتسهيل استثمار الأموال في تونس وخاصة عن طريق القروض المقدمة :

— للخرينة التونسية بالنسبة للاشغال التي تقوم بها الدولة التونسية نفسها .
للمصالح المستقلة والجمعيات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة والمشاركة بالنسبة لتجهيز البلاد التونسية الخاص ويوضع لهذه القروض برنامج تقع مراجعته مرة في السنة باتفاق الحكومتين بالتنسيق مع برامج التجهيز والتقدم الخاصة بمجموع بلاد منطقة الفرنك .
وتدفع هذه القروض إما من طرف الخزينة أو من طرف المؤسسات الفرنسية المختصة التي تساهم في تمويل المشاريع المالية في تونس .
وتستعمل هذه المؤسسات إما مواردها الخاصة أو الاعتمادات التي تمدّها بها الخزينة الفرنسية .

مادة ٢١ — يمكن للخرينة الفرنسية أن تضمن القروض التي تقترضها الحكومة التونسية في فرنسا أو في الخارج أو القروض التي تضمنها الحكومة التونسية .

مادة ٢٢ — ولكي يمكن لفرنسا — مادامت لها ديون على الحكومة التونسية أو قدمت ضمانات للقروض — أن تتابع تطور الدين العام التونسي يجب أن يحصل الاتفاق المشترك بين الحكومتين فيما يخص كل قرض تقترضه الدولة التونسية . وكذلك بالنسبة لكل قرض قدمت في شأنه الدولة التونسية ضماناً مباشراً أو بطريق غير مباشر

ويجعل مجموع تعهدات هذه الدولة خلال نفس السنة المالية تتجاوز مبلغ مليارين من الفرنكات ويمكن تغيير هذا الحد باتفاق مشترك .

مادة ٢٣ — يمكن للخزينة الفرنسية أن تقدم للخزينة التونسية سلفات رسمية طبقاً لشروط يحددها اتفاق مشترك وذلك لتحقيق الموازنة المالية .

مادة ٢٤ — يمكن لـديوان المحاسبة والمراقبة العامة المالية بطلب من الحكومة التونسية إرسال بعثات إلى تونس مكلفة بإجراءات كل أنواع التحقيقات والمراجعات .

مادة ٢٥ — تعين الحكومة الفرنسية وكيلًا عامًا للمالية الفرنسية في تونس وتدفع له مرتبه وتراقبه . وهو مكلف بجمع وتنفيذ كل عمليات القبض والدفع الخاصة بالخزينة الفرنسية في البلاد التونسية .

— ولضمان تنفيذ العمليات المالية للحكومتين فوق كامل تراب البلدين يمكن لمحاسبى الحكومة الفرنسية ومحاسبى الحكومة التونسية أن يعملوا كوكلاء لبعضهم بعضاً .
وتسوى الديون والسلفات الناتجة عن تنفيذ هذه الوكالات طبقاً لشروط تحددها اتفاقية خاصة وعند الاختلاف على مبالغها يقع عرضها على لجنة تحكيم خاصة .

وبصفة وقتية يؤدي المحاسب العام لفرنسا مهام المحاسب المركزى للحكومة التونسية وفى هذا الميدان يبقى خاضعاً للنظام الحالى (والذى قد يعدل باتفاق بين الحكومتين)
لمراقبة الحكومة الفرنسية ولقوانين ديوان المحاسبة ولكنه يقدم تقريراً للحكومة التونسية عن أعماله وكل عملية يقع فى شأنها اختلاف تعرض على لجنة التحكيم المشار إليها أعلاه .
والحكومة التونسية تحتفظ بحقها فى وضع حد لهذا النظام وذلك بتعيين محاسب تونسى بعد التنبيه على المحاسب الفرنسى فى أجل قدره سنة .

مادة ٢٦ — تحقيقاً لضمان العمل المنسجم للاتحاد الجمركى وتسهيل تكوين موظفى الجمرک التونسيين تدريجياً تعهد الحكومة التونسية خلال مدة انتقالية تبلغ ٧ سنوات إلى موظف عال فرنسى تابع لإدارة الجمرک الفرنسية بإدارة الجمارك التونسية ويوضع هذا الموظف تحت تصرفها طبقاً للشروط المحددة فى اتفاقية التعاون الإدارى والفنى .

مادة ٢٧ — تحدد اتفاقيات خاصة الشروط التى :

١ — يتم فيها تحويل الحسابات من صندوق التوفير الفرنسى إلى صندوق التوفير التونسى .

٢ — يقدم فيها الصندوق الوطنى الفرنسى للتوفير وصندوق التوفير التونسى المساعدة لبعضهما بعضاً لتنفيذ عمليات التوفير .

٣ - إن الودائع والأمانات التي يخصصها صندوق الأمانات والودائع الفرنسي لمصالح الدولة التونسية أو لتسديد شؤون خاصة أخرى يقع تحويلها للإدارة التونسية فتتسلم هذه الإدارة بالنسبة للمستقبل تلك الأمانات والودائع .

التعاون الاقتصادي

واستغلال رؤوس الأموال الخاصة

مادة ٢٨ - إن المؤسسات التي تباشر نشاطها في تونس يمكنها أن تستخدم أعواناً تنتخبهم دون تمييز عنصري وذلك من بين اليد العاملة المحلية وباستثناء الإطارات الفنية العليا أو المختصة فإن استخدام أعوان بالقطر التونسي منتخبين خارج البلاد التونسية يمكن أن يعرض على مصادقة الحكومة التونسية .

ولكي يتيسر تشكيل الإطارات التونسية الفنية توصى الحكومتان المؤسسات المستقرة القائمة في تونس بأخذ تلاميذ تونسيين وفرنسيين مستقرين بتونس بعنوان التدريب وهم التلاميذ الذين تخرجوا من مدارس عليا ومدارس فنية والتلاميذ الذين هم بصدد التكوين الفني .

مادة ٢٩ - تضمن الحكومة التونسية لأرباب الأملاك الفرنسيين المحافظة على أرزاقهم وأملأهم ومؤسساتهم الخاصة وكذلك أملاك المنظمات التعاونية أو التعااضدية الفرنسية ضد جميع تدابير الحرمان إلا في صورة انتزاع الملك الخاص مقابل تعويض عادل يسبق انتزاع الملك .

مادة ٣٠ - تلتزم الحكومة التونسية بعدم تدخل السلطة العامة - فيما عدا النشريع الجاري به العمل - في النظام القانوني الخاص بالأراضي التي يملكها الأفراد أو المؤسسات المستثمرة اعتباراً من أول اوت ١٩٥٤ وذلك من طرف الأشخاص الفرنسيين والتونسيين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة ٣٥ التالية والذين لهم الشخصية الأدبية والمادية .

مادة ٣١ - تلتزم كل حكومة من الحكومتين بممد يد الإعانة لرعايا الحكومة الأخرى العائشين بأرضها وذلك في الميادين القانونية والمالية الاقتصادية والاجتماعية وذلك سواء بالنسبة للأفراد ذوي الشخصية القانونية وذلك في نفس الظروف التي تمنح فيها المساعدة لرعاياها .

وكل حكومة من الحكومتين تلتزم فيما عدا ذلك بعدم تطبيق أي إجراء أو تضييق ذات صبغة عنصرية من طرف السلطة العامة على رعايا البلاد الأخرى .
وتشمل إجراءات هذه المادة رعايا البلدين العائشين في بلاد الدولة الأخرى .

المادة ٣٢ - تلتزم فرنسا وتونس بالاتفاق فيما بينهما باتخاذ تدابير متبادلة غايةما اجتناب المخالفة في الضرائب وكذلك كل إعفاء من الضرائب .

مادة ٣٣ - تلتزم الحكومة التونسية بأن تكون الأفضلية للمؤسسات الفرنسية أو التونسية الموجودة أو التي يمكن أن توجد على شروط مماثلة في التحصيل على رخص خاصة بالتعقيب والاستثمار أو الامتيازات وتحفظ الحكومة لنفسها بحق المشاركة في رأس مال هذه المؤسسات .

مادة ٣٤ - إن الآجال التي ضربت لجميع الامتيازات الممنوحة لكل من الشركات أو الأفراد للتعقيب أو الاستثمار لن تغيرها السلطات التونسية إلا باتفاق مع المتعاقد الذي كان قد منحها .

مادة ٣٥ - سعيًا وراء تيسير استغلال رؤوس الأموال لتشجيع الفرنسيين والأجانب على الاستفادة من النظام القانوني للشركات التونسية لإبقاء رؤوس أموالهم بالبلاد التونسية واستغلالها بها وجلب رؤوس أموال جديدة يجب العمل بما يلي :

(١) تصرّح الحكومة التونسية بأنه ليس في نيتها إدخال تعديلات محسوسة على تشريع الشركات الجاري به العمل الآن أو التشريع الخاص بالتعاون والتعاقد .

وبهذه الروح تلتزم بالخصوص فيما يتعلق بالتراتب التي تخص إنشاء وسير وتصفية الشركات وبصورة عامة التراتيب التي تنظم العلاقات بين المشاركين وأصحاب الأسهم أو المنخرطين بعدم اتخاذ تدابير تتضمن المعاملة العنصرية المباشرة أو غير المباشرة القائمة على شخصية أو جنسية ذوى الشخصية المادية والمعنوية الذين يعينهم الأمر وخاصة لا يجب أن تجرى تقييدات جديدة عدا المعمول بها الآن في تونس أو التي يمكن الالتجاء إليها في المستقبل مع وجود مبرر لها وهو التمشي مع التشريع الفرنسي مع الحرية في الاختيار للشركات والمساهمين أو المنخرطين وحرية الاختيار لذوى الشخصية الأدبية والمادية المكلفين بإدارة أو مراقبة الشركة كالمديرين ومراقبي الحسابات الخ . . .) . وعدم المس بحرية القرارات المتعلقة بنظام أو سير عمل الشركة (مثال ذلك الزيادة في رأس المال أو التخفيض فيه وتوزيع الأرباح أو إضافتها لرأس المال أو الاحتياطي من المال الخ . . .)

(ب) الشركات التونسية المؤسسة بطريقة نظامية قبل أول أغسطس ١٩٥٤ والتي يملك معظم رأسمالها (أو الاكثبات أو الإعانات فيما يخص التعاقدات وصناديق القرض المشترك والفلاحي وشركات التأمين التضامنية في التاريخ المذكور منذ إنشائها أو منذ عامين غير التونسيين والتي يكون أكثر من نصف عدد مديريها أو المسيرين لها من غير التونسيين عليها في ظرف ستة أشهر ابتداء من دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ أن تعلم كاتب المحكمة المدنية بمقرها المركزي وأنها تخضع لشروط الأغلبية والمراقبة

المنصوص عليها آنفاً ويستمر العمل بذلك الإعلام إلى أن يأتي ما يناقضه أى إلى أن يتضح أن الشركة لم تعد قائمة على أساس الشروط المنصوص عليها والشركات المسجلة أسماؤها تحافظ على تسيير شؤونها وتصفية حساباتها حسب القواعد المألوفة

وفي المستقبل يمكن لهذه الشركات المسجلة العدول عن هذا النظام الخاص والخضوع للنظام العام للشركات التونسية وبالعكس ذلك يمكن للشركات الجديدة أن تتمتع بالنظام الخاص بإذن من الحكومة التونسية .

والقرارات المتخذة تطبيقاً للمادة الحالية يمكن أن يقع تنظيرها فيما بعد بالحد الأدنى من الأصوات والأغلبية ونظام الإشهار بالتعديلات التي أدخلت على القوانين الأساسية دون أن يكون هناك مساس بغاية ولا شكل الشركة .

وزيادة على ذلك فإن هذه القرارات لا تعتمد أياً إدارة جبائية يهملها الأمر لتجعل منها قاعدة لتوظيف أداء أو معاليم من أى نوع كان .

(ح) الشركات التي لها مقر في البلاد التونسية وفي أرض الجمهورية الفرنسية والتي تريد الاندماج في شركات أخرى وكذلك الشركات التي لها مقر في البلاد التونسية والتي لها مقر في أرض الجمهورية والتي تريد أن تحول مقرها المركزي إلى إحدى البلديات المتعاقدين في هذه الاتفاقية يمكنها أن تفعل ذلك وفقاً لأنظمة القانون العام بيد أنه يمكن التخفيف من وطأة تلك الأنظمة إلا في حالة ما إذا كانت مشمولات أنظار ونوع أعمال تلك الشركات تعطى أو تحول إلى شركات غير تونسية وتكون تلك الأعمال والمشمولات مشتملة على أملاك أو استثمارات بالبلاد التونسية وذلك على أساس النقطتين التاليتين :

١ — تكون هذه القرارات بمثابة التعديلات التي يقع إدخالها على قانون الشركة بالنسبة لقواعد أغلبية المشاركين أو الإشهار دون أن يمس ذلك كيان الشركة أو شكلها .

٢ — لا تستند على هذه العمليات أية إدارة جبائية يهملها الأمر كقاعدة لتوظيف أداء أو معاليم من أى نوع كان .

(د) أن مشمولات الأنظار القانونية فيما يخص المنازعات التي تخص الشركات هي التي نصت عليها الاتفاقية القضائية .

مادة ٣٦ — تعطى الحكومة بكل حرية الرخص التي تطلبها منها الشركات التونسية قصد الشروع في إدخال وترويج السندات في السوق الفرنسية بحيث تكون لهذه الشركات تسهيلات مماثلة التي تتمتع بها الشركات الفرنسية .

واعتماداً على ذلك وقع المفوضون هذه الاتفاقية الاقتصادية والمالية وختموها بأختامهم وحرر في باريس يوم ٣ جوان ١٩٥٥ في نسختين أصليتين .

اتفاق اضافى فى خصوص القرض الفلاحي

إلى معالى م . ادغار فور رئيس مجلس وزراء فرنسا .
سيدى الرئيس

أطلعتمونى عن اهتمامكم بالعلاقات التى تهم منظمة القروض الفلاحية والمؤسسات
الفرنسية التى تساهم فى تمويلها .
وإنى أشرف باعلامكم بالاجراءات التى تستعد الحكومة التونسية لتطبيقها فى
هذا الميدان .

لكى تتمكن الخزينة الفرنسية والصندوق الوطنى لمؤسسة القروض الفلاحية فى تونس
— كلها بقيتا دائنتين لمؤسسة القروض الفلاحية فى تونس — من تعقب كيفية إنفاق
أموال التجهيز الموضوعة تحت طلب الفلاحة التونسية فإن كل إجراء كفيل بتعديل
التوازن المالى لمؤسسة القروض الفلاحية فى تونس سيكون موضوع اتفاق سابق بين
الحكومة التونسية والمنظمة المقرضة للبال .

وأكون ممنوناً لو تطلعونى على موافقتكم على هذه الاجراءات .
وتفضل سيدى الرئيس بقبول أسمى عبارات تقديرى .

إلى معالى سيدى الطاهر بن عمار الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء
سيدى الرئيس

تفضلتم بإطلاعى على اقتراحاتكم فى خصوص العلاقات بين مؤسسة القروض الفلاحية
فى تونس وبين المؤسسات الفرنسية المساهمة فى تمويلها .

وحسب هذه المقترحات فإنه لى تتمكن الخزينة الفرنسية والصندوق الوطنى لمؤسسة
القروض الفلاحية فى تونس — كلها بقيتا دائنتين لمؤسسة القروض الفلاحية فى تونس —
من تتبع كيفية استخدام أموال التجهيز الموضوعة تحت تصرف الفلاحة التونسية فإن كل
إجراء كفيل بتعديل التوازن المالى لمؤسسة القروض الفلاحية فى تونس يجرى بعد اتفاق
سابق بين الحكومة التونسية والمنظمة المقرضة للبال .

وإنى لأشرف بابلاغكم موافقتى على هذه الاجراءات التى فكرتم فيها مع تقديم
شكرى لكم عن اعتنائكم بما اقترحت عليه .

وتفضل سيدى الرئيس بقبول أسمى عبارات تقديرى .

نص معاهدة باردو

المنعقدة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل ، كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين .

وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول: إن معاهد الصلح والمودة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية وسمو باي تونس ، قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحرييتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو يعيث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدماً .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هى المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها ، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى

الجزال بربار

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية ، وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه ، توثيقاً لعمى المودة بين القطرين العامين ، إتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك ميسيو بيار بولس كامبون وزيره المقيم بتونس (الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ) ، فقدم الوزير المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، تسكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعادلة والمالية ، التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠٠ فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشرط الموافقة لذلك . وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة أولاً : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا . ثانياً : مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي ١٢٠٠٠٠٠ فرنك) . وما فضل من ذلك يعين لصارييف إدارة المملكة ودفع مصارييف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل . ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الخيرية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن .

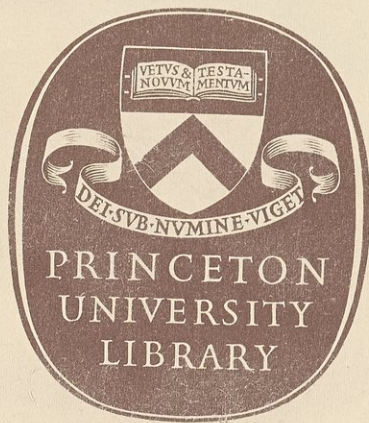
وإذناً بصحة ما تقدم ، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

الإمضاء

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

على باي

بوليس لامبور



Princeton University Library



32101 073552927

(NEC)

DC59

.8

.T8

F736

1955